مابعد الليبرالية

بنية العقل الرأسمالى فى مصر

د. شحاته صيام

ما بعد الليبرالية
بنية العقل الرأسمالى
فى مصر

د . شحاتة صيام

ما بعد الليبرالية

بنية العقل الرأسمالي في مصر

مقـدمة

فى الطرح النظرى والمنهجى

الطرح النظرى والمنهجي :

تتميز المرحلة الراهنة من تطور المجتمع العالمى بتزايد حدة الترويج الايديولوجي للنظام الرأسمالى الذى أضحى بمثابة أرض الميعاد أو نهاية التاريخ. وإذا كان عصرنا هو عصر الردة والإنتقال من الإشتراكية الى الراسمالية، أو قل إنتصار الرأسمالية، فإن تراجع الأنظمه الإشتراكية عن أيديولوجيتها. وإنتهاج سياسات السوق الحر، تفصح عن أزمة كبيرة إنتابت الفكر الإشتراكى، أمام المارد الرأسمالى الذى بسط زراعيه على كل أصقاع العالم. لقد شهدت نهاية الثمانينات من القرن الحالى نشاطا أيديولوجياً متزايداً فى البلدان الرأسمالية إنعكس فى ظهور وصفات تنموية رأسمالية، تلك التى أضحت موضة أيديولوجية.

وإذا كان العالم برمته اليوم خاصة بعد إنتصار ما يسمى بقوات الحلفاء فى حرب الخليج، يعلن عن نهاية النظام العالمى القديم الذى تعود جذوره الى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ذلك النظام الذى فوض بتفويض النظام السوفيتى وإنهاء الحرب الباردة .إن تأسيس النظام الكونى الجديد يجعلنا نشيح؟ بعيداً عن إستخدام مفهومات الإقتصاد القومى ، أو حتى الدولة القومية. إنه فى ظل التوسع العالمى يمكننا الحديث عن دولة رأس المال العالمية التى تجمع بين طياتها المركز والهامش معاً، والتى فى الوقت عينه تتجاوز حدود الأمة - الدولة، وتخرج بعيداً عن حدود جغرافية الأوطان

والحكومات. إنه لم تعد الحدود القومية أو حتى خطوط الأستواء سدا منيعا أمام إستقطاب الإقتصاديات برمتها.[١]

إن نمط الإستقطاب الجديد هو بمثابة عولمة للإقتصاديات الوطنية التى بمفتضاها تنزوى الى الأبد الدولة المستقلة ، وتولج فى منظومة إنتاجية عالمية واحدة وفق قوانين السوق . إن أيديولوجيا الإندماج فى منظومة الرأسمالية العالمية، أوالتكيف مع قوانين السوق، ما هى إلا نوعا من الأيديولوجيا التى تسعى الى الدفاع عن مصالح هذه المنظومة وضرورتها، فى مقابل تأبيد التخلف والتهميش للدول النامية.

وتعد عملية الإستقطاب الجديد الذى يشدد عليها النظام الرأسمالى العالم، ماهى إلا نوعاً من العولمة المتصاعدة، أو بقول آخر، إنها إعادة إنتاج رأسماليات جديدة فى الإطار الكونى، أو أنها دعوة للتجنيس العالمى. ويجدر أن نشير الى أن الدعوة لتجنيس العالم ، أو ما يطلق عليه بالعولمة، ما هى إلا مرحلة جديدة قديمة فى الوقت آنه. فهى مرحلة قديمة إذ ترى أن نظام السوق الحر هو علاج كونى لجميع المشاكل التى تكتنفة، وحيث أنه نظاما جديداً فهويرى أن الليبرالية الرأسمالية هى نهاية المطاف أو نهاية التاريخ أو ما نطلق عليها بالأمبريالية العليا.[٢]

---

(١)مايكل تانزر ، "الشركات المتعددة الجنسيات" فى : مايكل تانزر واخرون ، من الإقتصاد القومى الى الإقتصاد الكونى، ترجمة عفيفى الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الاولى، بيروت ، ١٩٨١، ص ١٢.

(٢) فيصل جميل سعد، العولمة الجديدة، ألية جديدة فى تفكيك النظام العالمى الجديد، فى: الطريق (مجلة)،العدد الثانى،بيروت ،مارس- أبريل ١٩٩٦،ص ص ١٧٣- ١٧٥.

وبقول آخر إن عولمة الإقتصاديات، أو تعميم الرأسمالية يشكل فج على الصعيد العالمى ، تعنى افول الهيمنة الوطنية وإشاحة سيطرة الدولة بعيداً عن عمليات التراكم، ذلك الذى يطلق عليه فى الأدبيات السوسيولوجية بشيوع الفوضى فى الإقتصاديات التابعة وتشويهها ، وتقويض عملية الإستقلال الوطنى . وإذا كانت العولمة بمعنى معين سوف تحدث كل ما أشرنا إليه توا، فإنها بمعنى آخر سوف تتيح للأفراد والشركات متعدية القوميات وبيوت الأموال الدولية والمراكز العالمية العبث فى كل مكان - وإن كان بعيداً - من إقتصاديات الهوامش أو التوابع أو المحيطات ، الأمر الذى سوف يساهم بقوة عن طريق آليات السوق فى أفقار ونهب خيرات هذه البلدان ويجعلها محيطاً مدمراً.(١)

ومن الاهمية بمكان أن نوضح أن عولمة الإقتصاديات لا تأتى طواعية أو من تلقاء نفسها ، وإنما تستند الى مجموعة من الأليات هى: تكنولوجيا الإنتاج، ورأس المال التمويلى ، والتسويق، وتدويل النماذج التنموية. إنه من خلال هذه الآليات يعمل النظام العالمى على خلق دولة واحدة تقوم بتقسيم الإنتاج وفق مبدأ تراتبى بين الأقاليم الجغرافية (مثل الشمال والجنوب، أو الشرق والغرب) والذى من شأنه أن يعمل على تزايد حدة المركزية ، فضلاً عن تزايد وتائر التبعية. إنه بمقتضى ذلك الأمر ، فقد يطغى على الشكل العالمى الإنشطار بين مايسمى بالدولة الريعية - أقصد المركز - والدولة تحت الريعية - أقصد التوابع والمحيطات - ذلك

---

(١) سمير أمين ، أمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو شقرا، دار الفارابى، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩١، ص ١٠٤.

الإنشطار الذى يسمح للأولى بإعتبارها طبقة عالمية متفوقة ان تجرد الثانية س فوائضها الإجتماعية خاصة فى إستيلائه على الريع المطلق الذى يأخذ طابعاً نقدياً مالياً.[١]

وجدير بالابانه أنه فى إطار ما يسمى بالعولمة ،فإننا نعيش ما يسمى بطغيان الرأسمالية المالية، تلك الظاهرة التى طرحت نفسها بقوة منذ نهاية القرن الماضى ، خاصة حينما غيرت الرأسمالية من جلدها وتخلت عن مرحلة المنافسة الى مرحلة الإحتكار. والواقع أن هذا التحول لم يدم هو الأخر طويلاً، إذا إنه إبان القرن الحالى تم النكوص عنه ، إذا جرى التحول من الرأسمالية بشكلها الإحتكارى الى الرأسمالية فى شكلها المالى ، ذلك الشكل الذى يسعى حثيثاً نحو الإستثمارات الأكثر ربحا . إنه بهذا التحول فقد بات النظام الرآسمالى نظاماً ريعياً، بل قل طفيليا ، حيث يعيش على جزء من توظيف المال بدلاً من الإستثمار.[٢]

وحرى بنا أن نشير الى أن الطابع الريعى للنظام الرأسمالى جاء مع سيطرة رأس المال الأمريكى على الصناعة والتجارة والمال فى العالم خاصة مع إعادة تعمير أوربا الغربية ، وتناقص السيولة الدولية، وإنهيار النظام النقدى الدولى ، والإندفاع مباشرة فى توظيف الأموال وشراء العملات والمضاربة فيها. إن التحول فى طبيعة رأس المال، وبعده عن

---

(١) خالد المنوبى، دولة العالم : فى نظرية الدولة وإخراجاتها العربية، تبر الزمان ، تونس، ١٩٩٣، ص ٣٨.

(٢) فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة ، العدد ١١٤٧، الكويت، مارس ١٩٩٠، ص ص ٢٣٤- ٢٣٥.

الإنتاج، يجعلنا نرى أن الإقتصاد الرأسمالي نفسة يطغى عليه الصفة المالية، وبذا يكون قد إفترق بغير رجعة عما يسمى بالإقتصاد الحقيقى أو المنتج ، وهذا ما جعل البعض ينعته بالإقتصاد الرمزى ، ذلك الإقتصاد الذى يجعل كل همه هو جنى الريوع، أو القيام بالمتاجرة فى المال كسلعة، فى مقابل إهمال الأرباح التى تتولد عن العملية الإنتاجية. ومن الأهمية بمكان أن نعى هنا أن هذه العملية هى التى جعلت الدولة النامية تئن من وطأة الجبال الشاهقة من الديون التى فرضتها بيوت المال الدولية فى إطار عمليات التدويل.[١]

إن عولمة الإقتصاديات العالمية أو الكونية Globalaney تعنى تكريس ما يسمى بالتخطيط المركزى على مستوى العالم. ولما كان الهدف الأول من ذلك يتمحور فى تنظيم وتوحيد النشاط الإقتصادى حول العالم بطريقة تسعى الى تزايد معدلات الربح، فإن النظام الكونى يشكل نسقا عضوياً يتوقع من كل جزء فيه أن يخدم الكل. إنه فى إطار ذلك لم يعد ينظر الى العالم على أنه مجموعة من الأوطان، بل هو سوق واحد فحسب، يتسم بالكوزموبوليتانية. إن طرح هذا التصور يعكس فى الواقع تحديا أساسيا لقضية القومية أو قل أن الحدود السياسية للأمة – الدولة ، تصبح أيديولوجية واهمة، إذ تسقط معها حسابات الحدود والتخوم القومية ، ويمثل

---

(١) خديجة صفوت ، الإسلام السياسى ورأس المال الهارب، سينا للنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٤، ص ٩٢.

تدويلا وتجنيسا لايديولوجية واحدة ووحيدة، هى ايديولوجيا السوق الرأسمالية، تلك التى تسعى الى تعميق الطابع المالى الدولى.(١)

وبذا فإن دولة العالم الرأسمالية تسعى الى تحويل الإقتصاديات العالمية الى بلدان تقوم وفق أسس إقتصادية متخلفة، وذلك بهدف إبقائه هدفا للإستغلال. إن التحولات الإجتماعية الإقتصادية للبلدان النامية ، تفترض أقامه طرازاً راسمالياً ، إنطلاقاً من أن الرأسمالية هى نهاية التاريخ ومرحلة ناضجة لابد من بلوغها. إن ضغط الرأسمالية من أعلى لطرح أيديولوجيا السوق فى هذه البلدان لا تتناسب مع طبيعة البناء الإقتصادى فيها، الامر الذى يجعل من الرأسمالية فيها ذات طبيعة خاصة ، وذات درجات متدنية من النضج، ولا تقوى أمام عمليات المنافسه .(٢)

وعلى هدى ما سبق فإن الرأسمالية التى تفرض ذاتها فى الدول الهامشية، هى مجرد بديل ردىء عن مثيلتها التى تتواجد فى الدولة المركزية. إن طرح نموذج خاص للرأسمالية فى البلدان التابعة، يعنى أن هذه الرأسمالية هى حثالة النظام العالمى ، لأن المضى قدما نحو هذا النموذج هو بقاء التبعية وإستمرار النفوذ الرأسمالى، وفرض مزيد من

---

(١) ريتشارد بارينيث وونالد مولد، من الكونية الى مركز التسويق الكونى ، فى : مايكل تأنزر وآخرون، من الإقتصاد القومى...،مرجع سابق، ص ٤٢،وص ٢٣.

(2) Ray B.. India: Natve of society and present crisis. New Delhi. 1983 P.32

السيطرة على كافة الأصعدة ، ووضع الإعتبارات الخارجية فوق كل قضية وطنية، ناهيك عن كون الطبقة الرأسمالية طبقة كومبرادورية.(١)

وإذا كانت أولى الوصفات التى قدمتها الدولة الريعية الى الأخرى غير الريعية لإكتمال النمو الرأسمالى، هو ضرب أداة التطور فيها، أقصد تخلى الدولة عن أدوراها ، فإن بمفهوم سوسيولوجى ، ان النظام الرأسمالى يسعى الى أنهاء وجود نمط إنتاج الدولة ، وأحياء وإعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية. إن ذلك يعد إنقلاباً كيفياً، حيث إختفاء صور الإنتاج العامة، وإيجاد صيغ إنتاجية خاصة، تكون قبلتها دوما تجاه الخارج.(٢)

إن وقوع الدول النامية فى حبائل النظام العالمى ،ومن ثم الخضوع طواعية لأوامر البيوت المالية الدولية ، جعل هذه البلدان تحت رهن المشورة الدولية لتطبيق الخصخصة، تلك التى تسعى فى المقام الأول الى رهن عملية الإستغلال، وقبر الدولة الى النهاية ، وعدم الأخذ بمبدأ

---

(١) معين ناصف ، التطور اللارأسمالى فى بلدان العالم الثالث ،مؤسسة دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٨، ص ١٥٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٠. ويمكن مراجعه:

- Allen S.Y. The training of Local Development Fund officials and Decenteralization organizational policy and development. Univ.. of Louisville kenty. 1983.

- شحاتة صيام، التصنيع والبناء الطبقى : دراسة بنائية تاريخية ،دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٩١.

- شحاتة صيام، الدولة وإعادة إنتاج الفقر ، رامتان، للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦-٩، ص ص ٤٢-٤٣.

التخطيط، وإطلاق قوى السوق بدون حدود. أن موافقة الدولة فى العالم الثالث على إستيراد أيديولوجيات تنموية من العالم الغربى.، ضرب بقوة التوازنات الإجتماعية ومسائل توزيع الثروة . لقدأثر تطبيق السياسات الإقتصادية الجديدة على المصالح وعلى علاقات القوى بينها ، ففى حين سعت هذه السياسات الى تعزيز مصالح الطبقة الرأسمالية فإنها وقفت بقوة امام مصالح الطبقات الأخرى.

وتكشف عملية إعادة إنتاج الرأسمالية فى إطار الليبرالية الجديدة بشكل صارخ إنحياز الدولة للطبقة الرأسمالية ، أو قل تحولها بشكل واضح عن السياسات الشعبوية التى سادت فى فترة الستينات. إن التحول والوقوف فى صف هذه الطبقة – أقصد الرأسمالية– يعنى أن ثمة تغيرا واضحا حدث فى حجمها وقوتها، ذلك الذى يكشف عنه طبيعة مواقعها وأدوارها الجديدة.

وبيد أن الأيديولوجية التنموية الواحدة والوحيدة التى تفرض ذاتها – بقوة– الآن تعمل على وجود تكوينات إجتماعية إقتصادية تسودها الملكية الخاصة وتعمل وفق آليات السوق وقوانين العرض والطلب، فإن المجتمع المصرى منذ نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات وهو يسعى حيثيثا نحو تحقيق هذه الآلية وتدشين هذا النظام بل وتثبيته. وإذا كانت مصر قبل ذلك التاريخ كانت تغلف أركان وجودها الملكية العام، وتلعب الدولة فى كل مناشط التنمية دورا محوريا، فإنه لإحداث التحول الرأسمالى كان لابد من أفول أدوارها وإزاحتها من الطريق. ولتحقيق ذلك كان لابد من إحداث ما يلى:

أولاً : إعادة النظر فى كثير من التشريعات والتنظيمات التى تعوق عملية التحول الرأسمالى، وتقف عقبة كأداء فى سبيل ملكية الأجانب لمصادر الثروة وأدوات الإنتاج.

ثانياً : منح القطاع الخاص دوراً فعالا فى عملية التنمية، وأنهاء الوجود الفعلى للقطاع العام وقبرة وإهالة التراب عليه.

ثالثاً : العمل على تسييد آليات السوق سواء فى وضع السياسات السعرية أو النقدية أو المالية أو الإستثمارية.

إن السياسات الجديدة التى دشنت باسم الدولة عملت على ترسيخ دعائم نظام رأسمالى حر، ومن ثم بات من السهولة بمكان إنخراطة داخل قسمة العمل الدولية. فإذا كانت الدولة قد لعبت من قبل دوراً واضحا فى إحداث التغيرات الهيكلية والسياسية، فإنها اليوم باتت أداة لإستنزاف الفوائض الإقتصادية وأداة طيعة فى يد الرأسمال الدولى، ناهيك عن تحولها من مؤسسة إنتاجية الى مؤسسة إستهلاكية، بذا تكون قد تحولت من نموذج الدولة القائد الى نموذج الدولة التابع.[1]

---

(١) ينبغى أن نشير هنا الى أن هذه الإجراءات ترجع الى قانون تشجيع رأس المال العربى والأجنبى رقم (٤٣) لسنه ١٩٧٤ والذى عدل مرتين فى عام ١٩٧٧ بالقانون رقم (٣٢)، وفى عام ١٩٨٩ بالقانون رقم (٢٣). لقد عملت الدولة على منح القطاع الخاص كثيرا من المزايا فى مقابل حرمان المشروعات العامه من ذلك، وقد توج ذلك بقانون الأعمال رقم (٢٠٣) لسنه ١٩٩١ الذى ينص على تصفية الشركات القابضة والتابعة تمهيدا لبيعها وخصخصتها، فضلا عن [illegible]

وإذا كنا فيما سبق من طرحة فى إطار مفهوم الدولة العالمية ننطلق من مفهوم العولمه والكونية ، فإن مفهوم الخصخصة كأيديولوجية تنموية يعد المفهوم المحورى الذى نكشف عنه فى إطار الواقع المصرى. إن تفحص هذا العمل وإهتمامه بمسأله الخصخصة من الناحية السوسيولوجية ، هو محاولة فهم هذا النموذج والكشف عن التناقضات التى تغلفه من ناحية التمايزات والإنحيازات الإجتماعية.

وعلى الرغم من سعة هذا المنطلق الفكرى والنظرى المتصل بهذا الموضوع، فإنه يهم أن نثير مجموعة من التحديدات ونحن نتناول هذا الموضوع، وهى:

أولاً: إننا نركز إهتمامنا وحسب على التحولات فى دور الدولة ، وهو ما يفسر ظهور الخصخصة كأيديولوجيا تنموية مستوردة.

ثانياً: إن الإنطلاق من مفهوم الخصخصة فى إطار الليبرالية الجديدة يجعلنا نضع أيدينا على الشكل والمحتوى لهذه السياسة ، فضلا عن توضيح الأساسى الفلسفى والأيديولوجى لها.

ثالثا: إضافة الى ما سبق ، إن ذلك يساهم فى الكشف ، ليس فقط عن الجذور التاريخية للخطاب التنموى الحديث الذى يطرح ذاته بقوة

القوانين الخاصة بالملكية وتعديل العلاقة بين المالك أو المستأجر . للمزيد حول ذلك راجع.

- سعد حافظ ،اليات التحول الرأسمالى ومستقبل التنمية فى مصر ، فى جودة عبد الخالق " محررا "، تطور الرأسمالية ومستقبل الإشتراكية فى مصر والوطن العربى، مركز البحوث العربية ، القاهرة، الطبقة الأولى ١٩٩٤، ص ٩٧.

في دولة العالم، بل أيضا يساهم في الكشف عن شروطه الإقتصاديه والإجتماعية والسياسية، وعن مبرر وجوده. أو بكلام آخر ، إن ذلك يوضح بشكل جلي علاقة الجواني بالبراني في ضوء الكل العالمي.

ووفقا لما سبق ، فإن الدراسة الراهنة تسعى الى الوقوف على ما يلي:

أولاً : فهم كيفية إتمام عملية الإستقطاب الذي يشدد عليها النظام الرأسمالي العالمي في ضوء مفهوم تجنيس العالم أو ما يسمى بالعولمة.

ثانيا: أنه في ضوء طغيان النظام الرأسمالي وسيادته، كيف باتت الوصفات التنموية الوافدة منها ، موجها أساسيا في عملية التنمية الداخلية في أصقاع العالم.

ثالثا: كيف أن إسقاط الحدود القومية في ضوء العولمة من شأنه أن يعمل على تجنيس أيديولوجية تنموية واحدة تستلب الفوائض الإجتماعية وتند الطبقات الرأسمالية الجوانيه.

رابعاً: في إطار العولمة هل العقل الرأسمالي في مصر يعي ما يدور على الصعيدين الجواني والبراني ، بما يحاك ضده لتقويض دعائم وجوده، وهل يستطيع في الوقت عينه الإضطلاع بأدواره التنموية.

خامساً: هل الرأسمالية في مصر جاءت من نفس المعين الذي جاءت منه الرأسمالية الغربية ؟

وإنه لكى نكشف عن ذلك، فإن الدراسة الراهنة إضطلعت بدراسه ميدانية ، حاولت من خلالها الكشف عن طبيعة بنيةالعقل الراسمالى ، ناهيك عن الوقوف على آليات تراكم الثروة لديها.

ووفق ذلك كله ، فقد خرجت الدراسة فى خمسة فصول بالإضافة الى مقدمه وخاتمة وقائمة بأهم المراجع العربية والاجنبية التى اعتمدت عليها ، فالفصل الأول جاء ليناقش مسألة تراجع الدولة عن دورها التنموى ، والفصل الثانى يهتم بطرح دور الدولة فى التطور الرأسمالى فى مصر. وفى الفصل الثالث تحاول الدراسة الإهتمام بواقع وأرقام الإ ستثمار فى مصر . ثم يأتى الفصل الرابع لكى يوضح بنيه العقل الرأسمالى فى مصر.من حيث وعية بقضايا المال والإستثمار والخصخصة أما الفصل الأخير، فإ نه يحاول أن يكشف بطريقة واقعية (أمبريقية) كيف راكمت إحدى شرائح الطبقة الرأسمالية ثرواتها غداه تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، وكيف أن سياسات الخصخصة اليوم تقف كعقبة كأداء فى سبيل تطورها ونموها.

إننى إجتهدت ، والله المستعان، إنه نعم المولى ونعم النصير.

شحاته صيام

مصر الجديدة – ١٩٩٦.

الفصل الأول

الخصخصة وتراجع دور الدولة :

من التدخل إلى التدويل

".....صندوق النقد الدولي مؤسسة فاشلة ..وحتى الدور الوحيد الذي تبقى له، وهو إملاء سياسات اقتصاديه معينه على الدول النامية ، فإنه فاشل ويعطى نصائح سيئة......."

" ميلتون فريدمان "

مقدمة :

تواجه الدولة في العالم الثالث مجموعة من الاختلالات الهيكلية ، تلك التى برزت بشكل لاتخطئة العين فى نقصان وتآثر النمو الاقتصادى ، ومن ثم اختلال موازينها اقصد ميزان المدفوعات والميزان التجارى وميزانياتها العامة. ان التدهور العام الذى لحق ببنيات العالم الثالث يعود بالاساس الى مجموعة من الاشياء التى يمكن اجمالها فى : جبال الديون الشاهقة التى جعلت الدولة لم تستطع الوفاء بالتزاماتها خاصة فى عقد الثمانينات ،ومفاهيم دورها الابوى " البطريركى" فى كل المجالات ،خاصة على صعيد سياسات الدعم، والتوسع فى قيام القطاع العام، ذلك الذى أثر بصورة واضحة على تدنى نسب الانتاج عن الاستهلاك، وإنخفاض الادخار عن الاستثمار، وبعد القطاع الخاص عن الولوج فىمشروعات التنمية نتيجه لانخفاض العوائد المالية.

ان التشخيص السابق للتكوينات الاجتماعية والاقتصادية فى العالم الثالث ،هو ما دفع قادة هذه البلدان ان تخضع طواعية لمشورات ونصائح ووصفات المركز العالمى، بضروره كف الدولة عن الاضطلاع بالمهام التى كانت تقوم بها وفق توجهاتها الشعبوية. لقد توجهت هذه البلدان بطيب خاطر الى انتهاج سياسات الخصخصة، اى تحويل القطاع العام الى قطاع خاص. ولكن ما هى قصة هذا التحول، وما هى مبرراتها ،وما الدوافع الايدولوجية التى جرت هذه التكوينات الى الانصياع صاغرة لمثل هذه

السياسة . ان الاجابة على هذا التساؤل المركب الذى دفعنا به " تواً " ، سوف نحاول إستبانته فى الصفحات التالية .

اولاً : إرهاصات تحول دور الدولة

اطلالة واجبة

يعتبر مشوار تطور الرأسمالية مشوارا ليس قصيرا . فلا يحتسب تراث الرأسمالية الى وقت الثورة الصناعية وحسب ،بل يمتد الى ابعد من ذلك بكثير ، خاصة فى الفترة التى اعقبت انهيار النظام الاقطاعى، وبزوغ وتبلور الطبقة البرجوازية من رحم ذلك النظام، وقيامها بالنشاط التجارى وقتذاك. أو بتعبير اخر ، ان الرأسمالية بحسبانها مغامرة قديمة وذات تراث عريض، فهى لاتعود الى وقت الصناعة فحسب ، وانما تضرب بجذورها وقت تعاظم المناشط التجارية. واذا كانت هذه الفترة تعد بحق فترة مخاضها، فإن شهاده ميلادها قد كتبت فى السنوات الاولى من القرن التاسع عشر وبيد أن كل الكتابات تجمع على ذلك ،غير أن هناك نفرا قليلا يجمع على أن الرأسمالية التى ظهرت وقتذاك كانت– وما تزال – تجمع فى اضمومتها أشكالاً كلاسيكية تمثلت فى الرأسمال الزراعى والصناعى والتجارى، وعلى الرغم من أن الأشكال الرأسمالية سالفة الذكر التى سادت فى القرن التاسع عشر قد إرتبطت بالاستعمار الذى بسط نفوذه وهيمنته على معظم الاصقاع، الا ان القرن العشرين قد عرف نمطاً جديداً من الرأسمالية تلك التى عرفت بالرأسمالية المالية ان تركز رأسمالية المال ، او الرأسمالية المالية فى القرن الحالى هو أشبه بأقنومة ثلاثية كأقنومة الاب والابن والروح القدس. فإذا كانت الرأسمالية هى الاب، والرأسمالية التجارية هى الابن، فإن الرأسمالية المالية هى الروح القدس الذى تغلغل وتفشى فى كل شئ .

وحرى بنا أن نؤكد هنا، أن النوع الأخير من الرأسمالية لايعد نمطا حديثا تماما، اذ يعود ولادته الى ما قبل عام ١٩٠٠، ولعل الدليل الدامغ على ذلك، ما حدث فى جنوة وامستردام حينما سمحت الفرصة لنمو الرأسمالية التجارية ، ومراكمة رأس المال الذى هيمن على كل الاعمال. إن ما نود أن نشدد علية فى هذا الإطار أن الرأسمالية المالية جاءت على اثر نشاط تجارى محلى صاعد ، جاء على نفس المنوال الذى جاءت فيه فيما بعد الفابريكات الصناعية الأولى[1].

ومن الأهمية بمكان أن نوضح -فى هذا المقام- أنه من الخطأ ان نتصور أن الرأسمالية عبر تطورها التاريخى كانت حلقات متصلة ، أو قفزات متعاقبة، أو انه من الصعوبة بمكان ان نتحدث عن النوع الأخير - اقصد الرأسمالية المالية- دون التعرض الى النوعين السابقين ،اللذان نطلق عليهما بمرحلة ما قبل الرأسمالية وإذا كانت الرأسمالية خلال تاريخها قد حاولت أن تغير من جلدها وفقا لمقتضيات كل عصر، الا أن جوهرها ظل هو هو. فالرأسمالية التى تدشنت من خلال آليات التغير والثورة، كان لها قدرة على التكيف مع إمكانيات وظروف كل عصر. انه بفضل الثورة العلمية التكنولوجية استطاعت ان تتكيف مع الترتيبات الجديدة التى خبرها العالم المعاصر. فإذا كانت الرأسمالية بصورتها التقليدية قد تقلصت ديموجرافيا فى القرن الحالى،فإنها اثبتت نجاحا فائقا فى الاستمرار والوجود، اكثر مما قدر لها خصومها. لقد اثبتت الرأسمالية انها قادرة على التغلب على الازمات والتناقضات التى شهدتها، وحسمت صراعها مع

---

(١) فرنان برودل : الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية (الجزء الثالث) ،ترجمة مصطفى ماهر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص٧٤٦-٧٥٤.

الاشتراكية ، الى الحد الذى يجعلنا نذهب مع من ذهب الى أنها تمثل نهاية التاريخ[١]

وعطفا على ذلك ،فإنه يمكن القول ان رأسمالية ما بعد الصناعة، اى رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية ،قد ازاحت عن كاهلها التناقض الجوهرى بين قوى الإنتاج المتطور وعلاقات الانتاج بطيئة التغير ، لذا باتت اكثر قدره على البقاء. أن تعديل العلاقات الاجتماعية جعل الطريق معبدا امام النمو المضطرد والتقدم للقوى المنتجة. وجدير بالإبراز ، انه اذا كانت الرأسمالية قد حلت لنفسها إشكالية النمو والبقاء بفضل الثوره العلمية والتكنولوجية، فإن تدويلها لرأس المال عبر القوميات جعل منها قوة مسيطرة على الأسواق الخارجية[٢]

ان العاملين السابقين ،اقصد الثورة العلمية والتكنولوجية وتدويل رأس المال، عملا معا من اجل بقاء الرأسمالية وسيادتها ،وذلك هو ما يطلق عليه "برد الفعل المتكيف " وفى هذا صدد ينبغى أن نشير الى أن رد الفعل المكيف هذا، جاء نتيجه كوكبة من العوامل، تلك التى تتمثل فى :

أولاً: بزوغ قوى مناوئه لها خاصه بعد تدشين الاشتراكية فى روسيا القيصرية ،والقطيعة بين الاخيرة والسوق الرأسمالية غداة الحرب العالمية الاولى، ومن ثم انسحاب الكتلة الشرقية من فلك هذه السوق بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(١) حول مقولة أن الرأسمالية هى نهايه التاريخ أو الجنة الموعودة أو أرض الميعاد ،راجع: فرانسيس فوكوياما، نهايه التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الاولى، الاهرام ، القاهره ،١٩٩٣، ص١١.

(٢)جودة عبد الخالق، هل تجدد الرأسمالية نفسها، فى:جودة عبد الخالق "محررا" تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى،مركز البحوث،الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٩٤، ص ص ٣٧-٣٨ .

ثانيا: انحسار الاستعمار التقليدى فى المستعمرات ، وتنامى حركات التحرر الوطنى ، وحصول كثير من المستعمرات على استقلالها، الامر الذى افقد الدول" الأم " لكثير من الإمدادات التى كانت تضخها المستعمرات اليها،وكذا الاسواق

ثالثا: بزوغ الطبقة العاملة ككتلة منظمه وواعية وقويه على الصعيد العالمى اوقل تحولها من طبقة فى ذاتها الى طبقة لذاتها.

واذا كانت العوامل السابقة مجتمعه تمثل البعد الخارجى الذى أعطى للرأسمالية قدره على البقاء والتكيف ، فإن ثمه بعدا داخليا ساهم هو الأخر فى ذلك. ان ذلك العامل يتمثل فى التدخل الواعى من جانب الدولة .فمن الناحية الواقعية والتاريخية، نجد ان مرحلة الرأسمالية الميركانتيلية (التجارية) كانت قد شهدت انتشارا ونموا لرأس المال التجارى الذى بسط نفوذه على المستعمرات فى القرن السادس قعشر بفضل تدخل وتشجيع الدولة .ثم فى فترة الثورة الصناعية ونمو الرأسمالية فى القرن التاسع عشر تلك التى عرفت باسم الكولونيالية (الاستعمارية)، كانت ايضا يد الدولة فيها واضحا حيث تأمين المواد الخام والاسواق. ان دور الدولة واضحا كل الوضوح فى نمو وازدهار النظام الرأسمالى، ولكنه فى الوقت عينه لم يقف عند هذا الحد ، بل نجده يتضح بشكل جلى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اوائل عقد السبعينات من القرن الحالى ،تلك الفترة التى عرفت بإزدهار اوتعاظم نجم الدولة .لقد امتدت يد الدولة الى كل شئ، من تقديم الخدمات الاجتماعية (مثل التعليم والاسكان والصحة والمرافق) الى دعم المواد التموينية والزراعية والانفاق على قضايا الضمان الاجتماعى (مثل

التأمين الصحي والبطالة والشيخوخة....الخ)، ناهيك عن تملكها لبعض المشروعات الاساسية (مثل النقل والطاقة والتحديين وبعض الصناعات)[1].

وأحرى بى أن أسجل هنا ،أن التدخل الكبير للدولة على النحو الذى أوردناه "توا " قد جاء من خلال استغلال الحكومات الرأسمالية للفسلفة الكينزية –نسبة الى كينز وذلك ابان ما يسمى بمرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية التى فيها تمفصل بشكل وشيج رأس المال الخاص مع الدولة .ان تدخل الدولة فى مناحى الحياة المختلفة عرف بما يسمى بالنظام الاجتماعى للسوق او ما يطلق عليه بدولة الرفاهية، تلك التى راج شأنها غداه الحرب العالمية الثانية والتى جلبت مكاسب عديدة للشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل والتى كان يصعب وجودها دون وجود للدولة[2].

بيد أن الدولة الرأسمالية المتقدمة –خاصة فى مرحلة ما بعد الىأسمالية الاحتكارية– قد عرفت تدخلا واضحاً فى شتى أمور الحياة ،بإن العالم الثالث يشترك فى ذلك ايضا .فبعد حصول مجموعة البلدان التى خضعت للاستعمار التقليدى على استقلالها السياسى ،اقحمت الدولة ذاتها لإنهاء الاختلالات الهيكلية التى لحقت بأنماطها الانتاجية الذى فرضة قسمة العمل الدولية، ناهيك عن الارتقاء بالمستويات المعيشية لسكانها وانماء الهوة الحضارية. وفى اطار ذلك فقد ولجت الدولة كل المجالات اذ راحت تعمل على تنويع وتحديث الهياكل الانتاجية.ولبلوغ ذلك فقد عملت الدولة فى العالم الثالث على اتباع سياسات معينة كان من شأنها أن بسطت نفوذها على كل شئ ، الامر الذى جعل منها الصانع والتاجر والزارع الوحيد .وبالاضافة

---

(١)رمزى زكى ، الصراع الفكرى والإجتماعى حول عجز الموازنة العامه فى العالم الثالث، سينا للنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٩.

(٢) فرنان بروديل ، الحضارة المادية......مرجع سابق ،ص٧٧٣-٧٧٤.وايضا يمكن مراجعة المصدر السابق ص٢٠ .

الى ذلك،فقد لعبت الدولة دورا محوريا فى تقديم الخدمات الاجتماعية ،فضلا عن اتخاذها سياسات شعبوية، كانت بها فى صف الفئات الاجتماعية ذات الاوضاع الوسطى والدنيا (*) لقد لعبت الدولة فى العالم الثالث دورا متعاظما فى قيادة وادارة الاقتصاد، ومنحت الاولوية للتصنيع وتنويع وتحديث الهياكل الانتاجية ، وطورت الأليات التى استخدمت إبان الحقبة الاستعمارية لاستخلاص الموارد من الزراعة والتعدين فى سنوات ما بعد الاستقلال(١) .

اننا نفهم مما سبق ان الدولة -كانت- قد تغلغلت فى كل شئ غداه الحرب العالمية الثانية فى كل من الدول المتقدمة النامية على السواء .ومع بداية عقد السبعينات فإن هذا الدور سرعان ما انزوى، او قل انه حدث تجاهه ثورة مضادة خاصه وقت ان دخل النظام الرأسمالى فى ازمة هيكلية عارمة .لقد شهدت البلدان المتقدمة أنذاك مجموعة من الظواهر الجديدة التى لم تكن تخبرها فيما بعد الحرب ،تلك التى عرفت بفترة الازدهار الكينزى. ففى هذه الفترة بدأت معدلات الربح فى قطاعات الانتاج المادى وخاصة فى الصناعات التحويلية وكذا معدلات الاستثمار والانتاجية تصاب بالانخفاض والتدهو، فضلاعن تزايد معدلات البطالة وهبوط النمو الاقتصادى وارتفاع الاسعار، تلك التى يطلق عليها بظاهرة التضخم الركودى Stagflation . ان سيادة هذه الظاهرة وتعاظم مؤشراتها، جعل ايديولوجيو ومفكرو الغرب

(*) ثمة خلاف حاد حول ما ينبغى ان تكون عليه الدولة من حيث تدخلها او حيادها، ليس على صعيد السيطرة وحسب، بل على صعيد ادوارها، حول ذلك يمكن الرجوع الى: بوتومور، علم الاجتماع السياسى ،ترجمة وميص نظمى دار الطلبه ، الطبعة الاولى ،بيروت ١٩٨٦ .

(١) درام جاى ،صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة مبارك على عثمان، مركز البحوث العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٦ .

وايضا: شحاته صيام ، التصنيع والبناء الطبقى فى مصر ١٩٣٠-١٩٨٠: تحليل بنائى تاريخى،دار المعارف الطبعة الاولى القاهرو ،١٩٩١ص٨٣-٩٤

المتقدم يجمعون على أن الفلسفة الكينزية التى كانت فى صف تدخل الدولة فى كل المناشط قد اثبت خطأها وعدم جدواها، الامر الذى جعلهم يعجلون بمراجعتها ومن ثم قبرها واهاله التراب عليها.

لقد رأى كينزى فى عام ١٩٣٦ان تدخل الدولة بقوة فى جميع الاصعدة يعد نوعا من الثورة. واذا كان كينز قد خلع على الدولة دورا محوريا فى جميع المناشط حتى يمكن تخطى العيوب التى انطلت على الرأسمالية التى تستند بصورة اساسية على آليات السوق الحرة الطليقة، فإنه فى الوقت عينه لم يكن ماركسيا، بل كان من ألد الاعداء لها . إن فكرة "كينز" الاساسية فى ذلك مفادها أن النظام الرأسمالى لايستطيع ان يخلق ذاتيا آليات نموه وتطوره ،ومن ثم فلا يقدر على القضاء على البطالة وانهاء حالة التضخم الحادثة ، لذا فإنه يرى فى الدولة الذراع القوى الذى يمكنة بث الروح وإنعاش التكوينات الاقتصادية الاجتماعية ذات النمط الرأسمالى وذلك عن طريق زيادة معدلات النمو وتخفيض معدلات الفائدة وزيادة معدلات الاستثمار وتقليل الضرائب وزيادة الانفاق على الخدمات وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية (١).

انه مما سبق يمكن القول ان فكرة اضطلاع الدولة بدور نشط لم تكن حكرا على أدبيات الفكر الماركسى وحسب بل يشترك معها الفكر الرأسمالى ايضا برغم تعارضهما ايديولوجيا. ويعن لنا ان نضيف فى هذا الصدد ان تدخل الدولة بشكل كاسح على جميع الاصعدة جاء انعكاسا لضرورة مجتمعية تلك التى تتمثل فى قدره النظام الرأسمالى على التكيف ودحر الهجوم الكبير لكبح ضرورات النمو والاستقرار فيه خاصه بعد احداث

---

(١) رمزى زكى ، الصراع الفكرى.......،مرجع سابق ،ص٢٦

وحول افكار "كينز" انظر :

Keness J.M The general of employment .Interstand Money .Macmillan Press .London.1995.P.380-382

الكساد الكبير فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٢٩-١٩٣٢، ناهيك عن كون الدولة فى ذلك الوقت بمثابة صمام امان امام تفسخ النظام الرأسمالى الذى كان يتنبأ به الفكر الماركسى نتيجه التناقصات الطبقية القائمة فيه [١].

ويجدر بنا ان نذكر ان فترة انتشار الفكر الكينزى فى العوالم الاقتصادية الرأسمالية هى الفترة التى شهدت تعاظم ظاهرة التدويل Internationalization على كافة صعد الانتاجية والمالية والتكنولوجيا والتسويق، تلك الظاهرة التى لعبت فيها الشركات دولية النشاط دورا كبيرا، والتى بها تحولت الرأسمالية من مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية الى رأسمالية الاحتكارات العالمية [٢].

واذا كانت الافكار الكينزية تمثل المانفيستو الاقتصادى الذى استرشدت به التكوينات الاقتصاديه والاجتماعية فى اوربا الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ،فإن هذه الافكار قد جرى انقلاب عليها خاصة مع بدايات عقد السبعينات حينما شهد النظام الرأسمالى أزمة هيكلية عنيفة كان من أبرز ملامحها تدهور معدلات الربح وانخفاض معدلات الاستثمار وتدهور الانتاجية وارتفاع وتائر البطالة وتعاظم ظاهره الكساد. انه نتيجة لكل ذلك فقد برز اتجاها آخر عرف باسم اقتصاديات العرض او الانتاج "وهو الذى يسعى الى تقويض دور الدولة وقيامها بوظائفها التقليدية وحسب

---

(١) للمزيد عن قيام الدولة الرأسمالية بدورها كصمام امان اجتماعيا ،اوكضامنه للخدمات الاجتماعية راجع :

- السيد الحسينى ، علم الاجتماع السياسى: المفاهيم والقضايا ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٤(الفصل الثانى) ص٨١-١١٨ .

(٢) رمزى زكى، نحو فهم افضل للسياسات التصحيحية ....، مرجع سابق، ص٣٢.

اولا [١] ثم اعطاء الافراد المبادرة على العمل والادخار والاستثمار ثانيا. ان ذلك هو ما عرف بالفكر الاقتصادى الحديث او بالفكر الاقتصادى الريجانى Reaganomic نسبه الى رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة الاسبق، او التاتشرية نسبه الى مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا. ان الفكر الجديد الذى طرح ذاتة بديلا عن الفكر الكينزى فى هذا الاطار هو الذى روجت له التكوينات الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية وسعت الى تأبيدة فى التكوينات الاخرى وهو التيار الذى يتفق مع ما ذهب اليه النقديون من ضروره ضبط معدلات نمو العرض وعدم كبح جماح قوى السوق وابعاد الدولة عن اطار التنمية[٢].

وجدير بالذكر انه اذا كانت الريجانية او التاتشرية الاقتصادية انقلابا على الفكر الكنيزى ،فإنها فى الوقت نفسة انقلابا فى الاطار السياسى. ففى اطار المجتمع البريطانى تعد هذه الفكره من الاشياء المناوئه لافكار حزب العمال التى طرحها إبان عقد الاربعينات حينما قام بتأميم بعض الصناعات الهامة وفق دعواها التى ترىضروره سيادة الملكية العامة للصناعات الحيوية لكل الشعب البريطانى .لقد رأت رئيسة وزراء بريطانيا وقتذاك تحت دعوى حماية ديموقراطية ملكية الشعب البريطانى أن التدخل السافر للدولة أفضى الى زياده عجز الموازنات العامة ،وتضخم موازين المدفوعات، الأمر الذى دفع الى تفاقم القروض الخارجية والداخلية وارتفاع الضرائب مما أدى على أثر لذلك أن أزدادت معدت البطالة وانخفضت بالتالى الدخول الحقيقية للافراد.

---

(١) حول وظائف الدولة ،راجع تحديد " أحمد زايد" لما فى كتابة: لدولة فى العالم الثالث الرؤية السوسيولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة،١٩٨٥، ص٩٧.

(٢) رمزى زكى : الازمة الاقتصادية العالمية الراهنه....، مرجع سابق ، ص٨٥-٨٦.

واذا كان ذلك كان ذلك على صعيد المجتمع البريطانى فانه على صعيد المجتمع الامريكى فقد برزت هناك متواكبة فى الوقت عينة مع المجتمع البريطانى ما يسمى بمدرسة الخيار العام تلك التى رات أن المسؤلين الحكوميين والقادة البرلمانيين والحزبيين ،لايعملون للصالح العام كما هو مفروض، وإنما يعملون لخدمة مصالحهم واغراضهم الشخصية وبذا فهم باستمرار يكلفون الموازنات العامه مالا تطيق، الامر الذى يفضى فى نهاية الامر الى زياده النفقات العامة والايرادات ورتفاع الضرائب(١).

وبوسعنا ان نوضح فى هذا الاطار أيضا ، أن الاساس النظرى لفكرة ضرورة تدخل الدولة لا تعود الى ماضى قريب كما اسلفنا توا، وانما يأتى من زمن طويل حيث سيادة فكرة الاحسان والعدل والتعاطف مع الاخرين خاصة من الاطفال والمسنين والعاجزين والمرضى، والتى بمقتضاها يرون انه من صالح المجتمعات الانسانية ان تقف سدا منيعا امام اتساع الفوارق الاجتماعية التى تصيب فى مقتل النسيج الاجتماعى ،ومن ثم تهدد الامن الاجتماعى .

انه بمقتضى هذه الافكار، أضحت المقولة التى تنادى بضرورة تدخل الدولة فى تقديم الخدمات الاجتماعية اساسا راسخا فى سياسات الحكومات خاصه بعد الحرب العالمية الثانية. انه فى ظل ما عرف بسياسة "نيوديل" التى كان صاحبها رئيس الولايات المتحدة الاسبق" روزفلت" تم تحصين المستويات الدنيا وذوى الدخول المحدودة، ومن ثم حصنت المجتمعات الرأسمالية ابان الحرب الباردة والمد السوفيتى. وما ان انتهت هذه الظروف التى كانت الكتلة الغربية وخاصه زعيمتها الولايات المتحدة ، خاصة بعد انهيار ما يسمى بالدولة السوفيبية، حتى ظهرت مراجعات

---

(١) صبرى حسنين، سياسات الخصخصة بين النظرية والتطبيق، فى: مجلة ابو ظبى، غرفة تجارة وصناعة ابوظبى، العدد٢٨٧، فبراير ١٩٩٦، ص٣٠-٣١

نظرية وعملية لفكرة دولة الخدمات خاصة بعد أن شنت "تاتشر " هجوما عنيفا على الدولة ، فقالت :

"......... ان الدولة ذات قدرة كبيرة على ارتكاب الشر ، وخطرها الكامن على منافع الحرية سواء على الاصعدة الخلقية او الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية.... ومن الواجب التخفيف من وطأه هذه الدولة وتقليم اظافرها لاتسليحها بالامكانيات المالية الكبيرة المتأتية عن الضرائب ،كما انه من الواجب ترك المجال للافراد لكى يبادروا...فبفضل هذه المبادرات يمكن لهم ان يحلوا مشاكل البطالة والعوز ، وان يفتحوا آفاق المستقبل......" [١]

ومن الاهمية بمكان ان نشير الى أن التحول من الافكار الكينزية الى الفكر الاقتصادى الريجانى او التاتشرى هو ما عرف بالليبرالية الاقتصادية الجديدة، او ما عرف بمفهوم اقتصاديات السوق الحرة فى العقد الآخير من القرن العشرين .ان مفاد الليبرالية الاقتصادية الجديدة هو الاعتراف بالحق فى ممارسة النشاط الاقتصادى والتبادل الاقتصادى الحرين على اساس الملكية الخاصه وقوانين السوق. ونود أن نوضح هنا انه بسيادة هذه المفاهيم فى هذه الحقبة تكون قد انتهت المعارك الايديولوجية بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى، وسيادة لبرلة السياسات التنموية التى ساهمت فى طرح مسار جديد للتطور الرأسمالى ،وافضت الى نحت مفهوم آخر جديد هو ما يعرف بالخصخصة Privatization [٢]

---

(١) رغيد الصلح، من دولة الخدمات الاجتماعنة الى مجتمع المشاركة، الاتحاد (جريدة) ،ابو ظبى ، ٩ مارس ١٩٩٦ ،ص١٢

(٢) فرانسيس فوكوياما:نهاية التاريخ وخاتم البشر ،........، مرجع سابق، ص ٥٥.

ثانياً: مفهوم الخصخصة : كشف المستور

يشير مفهوم الخصخصة الى ايجاد مجموعة من السياسات التى تعمل جاهده لخلق نوع من التوازن بين دورى القطاع العام والخاص فى عمليات التنمية، اوقل ضمان تفوق الاخير على الاول .فبدلا من قيام القطاع العام بكل وبأهم مشروعات التنمية، ان يأتى القطاع الخاص لكى يرثة ويحل مكانه لذا نجد ان هذه السياسة تسعى الى ايجاد مجموعه من التحولات التى يمكن ان نجملها فى :

اولا: تحويل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص.او بمعنى آخر التحرر من ربقة القطاع العام الذى دس انفه فى كل شئ، واعطاء المبادره الى القطاع الخاص للعمل وولوج كل المجالات .

ثانيا: عمل القطاع الخاص جنبا الى جنب مع القطاع العام فى تقديم السلع والخدمات مع الافراط فى توسعة فى مجالات الاستثمار .

ثالثا: العمل على الحد من التدخل الحكومى فى انشاء المشروعات الانتاجية واستخدامها للمناشط الانتاجيه لتحقيق اهداف غير اقتصاديه مثل زيادة التشغيل أو وضع القيود للحد من الأعباء التى تقع على كاهل محدودى الدخل .

رابعا: الحدمن العجز فى ميزانية الدولة نتيجة تدخلها فى دعم وحدات القطاع العام والقيام بأدوارها الاجتماعية للفئات الاجتماعية ذات المستويات الدنيا[1].

ان المطلع بعمق على ما يشير اليه مفهوم الخصخصة نجدة "نظريا " يسعى جاهدا الى ايقاف الدعم المباشر لوحدات القطاع العام ،وزياده القدره

---

[1] Cook P. Patrik k. c.. privatization in lesdevelopment countries. st. Martins press. N.Y.. 1985. pp. 3-4

على تعبئه الموارد المالية والادارية وزياده كفاءه المنشآت العامة وارتفاع مستوى الادخارات والاستثمارات وزياده وتائر النمو الاقتصادى. أما " عمليا " فإنه يسعى الى الحد من اضطلاع الدولة بمهامها الاجتماعية وزياده وقوف ودعم الدولة للطبقات الرأسمالية، وزيادة معدلات البطالة وسيطرة القطاع الخاص وسطوة رأس المال الاجنبى. ويمكن لنا ان نضيف ايضا ان الخصخصة لاتأتى فى صورة واحدة او على منوال واحد، بل ان ثمه صوراً لها، تلك التى ندفع بملامحها وفقا لما يلى :

الأولى: نقل ملكية المنشآت بطريقة كلية أو جزئية من الملكية العامة الى الملكية الخاصة ، وهذا ما يطلق عليها بالتصرفية Divestiture والتى بمقتضها يتم بيع المنشآت من الأول -أى القطاع العام - الى الثانية (أى القطاع الخاص)، وذلك إما لتحويل هذه المنشآت الى القطاع الخاص، على أن تختفظ الدولة بالجزء الباقى من هذه الأسهم .

الثانية : تحويل إدارة المؤسسات العامه الى القطاع الخاص ، مع الأبقاء على عقد السيطرة فى يد الدولة على أن يتم ذلك إما بالتأجير Leasing مقابل مبلغ نقدى ثابت، أو تحويل الإدارة الى القطاع الخاص على أن يتم تقاسم الأرباح بينهم وبين الدولة،أو منح ذلك القطاع حق الإمتياز.

الثالثة : الى جانب الصورتين السابقتين، هناك صورة أخرى نهجتها بعض الدول للتوفيق بين أوضاعها الداخلية والشروط المفروضة عليها، ذلك الذى يتبدى فى تحرير السياسات الإقتصادية من القيود التى تقف معاندة لحق الملكية الفردية، والتى يعد أبرزها الغاء نظام التوريد الإجبارى للحاصلات الزراعية أو تحويل الديون الى مساهمة، بمعنى إعطاء حوافز للبلدان المتخمة بالديون لتشجيع

المباشرة[١].

إنه يبدو من خلال طرح مصطلح الخصخصة أو من خلال سياقاتها وخيارها، أن دور الدولة قد أفل أو قبر تماما، اللهم إلا وظائفها التقليدية، ناهيك عن الوقوف بقوة بجانب القطاع الخاص، وترك الحبل له على الغارب حتى يشتد عودة ويقوى، بحسبانه أفضل من الحكومة فى الإضطلاع بالدور التنموى، حيث أنه فى ظل وجود الدولة ذاق هذا القطاع أشد العذابات، ووضع أمامه مجموعة من المتاريس ، التى من شأنها أن قيدت حريته وحجمة وأبعدته عن إطار العملية التنموية. إن مقولة الكفاءة المتميزة للقطاع الخاص، تأتى من إعتبار أساسى مؤداة أن البشرية لم تجد بأسوأ من الحكومة فى مجال التجارة والصناعة والزراعة والإدارة .

وإذا كان أيديولوجيو النظام الرأسمالى ينظرون وفقاً لطبيعة المجتمعات الرأسمالية، فإنهم فى الوقت عينه يرون ضرورة إتباع المجتمعات الأخرى لنهج هذه المجتمعات. فعلى سبيل المثال فى الوقت الذى يتغافلون فيه عن مسئوليتهم التاريخية لتخلف المجتمعات النامية ، فى الوقت الذين يرون فيه أن هذه البلدان تتعثر فى تنمية واقعهم نتيجة لأوضاعهم الداخلية من جانب ، ونتيجة لأخذهم بأسباب النمو والتقدم فى مرحلة متأخرة عن أوربا ، ناهيك عن عدم إتباعهم لنفس الطريق الذى سلكتة أوربا ، من

---

(١) عبد الرحمن صبرى، التخصيصية فى اطار الاصلاح الاقتصادى:مع اشارة خاصة للقطاع المصرفى فى الدول العربية، فى:مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٢، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ١٩٩٤، ص٧١ . وأيضا :
Girofay J. D.. Development of Acowntry privatization strategy. financing privatization. U. S. Agency for International development. Washington. 1988. p 3

جانب اخر.[1] إن المتأمل فى طبيعة هذه الدعاوى يجدها تعج بنزعة شوفينية واضحة ، تلك التى يعبر عنها بصدق مجموعة الوصفات الجاهزة التى تقدمها الدول الرأسمالية منذ البيان غير الشيوعى" الذى وضعة "روستو" حتى تعليمات صندوق النقد الدولى. وبذا فإننا بصدد تكرار للتجارب وإستمرار لسياسات بعينها ، تلك التى تتوضح منذ بداية العقد الثامن من القرن العشرين خاصة من المؤسسات المالية الضربية التى لا ترضى بديلاً عن نهج بلدان العالم الثالث لسياسات الليبرالية الجديدة التى يطلق عليها بالخصخصة.[2]

وحرى بى أن أوضح هنا أن السياسات الغربية تجاه العالم الثالث منذ أن كانت مستعمرات بالأمس القريب، وحتى بعد حصولها على إستقلالها " الأسمى" هى هى . إن المتتبع لتصدير النماذج التنموية الغربية، برغم إختلاف ظروفها وسياقاتها وخصوصيتها، يجدها لا تتغير، بل يجدها تزداد فى عولمتها وتنطلى على مؤامرات ودسائس غربية، الأمر الذى جعل منها مشروعا أمميا.[3]

إن المشروعات الأممية أو ما يطلق عليه بالعولمة دائما ما تعمل على صياغة نظام دولى يسعى دوما الى إيجاد مناهج وقيم وأهداف عامة، أو نماذج مثالية، تعمل على ضم الإنسانية برمتها فى داخلة. لذا نجدها تسعى الى ضرورة فرص نماذج غربية الى دول العالم الثالث بغض النظر عن عدم ملائمتها لخصوصيتها ، أو بالأحرى تكيف الأخيرة – أقصد العالم

---

(١) توماكوترو، وميشيل إسون ، مصير العالم الثالث : تحليل ونتائج وتوقعات ، ترجمة خليل كلفت، دار العالم الثالث، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ٩.

(٢) عبد الواحد عبيدة، منظومة التخلف بين الأزمات النظرية والعملية للتصنيع : قراءة نقدية ، الوحدة (مجلة) ، العدد ٤٥، السنة الرابعة يونيو ١٩٨٨، ص ٧.

(٣) برتران بادى ، الدولة المستوردة : تغريب النظام السياسى، دار العالم الثالث ، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١١.

الثالث -- مع هذه النماذج. إنه بمقتضى فرض هذه النماذج، فإنها تمنح لذاتها مركزاً مهيمناً للسلطة فى مقابل وهن العوالم الإقتصادية التابعة ، وبذا تكون قد وضعت العولمة فى نهاية التاريخ .(١)

والمحقق فى ذلك، يجد أن العولمة وفقاً لما سبق تعنى فى نهاية المطاف نهاية البشرية، ومن ثم القضاء على الخصوصيات والسعى بشكل حثيث الى وجود نظام قانونى وسياسى إقتصادى وأخلاقى واحد أو قل أنها تسعى الى تشكيل نظام دولى جديد يعمل على إعادة إنتاج التبعية، ولكن فى ثوب جديد. إن زيادة تدعيم مناهج التبعية وفق منطق العولمة جعل من عملية الإستقلال حالة صورية، إذ بمقتضاها حثت الدول المهيمنة الدول الخاضعة على ضرورة تنظيم تكويناتها الإقتصادية والإجتماعية وفقا لقواعد السوق والليبرالية الجديدة.(٢)

وعلى الرغم من أن وسائل الإخضاع المتبعة من قبل الدول الرأسمالية على الدول النامية، كانت وما تزال تتمثل فى آليات القوة والنفوذ، فإنه فى إطار العولمة فقد سندت دورها فى أطار هذه الأليات الى البنك وصندوق النقد الدوليين، اللذان فرضا برامج الإصلاح والتكيف الهيكلى الذى كانت قسماتها الأساسية تستند بشكل جوهرى على توجيهات الليبرالية الإقتصادية. وبذا ، ومنذ ذلك الوقت ، فقد تحولت التبعية من مساومة

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٥-٦.

(٢) إذا كانت النظرية التقليدية فى التنمية التى فرضت نفسها على صعيد بلدان العالم الثالث غداه الحرب العاليمة الثانية ، تروج لضرورة إجتياز هذه البلدان [illegible] المراحل التى مرت بها الدولة المتقدمه، فإن هذه الرؤية مازالت هى هى، [illegible] المجتمعات المتقدمة الان على تصدير نموذجها التنموى ، مغفلة فى ذلك [illegible] البلدان النامية عنها سواء فى طبيعتها وظروفها وحتى فى خصوصيتها. [illegible] يمكن الرجوع الى:

- احمد زايد الدولة فى العالم الثالث....مرجع سابق، ص ٩.

سياسية الى تفاعل إقتصادى من نوع خاص. لقد كان هذا التفاعل مشروطا بالإذعان لرؤى وخيارات ووصفات الدولة الغربية المتقدمة التى ألقت بوهر عبء إصلاح الإقتصاد العالمى على الدول التابعة.(١)

وإذا كانت نشأة صندوق النقد الدولى وإضطلاعة ومباشرة أعمالة فى اطار وضبط وتنظيم العلاقات النقدية بين مختلف الدول فى منظومة العلاقات الدولية، تعود الى فترة ما بعد الحرب، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وقت تطبيق السياسات الكنيزية وتحول الدول الرأسمالية الى مرحلة الاحتكارات للحد من تضخم الأزمات الإقتصادية الدورية فى السوق العالمية، فإنها الآن تعيد إستدعاء هذه المؤسسة المالية للقيام بأدوراها الإقتصادية شريطة الضغط على الدول النامية وفى طار هذا الدور فقد قدم الصندوق روشته خاصة ، أو وصفة تآمرية، بمقتضاها تعهدت الدول التابعة بتنفيذ برنامج معين يعمل على تخفيض الطلب المحلى والقضاء على العجز فى مقابل تقديم تسهيلات إئتمانية يوفرها الصندوق للدول التابعة التى تئن من الجبال الشاهقة للديون الخارجية التى يسأل عنها الأزمة العامة التى أمسكت بتلابيب الإقتصاد الرأسمالى العالمى منذ بداية عقد السبعينات.

إنه بذلك فقد أضحى لصندوق النقد الدولى مجموعة من الوظائف المالية، تلك التى تتمثل فى:

أولاً: لقد أصبح صندوق النقد الدولى وسيطا ماليا، يقوم بجذب الفوائض المالية لكى يعيد أقراضها من جديد الى هذه البلدان التى تشعر بالعجز ولكن بشروط خاصة.

ثانياً: إنه فى إطار سياسته التى تدعو الى تقويم أسعار الصرف للعملات الرئسية فقد ركز الصندوق بشكل قوى على وظيفة التنظيم أكثر مما ركز على الوظيفة المالية.

---

(١) برتران بادى، الدولة المستوردة ......، مرجع سابق، ص ٥٢.

ثالثا: إنه فى إطار دور الوسيط الذى يقوم به صندوق النقد الدولى، فإنه كان يعمل على نقل الموارد المالية الفائضة من المراكز الرأسمالية الصناعية الى البلدان النامية لكى تتحول الى أصول إنتاجيه أو إستثمارية مربحة.

رابعاً: العمل على تهيئة المناخ المناسب للإستثمار الأجنبى والضغط على البلدان النامية بانتهاج سياسات الباب المفتوح المحايثة لسياسات الليبرالية الجدية.

خامساً : بمقتضى الوضع المالى لصندوق النقد الدولى ، أضحى له سلطات واسعة فى ممارسة ضبط قوى على سياسات الدول النامية[١].

وفى إطار هذه الأهداف فإن صندوق النقد الدولى عمل جاهدا على إستعادة تراكم رؤوس الأموال من جديد ، أو بث فيها الحيوية والنشاط وأعاد تكييف أموال البلدان التابعة بما تتناسب مع هذا الهدف ، وبذا يكون الصندوق قد تحول من مؤسسة نقدية الى جهاز تخطيط مركزى للنظام الرأسمالى العالمى برمتة.

إنه فى ظل هذا التحول، فلقد راح صندوق النقد الدولى يصمم إجراءات تكييف الإقتصاديات التابعة، والتى بمقتضاها فرض ضرورة تخفيق الطلب الكلى وتحسين الميزان التجارى فى إطار تقوية قوى السوق وتوسيع نطاق القطاع الخاص، وتقليص النفقات الحكومية على الخدمات والهياكل الأساسية، ورفع الدعم، وزيادة الضرائب وزيادة سعر الفائدة،

---

(١) رمزى ذكى، نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولى فى ضوء أزمة الإقتصاد الرأسمالى الدولى ، فى رمزى ذكرى محررا ، السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى ، دار الرازى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٩، ص ٦٢.

وتقييد عرض النقود والإئتمانات البنكية، والغاء الوكالات التسويقية الحكومية، وإغلاق وبيع المؤسسات الحكومية، ووضع مزيدا من الحوافز للإستثمار الأجنبى، تلك التى ساهمت فى تعبيد الطريق أمام القوى الخارجية لصنع السياسات الوطنية من جديد، أو قل أنها إعادت من جديد صياغة الشخصية الكومبرادورية لهذه البلدان.[١]

إن المدقق فى متطلبات التكيف الهيكلى يستطيع أن يقف بسهولة على أمرين لا ثالث لها. الأول يتمحور حول ترشيد بل قل تقليص دور الدولة فى الإقتصاد، أما الآخر فيتمثل فى إعادة السيطرة والأحكام علىالدول النامية. والواقع أنه بهذين الأمرين تكون قد طويت الى الأبد دور الدولة الوطنية فى قيادة عملية التنمية وتحقيق التوازن الإجتماعى، فى مقابل التحالف بين المجتمع والدولة والسوق.

أو بقول أخر إن سياسات الخصخصة أو برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى نادت بلبرلة السوق ، تعنى الإنحراف عن الخط التقليدى للتنمية الذى نفذته الدولة خلال توجهاتها الشعبوية، ومن ثم إنكسار المشروع الوطنى وأنهاء أبوية الدولة، أو هو بالأحرى محاولة لإغتصاب الإقتصاديات الوطنية من قبل رأس المال الأجنبى مرة اخرى.[٢]

وعلى هدى ما سبق فإنه يمكن القول أن سياسات التكيف الهيكلى تمثل الضربة القوية التى قوضت المشروع الوطنى لدور الدولة فى عملية التنمية، كما أنها فى الوقت عينه عملت على نسف المحاولات الوطنية لإنشاء طبقة رأسمالية وطنية فى الوقت الذى أفرطت فى إعطاء الرأسمالية

---

(١) درام جاى وكينت هيويت دى الكانزا، أزمة الثمانيات فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى، نظره عامه، فى درام جاى (محررا) صندوق النقد الدولى.....، مرجع سابق، ١٩٩٣، ص ٤٦-٤٧.

(2) Thomas C.Y. Rise of Authortarian state in pripheral societies. free press.N.Y.. 1986.

مفاتيح الهيمنة على التكوينات المخلفة. وبذا تكون برامج الخصخصة قد نجحت في تغيير ميزان القوى داخليا بين العمال وراس المال. وإذا كانت هذه السياسات قد أضفت على الرأسمالية قوة فى مقابل أضعاف العمال، فإنها فى المقابل قد أضعفت الرأسمالية المحلية فى مواجهة مثيلتها الأجنبية.(١)

إن إجتياز طريق السوق الحر ونهج سبيل الخصخصة ضعضع أركان التكوين الإجتماعى فى الدول النامية واعاد إنتاج التمايزات الإجتماعية. بمعنى أنه ساهم فى أضعاف طبقة معينة ، ووقف بجانب طبقة أخرى. لقد أضرت برامج التكيف الهيكلى بمسألة العدالة الإجتماعية، فبدلا من تخفيف المعاناه الواقعة على كاهل الفقر وسعت الهوة الإجتماعية بينهم وبين من يمثلون المراتب العليا فى السلم الإجتماعى.

جماع ما سبق، أن هذه السياسات فى الوقت الذى أضرت بالبنية الإجتماعية، فإنها أيضا لن تغفل بقصد البنية الإقتصادية ، فقد كرست العلاقة التابعة والتبادل اللامتكافيء، وحولت عملية صنع السياسات الوطنية من الداخل الى الخارج.

ثالثاً: تدويل الخصخصة : التجنيس والعولمة

بداءة يمكن القول أن ثمة مجموعة حقائق اساسية ساهمت فى طرح الخصخصة كطراز تنموى كونى، تلك التى تتمثل فى :

أولاً : سقوط الكتلة الإشتراكية وإنتهاء الحرب الباردة .

---

(١)ريتشارد ساندبروك، الأزمة الإقتصادية: التكيف الهيكلى والدولى فى أفريقيا جنوب الصحراء فى: جاى محررا صندوق النقد الدولى ...، مرجع سابق، ١٣٥، راجع ايضا: -شحاتة صيام، الدولة وإعادة إنتاج الفقر، دار رامتان للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٤١: ٨٤.

ثانياً : إنتصار النهج الأيديولوجي الذي يرى أن الرأسمالية هي أرض الميعاد أو نهاية التاريخ. لقد ساهمت هذه التطورات في طرح الرأسمالية بإعتبارها الطريق الناجح في التنمية وإنها واجبة التطبيق في كل اصقاع العالم ، في مقابل أن الاشتراكية تمثل عقبة كؤودا في سبيل التنمية وتراكم الثروة وإنها ضد التكنولوجيا والحضارة.(١)

إن الخطاب الدولي الذي يطرح نفسه بقوة بعد إعادة تصحيح أوضاع القطبية في العالم ،ساهم في إغفال خطاب الإستقلال الوطني، ذلك الخطاب القديم الذي كان يقف بقوة ضد سرعة إنتشار وسيطرة المؤسسات المالية الدولية التي تعد أحد الأليات الناجحة في تقويض محاولات الخروج من براثن التبعية والخضوع والتشابك مع التكوينات الراسمالية المتقدمة. إن خطاب التمفصل مع البلدان المتقدمة يرى ضروري أن يشكل العالم الثالث سوقاً هامة للمركز العالمي، وذلك هو ما يطلق علية بالتدويل.

وحري بنا أن نشير هنا أن مفهوم التدويلIntarnationalization عكس مفهوم الأقليمية Regionaliztion. فإذا كان الأول يسعى الى وضع وتكثيف عملية العولمة، فإن الأخر يسعى الى التواجد خارج التبعية وعدم إنحلال النموذج الوطني. إن الخطاب الثاني يسعى الى نفي الثانية، وبشكل سافر لا يمكن تجنب الإذعان له أو على الأقل التلاؤم معه. بمعنى أخر. إن الهدف النهائي للتدويل هو إنحلال الوجود الوطني وتفتيت السلطة القومية والإندماج دولياً لصالح إقتصاد عالمي، أو حسب تعبير ميشيل بو "

- فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ....، مرجع سابق، ص ٩٩

(١) راجع في ذلك:صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستقبلة، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ، مركز البحوث العربية، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٨.

"Beaud" أن يصبح هناك منظومة إنتاج عالميــة والإنفتـاح علـى العـالم دون حدود أو قيود أو حتى شرط .

وإذا كان خيار التدويل سيسمح بتقوية المناطق المركزيـة أو تكوينـات الدول الأوربية المتقدمة، فإنها ستعمل أيضا فى المقابل علــى تهميش الـدول النامية مع ضرورة الإندماج الكلى على كافة الصعـد السياسية والإقتصاديـة وحتى الثقافية. إن توحيد العالم من خلال منطق التدويـل ، أو جعـل السوق ساحة دولية واحدة، سوف يجعل من العالم الثـالث منطقـة زوابـع، لأن عـدم فـك الإرتبـاط مـع العـالم المتقـدم ، ســوف يفضــى بتحـولات كمبرادوريــة Compradorisation من شأنها أن تنهى بغير رجعة البديل الوطنـى الـذى عرفته التكوينات الإجتماعية المختلفة غداه إنحسار الإستعمار التقليدى.[١]

ومع أن الرأسمالية قد عرفت ظاهرة التدويل فى فترة مابعد الصنـاعة، خاصة حينما حاولت تدويـل رأس المـال والعمـل والأزمـات والتنـاقضــات ، فإنهـا اليـوم تسـعى الـى تدويـل نماذجهـا أو طـرزهـا التنمويــة والإقتصاديــة والإجتماعية والسياسية وكذا الثقافية . وتعتبر ظـاهرة الخصـخصــة فـى فتـرة مابعد الليبرالية هى أبرز النماذج التى تحمـل علـى تفعيلهـا بقـوة فـى ضـوء مفهوم التدويل . إن الهدف النهائى الذى تسعى إليه الدول المتقدمة هو جعـل العالم على هيئة صورة واحدة أو ما يطلق عليه بالعولمة. أن ظاهرة التدويل من خلال ما تطرحه من وصفات، تسعى به الى تغيير الأوضـاع الإجتماعية والإقتصاديـة والسياسـية والثقافيـة، بهـدف سيادة نمـوذج واحـد ووحيـد دون النظر الى خصوصية المجتمعات الإنسانية الأخرى .

إن الرأسمالية التــى تطـرح نفسـها بشـكل دولـى أو عـالمى سـواء فـى نماذجها أو ممارساتها أو طرزها ، تسعى الى وجود نموذج نهـائى متخطـى

---

(١) سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، الطبعـة الاولـى، بيروت، ١٩٨٨، ص ٦-٨.

للقوميات ، ذلك الذى يؤدى الى إزدياد قوة البلدان المتقدمة قوة على قوتها، فى مقابل تقوية روابط التبعية وفرض مزيد من القيود ، أو ما يسمى بعدم فك الإرتباط. وإذا كان التدويل يتم عادة من خلال خلق صورة سوق واحدة دون النظر الى الإعتبارات القومية ، فإن تدويل الخصخصة يأتى من خلال جعل نموذج التنمية نموذجا عالميا وقوميا فى الوقت عينه. إن طرح الخصخصة كمشروع عالمى يأتى من خلال إستراتيجية دولية تسعى الى وأد الدولة، وأنهاء الدور التنموى للقطاع العام، ذلك الذى يعطى للرأسمالية العالمية مزيداً من حرية الحركة لإستيعاب المزايا التى تتمتع بها الدول النامية سواء من حيث المواد الخام أو توافر الأسواق، أو وجود قوة عمل رخيصة.(١)

إن طرح برامج الخصخصة كمشروع كونى، يأتى من خلال قهر الدول الغنية وسيطرتها من خلال آلية الديون. إن إجبار الدائنين لبلدان العالم الثالث أو مايطلق عليه ببلدان المحيط المدمر، للخضوع لأوامر الرأسمال الدولى وفق النهج الليبرالى الجديد ، أو وفق مفهوماته الجديدة : التكيف والتصحيح والإنفتاح، والتوجية للخارج، ماهو إلا فى الواقع إعادة لترتيب هذا الجزء من العالم دون النظر الى خصوصيته. بذا تكون الرأسمالية منذ أن طرحت نفسهاكنظام كونى ، وهى تعمل بكل آلياتها من أجل تركيع العالم برمته لكل شروط صيرورتها. ولما كان ذلك هو الهدف المحورى لها ، نجدها تحاول تكييف الأجزاء غير الرأسمالية فى كل أصقاع العالم ، وذلك بهدف تواؤمها مع إستمرار النظام الرأسمالى وديمومته.(٢)

---

(١) فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، العدد ١٤٧، الكويت، ١٩٩٠، ص ص ١٤٥- ١٥٩.

(٢) رمزى زكى ، الليبرالية المستبدة ، درا سينا ، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٩٣ ، ص ص١٤-١٦.

إن برامج الخصخصة وفق ما سبق تعد بمثابة مشروع عالمى تضطلع به الرأسمالية العالمية من أجل تدويل إقتصاديات الدول المتخلفة وإخضاعها للإقتصاد العالمى. ويكشف الواقع العيانى للبلدان النامية التى نهجت بمثل هذه البرامج، أن ثمة تأثيرات سلبية واضحة على كافة الصعد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. ففى الوقت الذى إججت فيه عمليات الصراع ومظاهره، فإنها فى المقابل قلبت طبيعة الدولة وتحالفاتها [١]. فبدلا من قيام الدولة بدورها القائد فى عمليات النمو ، فإنها ارتدت على أعقابها وركنت ورضخت طواعية لكل أوامر الرأسمال الأجنبى وتحالفاته الداخلية. لقد ساهمت هذه السياسات فى إرجاع الدولة لسيرتها الأولى وقت عمليات الأستعمار. إنه من خلال فرص عمليات الخصخصة ساهم فى تغيير توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الإجتماعية المختلفة، فضلا عن تعطيل إشباعاتها الإجتماعية وتدمير الإرادة الوطنية.[٢]

إن تدويل الخصخصة ، أو تجنيس العالم وفق مبدأ الخصخصة يساهم فى تدشين التبعية فى العالم الثالث، تلك التى تعد هزيمة للمشروع الوطنى، ومحاولة لإغتصاب الاقتصادات الوطنية من جديد، وذلك بهدف دمج الإنسانية برمتها فى إطار نظام واحد يجعل من الدول المتقدمة هم المسيطرون، بينما يبقى التابعيين هم الخاضعون[٣]. أن عولمة الخصخصة فى كل اصقاع العالم بمعنى أو آخر، ما هو إلا محاولة لتصدير نماذج غربية وغريبة الى مجتمعات مغايرة لا تتوافق بنيتها مع نموذجها أو

---

(١) وحول هذه التأثيرات أنظر :

درام جاى، صندوق النقد الدولى وبلدن الجنوب، ترجمة مبارك على عثمان مركز البحوث العربية، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٩٣.

(٢) رمزى زكى ، الليبرالية المستبدة، ....، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٣) برتران بادى، الدولة المستوردة.........، مرجع سابق، ص ص ٥- ٧، ص١١.

طرازها تلك التى بمقتضاها يصبح للعالم الرأسمالى حرية الحركة فى نهب العالم الثالث فى ضوء ما تقدمه من وصفات تنموية أو دسائس تقبلها الأخيرة دون ترو أو إعمال للفكر.

وعلى هدى ما سبق وفى ضوء الأفكار التى نطرحها فى الفصل الراهن ، فهل ينطبق ذلك على الواقع العيانى فى مصر ، خاصة بعد أن سارت حذو الخصخصة ووصفاتها. وللإجابة عن هذا التساؤل فإنه يمكن القول أن النظام العالمى يفرض دوما - قبلنا أم لن نقبل - شروطه، أو بقول أخر إنه ما من نظام يقبل أن يدخل طرفا فى اللعبة الدولة إلا علية أن يقبل شروط المنافسة العالمية. ولكن على أية حال، أن التاريخ يكشف بجلاء أنه بإستمرار ما تعجز الدولة عن القيام بمهمة فك الإرتباط طالما أنها قبلت أن تقف فى خندق الرأسمالية كطرف تابع، وهذا ما سنحاول تبيانه فى الفصول القادمة.

الفصل الثانى

الدولة والرأسمالية فى مصر :

العلاقة المتبادلة

"...أنتم تواجهون الوضع
بالتأميم...
ونحن نواجهه بالتدويل...."
(سمير أمين)

مقدمـة:

ثمـة رؤيـة خاصـة بظهـور الرأسـمالية تـرى أن المجتمعـات المخلفـة فـي فـترات معينـة يصعـب عليهـا الوصـول أو الانتقـال إلـى الرأسـمالية وفـق صـيرورة تطورهـا ، الأمـر الـذى فـرض عليهـا ضـرورة ولـوج الرأسـمالية إليهـا عبر الخـارج. أو بتعبـير آخـر أن هـذه المجتمعـات لـم تعـرف طريـق الرأسـمالية إلا عـن طريـق التغلغـل مـن خـارج حدودهـا، أو قـل عـن طريـق تشـويه أنمـاط إنتاجهـا.

وإذا كـان هنـاك مـن يديـن بوجهـة النظـر السـابقة، فهنـاك رؤيـة مخالفـة لذلـك، تسـتند فـى تصورهـا إلـى منهـج برجـوازى، وبـالضرورة إلـى أسـباب أيديولوجيـة. إنهـا فـى ذلـك تعتمـد بشـكل أساسـى علـى سـيادة علاقـات الإنتـاج الرأسـمالية. إنـه مهمـا كـان شـكل وأسـباب سـيادة هـذه العلاقـات ، أو بـالأحرى أنـه إذا كـان السـبب داخلـى أو خـارجى، فـإن هـذه التشـكيلة لهـا قـدرة توسـعية تسـتطيع مـن خلالهـا التغلـب علـى العقبـات التـى تعـترض طريقهـا. أى أنهـا تسـتطيع أن تزيـح مـن أمامهـا كـل الخصـائص الموروثـة مـن المـاضى ، وأن تحـل محلهـا سـمات رأسـمالية حقيقيـة.

ووفقـاً للطـرح السـابق فإننـا مـن خـلال الفصـل الراهـن نحـاول مـن خـلال مشـوار الرأسـمالية خاصـة بعـد تفسـخ الشـكل شـبه الإقطـاعى. كيـف حـاولت الرأسـمالية كنظـام اقتصـادي إجتمـاعى خـارجى أن تكـرس وجودهـا فـى مصـر، إذ بـات نظامـاً جوانيـاً.

أولاً: تفسخ الشكل الشرقي ومخاض الرأسمالية:

" النهضة والسقوط "

على الرغم من اختلاف المسميات والجدل بين المفكرين من ذوى الاتجاهات النظرية المختلفة، حول ما ساد وتسمياته من نظام إجتماعى فى مصر قبل اعتلاء محمد على مدة الحكم، إلا أن القاسم المشترك بينهم جميعا، يرى أن مصر وحتى قدوم العثمانيين لم تعرف الملكية الخاصة للأرض بالمعنى الأوروبى. والواقع أن التغيرات التى أتى بها هؤلاء هى هى الأشياء نفسها التى أقام وشيد محمد على نظامه وفقا لها، وحاول أن ينقل مصر تدريجيا إلى النظام الرأسمالى. أنه على ذلك يمكن الزعم بأن التكوين العثمانى كان يجمع بين سمات ثلاثة أنماط أساسية هى الآسيوى والسلعى وشبه الإقطاعى. لقد عرفت مصر فى هذه الفترة ما يسمى بسيادة حق الرقبة التى كانت تؤول فى ملكيتها النهائية للدولة مع تقاطع النظام العسكرى شبه الإقطاعى معها.(١)

لقد عرفت مصر أبان الحكم العثمانى ما يسمى بنظام الالتزام، ذلك النظام الذى أدى إلى بداية تبلور طبقة مصرية مالكه وحاكمه من بين المماليك الذين ما لبثوا أن فازوا بحكم مصر منذ القرن الثامن عشر، وباتت السيطرة المملوكية تعبر عن مصالح مجموعة كبيرة من الملاك المصريين ذوى الأصل المملوكى

---

(١) راجع فى ذلك :
- سمير أمين ، علاقة التاريخ الرأسمالى بالفكر الأيديولوجى العربى، دار الحداثه، بيروت، ١٩٨٣.
- أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الإجتماعى: تحول التكوين المصرى من النمط الأسيوى الى النمط الرأسمالى ، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨١

والعثمـانى .إن هـذه الفـترة تعـد بحـق بدايـة التحـول الميركـانتلى فـى مصـر.[1]

وإذا كـانت فـترة تسيد الممـاليك علـى مصر هـى مخـاض التحـول الرأسـمالى، أو بحسـبانها مرحلـة التحـول الميركـانتلى، فـإن عصـر محمـد علـى يمثـل مرحلـة انتقاليـة حاسـمة فـى تـاريخ مصـر حيـث التحـول مـن النظـام الشرقى إلـى النظـام الـبرجوازى. لقـد أصبـح النظـام الرأسـمالى للإنتـاج هـو السـائد. إن هـذا التطويـر الضخـم - هـذه الثـورة- : تـم بالاعتمـاد علـى قـوى موجـودة فـى المجتمـع مـن قبـل، تلـك التـى سـاعدت علـى قيام النظـام الجديـد التـى اسـتنهضتها بـدوره. وجديـر بـالتوضيح أن كـل ذلـك حـدث بأسـاليب وأدوات شـرقية اسـتمدت أصولهـا مـن المجتمـع المصـرى أيضـاً، فكـانت النتيجـة تهجينـا أو تطـوراً آسـيويا[2]

وأحـرى بنـا أن نسـجل هنـا أن ثمـة جـدلاً واسـعاً حـول مـا إذا كـانت الرأسـمالية فـى مصـر تبدأ مـن عنـد محمـد علـى. وبغـض النظـر عـن هـذا الجدل، فإننـا نميـل إلـى ذلـك حيـث اتخـاذ العمـل بـأجر أساسـا، وتفكيـك هيكـل المشـترك القـروى، والطوائـف الحرفيـة التجاريـة واليدويـة ، وتذويـب التنظيمـات الدينيـة والاجتماعيـة .

إنـه ممـا سبق ينبغـى أن يتـم فهمـه وفقـاً لبدايـة تفكيـك المشـترك الأعلـى أو بعبـارة أخـرى تفكيـك أجهـزة الدولـة وجعـل هـذه الأجهـزة متشـابهة مـع بعضهـا البعـض، نـاهيك عـن بلـورة نظـام طبقـى حديـث يعمـل علـى فصـل الدولـة عـن الطبقـة الحاكمـة. والحقيقـة أن أهـم الآليـات

---

(١) نزيه نصيف الايوبى ، الدولة المركزية فى مصر ، مركز دراسات الوحدة العربيـة، بيروت، ١٩٨٩، ص ٧٢

(٢) أحمد صادق سعد ، تحول التكوين ......، مرجع سابق، ص ٢٣١.

التى حققت ذلك، تتمثل فى منح الأفراد حق رقبه الأرض، تلك الخاصية التى إلتصقت طويلاً بالدولة المصرية منذ عهد الأسرات الفرعونية الأولى. إن هذا التحول فى عملية ملكية الأرض يقترن دائماً فى التاريخ الاجتماعي لمصر بتجريد الفلاحين من أراضى الأثر وسيادة العمل بأجر[1].

وإذا كانت الدولة الشرقية التى عرفتها مصر كانت تتكون من عدة هيئات مشتركية متداخلة، كان لكل منها وظائف محدودة، وأن مركزية الدولة حدثت نتيجة للتوازن الناتج لعملية الصراع لإعادة تقسيم موارد البلاد بينها وذلك لتوزيع حقوق الجباية ، فإن التحول الرأسمالى قد فرض طبيعة توحيد جهاز الدولة ، ذلك الذي تحقق في ظل محمد علي. ان تركز السلطة السياسية من خلال الطغيان و العنف ، ساهم في تشكيل وتقسيم الادارة الداخلية للبلاد ، الامر الذي عمل بقوة على الغاء الامتيازات التى كانت ممنوحة للفرق العسكرية. انه منذ ذلك الحين ، وقد بات الجيش بمثابة يد السلطة السياسية التى من خلالها استطاع محمد على أن يوطد سلطته .

ولما كانت فترة محمد على قد شهدت تحولات راسمالية كما سبق ان ذكرنا ، فانة يحق لنا ان نقول ،ان هذا التحول لم يكن مطلقاً، حيث ظل محدوداً ويحمل تناقضاً. ان المجتمع المصرى ظل محتفظا بكثير من السمات الإنتقالية ، وذلك يعود الى عاملين ،الأول هو الضغوط الإستعمارية، أما العامل الآخر هو آليات النظام نفسه ولكن بغض النظر عن الأسباب والعوامل ،فإن ثمة نتائج يجنيها المجتمع المصرى من هذه التحولات ، تلك التى تتمحور فى أثقال كاهل الشعب المصرى بالضرائب، وإحلال القطن محل الزراعات

---

(١) نزية الأيوبى ، الدولة المركزية ....، المرجع السابق، ص ٧٧.

الغذائيـة وتدهـور الصناعـات الصغـيرة. إن كـل ذلــك أدى فــى نهايــة الأمـر الـى تكليف هـذا المجتمـع ثمنـاً ينـوء كاهلـه عـن الوفـاء بــه، فضــلا عـن تكويـن طبقـه كبـار المـلاك التــى أدارت إيــرادات الدولــة وفقــا لهواهـا. أضـف الـى كـل ذلـك أن إنصيـاغ النظـام القـائم وقتـذاك لأهـداف التصديـر، وضـع الإقتصـااد المصـرى فــى كنــف أزمـات الإقتصـــاد العــالمى، ومـن ثـم أدى بالتـالى الـى وقوعـه فـى شـراك السـيطرة الأجنبيـة.

ومـن المهـم أن نشـير هنـا أن ذلـك لا يعـود الـى إتمـام عمليـة التحويـل برمتهـا، بـل أيضـا الـى شـراكة العنـاصر الشـرقية التـى كـانت جـزءاً أساسياً مـن عمليـة التحـول ذاتهـا. لقـد تعايشـت العنـاصر الشـرقية مـع العنـاصر الرأسـمالية معـاً . إن ملامـح ذلـك تتضـح بشـكل جلـى فـى إسـتمرار إنخفـاض القـوى الإنتاجيـة ، تلـك التـى كـانت نتيجـة لتدهـور المصـانع الكبيرة، وكذلـك إسـتمرار إشـكال العلاقـات الإنتاجيـة الشـرقية، وإسـتمرار بعـض الطوائـف الحرفيـة، ومنـح الأراضـى لأفـراد الأسـرة المالكـة . إن إسـتمرارية الملامـح الآسـيوية الشـرقية مـع الرأسـمالية تمثـل بحـق الطبيعـة الإنتقاليـة لمرحلـة حكـم محمـد علـى. لقـد حمـل التكويـن الإجتمـاعى المصـرى بقايـا الملامـح الشـرقية مـع الملامـح الرأسـمالية ، أو قـل أن التحـول الراسمالى قد تـم بآليـات شـرقية.[١]

ووفقـاً لمـا سـبق أنـه ينبغـى أن نولـى الإهتمـام الـى إن التكويـن الشـرقى الـذى عرفتـه مصـر، كـان يحمـل تكوينـه إجتماعيـة تضـم طبقـات مسـتغلة وأخـرى مسـتغله، ولكنـه فـى الوقـت عينـه كـان يتبـاين تباينـا واضحـاً يختلـف فـى صورتـه التـى أوضحنـا أيـا هـا عـن التكويـن المشـاعى البدائـى الاول ، وذلـك يرجـع الـى الطبيعـة الطبقيـة التـى

---

(١) نزية الأيوبى ، الدولة المركزية........، مرجع سابق، ص ص ٧٤-٧٦.

ـماها ، فضلا عن تواجد الدولة ، تلك التى مارست القهر باسم المجتمع ومن أجل مصالح الطبقات المهيمنه أو المسيطرة. إن وجود الدولة هنا يعنى أن علاقات الإنتاج فى مثل هذه المجتمعات التى ..ا ق عليها بالآسيوية ، كانت بين مشتركات وبعضها ، أى أن الصفه الفردية للعلاقات الإجتماعية القائمه قد غابت هنا ،فلم تعد الصفة الغالبة فى كل العلاقات الإجتماعية .[١]

لقد عرفت مصر فى إطار القطاع الأسيوى أو الشرقى ما يسمى بالتمركز والمركزية، تلك التى شهدت ما يسمى بالإقطاع الشرقى فى الوقت الذى خلا منه سيادة مفاهيم مثل الاستقراطية أو البرجوازية . إن ذلك الوضع هو مادام وعرفته مصر حتى بداية مصر الحديثه التى يؤرخ لها بعهد محمد على التى ظهرت ولأول مرة فيها نواة الإقطاع والرأسمالية. فإذا كان التطور فى أوربا جاء من الإقطاع الى الملكية والرأسمالية الفردية، فإن التطور فى مصر أتى من الملكية ورأسمالية الدوله الى الإقطاع. فبينما كان الإقطاع فى أوربا هوالبداية والوحدة المركزية هى نهاية الوضع، فإن الوضع فى مصر عكس ذلك تماماً، إذا جاءت الوحدة المركزية فى البداية ثم ما لبث إن جاء الإقطاع الشرقى فى المرحلة التالية[٢]

لقد كانت الدولة هى الفاعل الرئيسى فى كل شىء، فالأرض كانت ملكاً للدولة أو قل للحاكم الذى كان ينظر إليها بإعتبارها متاع خاص له. إن سيادة المركزية فى الواقع لن تكن فحسب على نطاق الأرض، بل كانت أيضاً فى التحكم فى عملية النهر. لذا نجد أن

---

(١) أحمد صادق سعد، تاريخ العرب الإجتماعى .... مرجع سابق، ص ص ١٠-١١

(٢) جمال حمدان ، شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٦٢- ٢٦٤.

الدوله لعبت دوراً محورياً فى سيادة قسمه عامة بدءا من مصر الفرعونية حتى نهاية عهد محمد على ، تلك التى عرفها كل أنماط الإقطاع الشرقى[1]

وإذا كانت فرنسا بعد أن فصلت مستعمراتها عام ١٧٦٣ قد عملت على تكوين إمبراطورية مره أخرى، فإنها حينما ذهبت بحملتها الى مصر قد لجأت الى البرجوازية فى تحالفاتها فى بادىء الأمر، فإن محمد على هو الآخر لا يختلف فى هذا الشأن كثيرا، حيث عاود نفس فكرة بونابرت فى تحالفاته. لقد لعب محمد على على ورقة التخلص من البرجوازية المصرية وذلك فى صدر فترة حكمه وذلك بغرض إخلاء المكان للبرجوازية الشرقية التى إعتمد عليها بشكل أساسى. إن محمد على فى ذلك يرى أن الإعتماد على البرجوازية المصرية يعنى ضرورة التنازل عن جزءمن حكمه لصالحها، أما الأعتماد على الآخرين فإن ذلك لا يكلفه شىء، لذا راح يشاركها فى كل شىء، ويدك فى وجودها ويبعدها ويزيحها عن العمل بالمناشط الإقتصادية.

إن هذا الأمر جعل محمد على لا يجد امامه من سبيل سوى التعامل أو التحالف مع الإستقراطية البيروقراطية ، تلك الطبقة الوحيدة التى أتيحت لها الظروف التعامل معه. لقد إضطر محمد على إزاء هذا التحالف أن يتنازل عن فرض سيطرته على الأرض، لذا نجده راح يوزع عليهم بعض الأراضى. ففى عام ١٨٢٧حصلت

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى : الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٤٩.

وأيضا :

- إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨، ص ٦٢-٦٨.

هذه الملكية على مجموعة الأراضي في شكل جفالك، إذ وصلت بعد اجراءات إسماعيل باشا أن أصبحوا من كبار ملاك الأرض ذوى الميول الكومبرادورية، الذين كان من خلالهم أن تحول الريف المصري الى رديف زراعي لبريطانيا لإنتاج القطن.(١)

وعلى الرغم من قيام محمد على بتخليق طبقة كبار ملاك الأرض، إلا أنه قد أتم مع ذلك إنهاء وجود طبقة التجار المحليين والحرفيين والصناعيين. لذا يكون محمد على قد قضى على نمو الطبقة الوسطى التي قامت بالدور الثوري لقيام الرأسمالية الأوربية. إن ذلك هو السبب الذي يفسر لنا لماذا جاءت الرأسمالية المصرية وخاصة الصناعية من بين أعطاف الأصول الزراعية.(٢)

ويجدر أن نشير هنا الى أن فترة محمد على شهدت مجموعة من التغيرات الهامه التي أصابت بحق البنية الإجتماعية برمتها، تلك التي كانت لها تأثير كل التأثير على طبيعة المسار الرأسمالي في مصر. فعلى الرغم من أن الطبقات الوسطى التي كانت قائمه في الحضر قد نهلت من معين النشاط التجاري الذي عرفته أيام القرن الثامن عشر، وكانت قد حققت من خلاله قدراً من التراكم الرأسمالي، فإنها في الوقت عينه بقيت بدون إتصال بالطبقة الحاكمه، أو بمعنى آخر بيد أنها قد حققت لذاتها تراكماً رأسمالياً لا بأس به، إلا أنها من خلال هذا التراكم لم تتمكن من تحجز لنفسها أي مقعد يمكنها من خلاله أن تؤثر في السلطة السياسية.ويثبت مسيرة التاريخ الإجتماعي في مصر أن ذلك لا ينطبق على كل مفردات الطبقة الوسطى ،

---

(1) Gran P.. Islamic Roots of capitalism: Egypt. 1760-1840 و Texas univ. press و 1979. p p 16-19.

(٢) سامية سعيد، بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينات: دراسة في تطور الرأسمالية المصرية، قضايا فكرية، الكتاب الثالث،١٩٨٦،ص ٥٦

لأن هناك فئه تستثنى من ذلك، خاصة التى كانت تسيطر على الأزهر والطرق الصوفية والطوائف الدينية وقتذاك.(١)

أنه يمكن القول أن هذه التجربه برمتها، كانت بمثابة مرحلة إنتقالية تجاه الرأسمالية ولكن فى شكل دولانى أو دولتى. إن مرحلة الإنتقال هذه تتفق مع ما أوردته الأدبيات النظرية التى ترى أن هناك طريقتين أدت الى الإنتقال الى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، الأول هو الطريق الثورى الذى يكون فيه المنتج إما تاجراً أو رأسماليا، والذى من خلاله يتم القضاء على علاقات الإنتاج الزراعية والمدنية التى تشاع فى أسلوب الإنتاج القديم، والتى يتم صياغتها مرة أخرى وفقا لمنطق الأسلوب الجديد. أما الطريق الآخر فهو أقل سرعة ويستحوز فيه التاجر على الإنتاج بتسويقه دون الإتيان بالأسلوب الجديد والقضاء على الأسلوب القديم.

وإذا كانت هذه الأدبيات الماركسية قد أوضحت الطريقتين التى يتم بها الإنتقال الى النمط الرأسمالى. فإن تجربة محمد على تعتبر منطقة بينية بين هاتين الطريقتين، وإن كانت أقرب الى الطريق الثانى. وعلينا فى هذا الصدد أن نورد ملاحظتين هامتين تتعلق الأولى بأن مرحلة الإنتقال الى نمط الإنتاج الرأسمالى لا تأتى من نمط الإنتاج شبه الإقطاعى، الذى إتسمت فيه العلاقات الإجتماعية بالفردية التى قامت على الجزية. أما الملاحظة الأخرى

---

(١) اريك دافيز، مأزمة البرجوازية الوطنية فى العالم الثالث: تجربة بنك مصر ١٩٢٠-١٩٤٥، ترجمة سامى الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٠ وحول هذا الموضوع راجع:

- Granp.. Islamic Roots... . op. cit. 114.

فتشير الى إعتبار أن الدولة المصرية كانت بمثابة المقاول الرأسمالى الوحيد أو قل أنها الدوله الإحتكارية او الإستبدادية الشرقية[١]

وعلى هدى ما سبق يمكن القول أن الدوله العلوية لم تساهم فى بزوغ طبقة الرأسمالية الوطنية بالمعنى الحقيقى. ولكن تمثلت وظيفتها فى إحتكار النشاط الرأسمالى وحسب. ان الاحتكار الذى عرفته مصر فى عهد محمد على ساهم فى وأد الرأسمالية التى عرفتها فترة القرن الثامن عشر، بدلاً من تشجيعها على النمو باعتبارها طبقة رأسمالية خاصة. وفى هذا الإطار يمكن التبصر بأن هذا النموذج شهد التطرفين فى تصرفاته، الأول يتمثل فى التصرف تجاه الأراضى التى خضعت للفتح خاصة فى السودان حول مدينة الخرطوم ،حيث نجد أن الدوله المصرية ذهبت لتجميع السلع مثل (الصمغ والعاج والحبوب والماشية والعبيد) عن طريق وسطائها، ثم بيعها لحسابها. وعلى الرغم من سيادة هذا الأسلوب إلا أن أسلوب الإنتاج القائم كان يستند على الجزية وعلى العلاقات القبلية الجماعية.وإذا كان ذلك كذلك فى السودان، فإن ما حدث فى سوريا هو التطرف الثانى حيث قيام الدولة بالإستمرار فى سياسة الإحتكارات فيها (مثل فرض الضرائب الموحدة) التى كانت تسعى بالأساس الى إنهاء الإنقسامات الجماعية، وقد تم ذلك بالإستناد الى الأعيان المستنيرين (بداية من الأمير بشير فى لبنان) الأمر الذى أدى الى تشكيل أو تكوين شبكة من المجالس الإستشارية، بل وأيضاً

---

(١) جان كولون ، مصر فى عهد محمد على : مرحلة إنتقالية وتنمية ، فى : كاترين كوكرى فيدرو فيتش واخرون ، التنمية : وتجارب . إشكاليات ، ترجمة لورين زكرى، دار العالم الثالث، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ١٥٤.

الى تشجيع المبادرة الرأسمالية الخاصة تلك التى تتمثل فى إنتاج الحرير الخام من خلال تربية دود القز.(١)

إن ما شهدته مصر هو بالفعل يقع بين التطرفين السابقين الذى أشرنا لهما توا ، حيث كان يوجد بالفعل تراكم تحت إحتكاريه رأسمالية الدولة، أى أنها شهدت تحويل عن طريق التسويق لجزء من فائض القيمة الى رأسمال مضاف، وهو فى هذه الحالة، يختلط أساساً مع خزانة مصر، ويتحقق هذا التراكم كذلك عن طريق الإستثمارات أى بتحويل جزء من فائض القيمة الى رأسمال ثابت (وسائل الإنتاج الزراعية والصناعية والبنية التحتية) والى رأسمال متغير (قوة العمل) . إنه بذا تكون مصر قد شهدت نمط إنتاج موسع، ذلك النمط الذى لم يعد يتعلق بإعادة إنتاج متكرر، كما هو الحال فى التشكيلات الإجتماعية فى نمط الجزية السابق وتشهد هذه التشكيلات الأخيرة .كلما أقتضى الأمر مراحل توسع تستمر فترات قصيرة، تأتى من الطلب الخارجى أو من إعادة تنظيم نظام الجزية الذى كان يأتى دوماً بعد إستيلاء أى مجموعة جديدة على السلطة.

من الاهمية بمكان أن نشير هنا الى انه وفى نهاية فترة محمد على شهدت مصر نمواً واضحاً فى إقتصاد السوق القائم على التبادل السلعى – النقدى خاصة بعد أن عرفت مصر المحاصيل النقدية. لقد شهدت نموا كبيرا يعرف باسم اقتصاد السوق ، ذلك الذى ساهم بقوة فى تحولات جذرية فى طبيعة البناء الاجتماعى خاصة بعد أن أجبرت الرأسمالية العالمية الدولة المصرية آنذاك -

---

(١) جان كولون ، مصر فى عهد محمد على ....، مرجع سابق ، ص ١٥٥.
ويمكن أيضا حول نفس موضوع نجد معالجة له فى : أريك دافيز ، مأزق البرجوازية ....، مرجع سابق ، ص ٢٩.

١٨٤٠- بضرورة فتح باب مصر على مصرعيه لتدخل الأجانب فى شئون مصر، ذلك الحدث الذى نطلق عليه بالإنقلاب الحقيقى الذى غير من جلد وتركيبة المجتمع المصرى.

وإذا كان ما سبق هو طبيعة ما حدث فى غير ميدان الزراعة، فإن هذا الميدان قد عرف الطبيعة الرأسمالية . أن حقبة محمد على تمثل فى هذا الشأن مرحلة إنتقالية بين النظام الإقطاعى(*) والرأسمالية، وإتجاها لرأسمالية داخلية تدعم نتيجة ضغوط الرأسمالية العالمية منذ عام ١٨٤٠. إنه وفقا لذلك يمكن القول أن نشأة الرأسمالية ونموها قد إستغرق ما ينوف عن مائه عام، تلك التى تتحدد منذ أن قام محمد على بإصلاحاته الزراعية الى قيام نظام الملكية الفردية للأرض مع نهاية حكم محمد على. أو بقول أخر، إنه إذا كان مخاض ذلك يؤرخ بقدوم الحملة الفرنسية الى مصر، فإن إستخرج شهادة الميلاد قد جاء فى نهاية حكم محمد على . لقد شهدت هذه الفكرة أزدواجية واضحة أى أنه بينما كان النظام الأقطاعوى يموت ويندثر فإنه فى الوطن عينه كان يأتى من رحمة نظام رأسمالى يستند على اقتصاد السوق[1]

وعلى الرغم من الدور المحورى للدولة التى امسكت بكل تلابيب المجتمع ،إلا أن المجتمع المصرى كان يموج بحركة فوران اجتماعى و سياسى و ايديولوجى ، من شأنها أن تضعه على متصل الرأسمالية. ولقد تحول القائمون على التنظيمات الخراجية الى

(*) حول هذه التسمية راجع:

شحاته صيام ، الدولة وإعادة إنتاج الفقر، رامتان للنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٥٣.

(١) صالح محمد صالح، الإقطاع و الرأسمالية فى مصرحول أسلوب الإنتاج الأسيوى، دار أبن خلدون ، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٨، ص ص ٤٣-٤٤.

الإستقراطية السياسية، وتحولت الصناعات اليدويه والحرفية الى صناعة رأسمالية، وتحول التجار والصناع الى برجوازية ناشنة ، كما شهدت السوق الداخلية والخارجية توسعاً كبيراً، الأمر الذى يدعونا الى القول أن ثمة تحولات هيكلية كبيرة قد شهدتها مصر ، أو بحسب سمير أمين أنها تعد إرهاصات النهضة الأولى التى سبقت نهضة القرن التاسع عشر [١]

وحرى بنا أن نشير فى هذا المقام الى أن الدولة المصرية أيام عهد محمد على كانت منافساً شديداً للراسمالية الأوربية ، ويشهد على ذلك مجموعة التوسعات التى أنجزتها. لقد دخلت الدوله العلوية وقتذاك فى منافسة خطيرة للتحكم فى هذه المنطقة، وكانت الدولة تقف نداً قوياً من خلال المفهوم الميركانتلى الذى عرفته فى هذه الفترة أمام ما تحقق من مكسبات خلال النصف الثانى من القرن السادس عشر ، حيث كانت التجارة تحت سيطرة الرأسمالية الأوربية. أنه وفق ذلك يمكن الزعم بأن الدولة العلوية فى مصر كانت تسعى الى قلب المكتسبات لصالحها ، أو قل عولمة أسلوب الإنتاج لصالحها. ويشهد على ذلك دخولها كمنافس للدول الأوربية التى كانت مسيطرة على هذا العالم. إن ذلك يعد أحد الأسباب الرئيسية التى دفعت الدول الأوربية الى التحالف من أجل وأد التجربه فى مهدها، الأمر الذى إضطر محمد على بعد تضييق الخناق حوله أن يفتح المنطقة أمام التجارة الأوربية.[٢]

إنه بعد أن تراجعت الدوله أمام الضغوط الأجنبية عن كل سياساتها، راحت البرجوازية المصرية تصب كل نشاطها فى

---

(١) سمير أمين ، أزمة المجتمع العربى، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢٦.

(٢) جون كولون ، مصر فى عهد محمد على...، مرجع سابق، ص ١٥٦.

الأرض. لقد وضعت كل العراقيل لتهميش البرجوازية، لذا لم تجد البرجوازية المصرية من بُد من التركيز على الأرض، ذلك الأمر الذى جعلها فيما بعد برجوازية تابعة للرأسمالية الأوربية.

ثانياً: الجدل بين رأس المال الجوانى والبرانى: وجها لوجه

إن تقويض نظام الإحتكار الذى شيده محمد على، والتوسع الكبير الذى طرأ على زراعة القطن ، وتطوير البنية الأساسية وتفاقم حجم المديونية الأجنبية ، ساهم فى جر المجتمع المصرى الى منظومه السوق العالمية فى ذلك الوقت. إن خضوع مصر بقوة لمزيد من السيطرة الأوربية أدى الى حدوث تحول واضح فى البناء الإجتماعى المصرى وقتذاك، ذلك التحول الذى كشف بجلاء عن طبيعة إنتقال السلطة السياسية والإقتصادية بعيداً عن الأتراك – الشركس- وفى إتجاه أعيان الريف ، هذا بالإضافة الى قيام قطاع جديد من الأتراك –المصريين فى الطبقة الحاكمه.[١]

وغنى عن البيان أن الفترة التى تحصر بين عامى ١٨٢٠ وحتى عام ١٨٨٢ كانت تمثل " جد" تدهوراً فى علاقات ما قبل الرأسمالية ونمو العلاقات شبه الرأسمالية خاصة فى الريف. ودلالتنا فى فىهذا الصدد نمو الإنتاج التجارى وتطور الملكية الخاصة للأرض على النحو الذى أشرنا إليه قبل قليل. إن العلاقات الإجتماعية التى سادت فى هذه الفترة لم تكن ذات معنى رأسمالى تام، بل يمكن الزعم بأنها كانت علاقات شبه رأسمالية، أو أنها فى طور التحول الرأسمالى ، ويمكن أن نستدل على زعمنا هذا من خلال علاقات الإنتاج التى لم تكن فيها أجور العمل ذات معنى

---

(١) اريك دافيز، مأزق البرجوازية......، مرجع سابق، ص ٣٩.

رأسمالى، بل الواقع أن ما تم فيها أخذ شكل إحتجاز بعض مخرجات الإنتاج، وإنتزاع الفائض من الأتاوة على الأرض والسخره وليس عن طريق الربح.

أضف الى ذلك أن العلاقات الرأسمالية للإنتاج كانت تتضمن تراكم الإنتاج من أجل إشباع الإحتياجات الضرورية، وليس تقديمه الى الصناعة الرأسمالية. إن تهديم العلاقات الإنتاجية القديمه لم تؤد الى العلاقات الرأسمالية التى يطرحها الفكر السوسيولوجى على غرار ما حدث فى أوربا.

ويعن لنا فى الطرح السابق أن نقول ، أن ما تم فى مصر حينئذاك لم يؤد الى زيادة التطور الرأسمالى بشكل كبير، إذا أن ما لد تولد من خلال النشاط التجارى لم يؤد الى قيام الصناعة، ناهيك عن أنها لم تساهم فى البحث عن المواد الخام والأسواق. إن ذلك حد بقوه من نمو الإنتاج الرأسمالى، الأمر الذى فرض عليها الدخول فى عراك غير متكافىء، وفى الوقت عينه دخلت فى عراك مع الصناعة الرأسمالية الغربية فيما بعد.

وعلى هدى ماسبق فإنه يمكن القول أنه منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى ما بعد نهايات الحرب العالمية الثانية ، كانت الصناعة والزراعة تحت سيطرة نظام العزب ونظام السخرة، ذلك النظام الذى جاء نتيجة الزيادة على طلب القطن وإتساع الإنتاج بعيدا عن تطوير أدوات الإ نتاج الزراعى الصغير. إن إنتشار الإنتاج الصناعى فى مصر يعد نتيجة أساسية لتطور الديون، والذى من شأنه أن إشاحها بعيداً عن الدخول فى إطار العلاقات الرأسمالية . إن هذا النظام يتشابه الى حد كبير مع ما يطلق عليه بالنظام

الإقطاعى، وإن لم يكن إقطاعاً صرفاً، الأمر الذى يجعلنا نطلق عليه بأنه نوعاً جديداً من الإقطاع.[1]

لقد عملت سياسات الأنجليز أيام إحتلالهم الأ ستيطانى على جعل مصر ظهيراً زراعياً لها وإعتماد الإقتصاد المصرى على محصول واحد ووحيد هو القطن، الذى كان يتم تصديره الى السوق العالمية ويشكل أخص إلى بريطانيا وإذا كان هذا الوضع هو المسيطر البادى للنظر فى هذه الفترة من تاريخ مصر الإجتماعى ، فإن صفحة التاريخ ترشدنا الى أن هذه الفترة شهدت أيضاً توسعا كبيراً فى رأس المال الأجنبى المستثمر ، ذلك الذى أنسال بشده على المناشط ذات الصله الوثيقة لمحصول القطن وتجارته وتصديره. لقد تعاصر مع هذا الظرف أن تزايد نمو طبقه كبار ملاك الأرض الزراعية. إن الإعتماد على محصول نقدى هو القطن ، قد أفضى الى بروز وتطور العلاقات الرأسمالية ومن ثم إختفاء العلاقات ما قبل الرأسمالية التى تربعت لوقت طويل فى هذا القطاع.

بيد أن مصر قد شهدت توسعاً فى الزراعة من أجل التصدير ، وايضاً إستخدام العمل المأجور ، إلا أن الطابع الفردى المتخلف فى الزراعة والإعتماد على إستغلال الأيدى العاملة الرخيصه هو الذى إستمر ، بدلاً من تطوير الزراعة وزيادة كثافة إستخدام رأس المال .

إ ن زيادة كثافة إستخدام رأس المال خاصة فى الفترة المنحصرة بين الحرب العالمية الأولى والثانية، أدى الى ظهور نمو رأسمالى واضح، خاصة فى المجال المعرفى والصناعى وبعض الأنشطه الخدمية. ولكن بغض النظر عن ذلك كان أهم ما يميز هذه

---

(1) Clawson P., The development of capitalism in Egypt. Khamsin. NO. 9. London .1977. PP.80-89.

الفترة هو الإرتباط العضوى بين الرأسماليةالمحلية ورأس المال الأجنبى.[1]

وإذا كانت هذه الفترة قد شهدت تحالفا واضحا بين رأس المال المحلى والأجنبى، إلا أننا لا نغفل حقيقة أن هذه الفترة شهدت إنتعاشا للرأسمالية، تلك التى التصقت التصاقا وشيجا بالمسألة الوطنية . وعلى الرغم من كل المحاولات لقيام الرأسمالية بدور إقتصادى مهم، ذلك الذى يتضح بجلاء فى قيام الهياكل الصناعية، إلا أن كل هذه المحاولات ذهبت أدراج الرياح خاصة فيما يتصل بإيجاد صفة وطنية مستقلة. لقد بقيت محاولات الإعتماد الخارجى كما هى أو قل أن مصر بقيت أحد أطراف اللعبة الدولية[2].

وإذا كانت الأسرة العلوية قد عبرت الطريق لمرور القوى الخارجية من أجل السيطرة على مصر، فإنه منذ أن وطئت أقدام الإنجليز مصر، حتى راحوا يغيرون من طبيعة العلاقات الإجتماعية.

لقد جعل الأنجليز محصول القطن هو المحصول النقدى الوحيد الذى به ضرب الأساس الإقتصادى ، وصدع به شكل

---

(١) إبراهيم سعد الدين ، التغيرات الأساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر خلال الفترة : ٥٢- ١٩٧٠، قضايا فكرية، العدد الثالث، القاهرة ، ١٩٨٦، ص ص ٤٢ ٤٤ .
راجع أيضا :
- أنور عبد الملك ، دراسات فى الثقافة الوطنية ، دار الطليعة ، بيروت، ١٩٦٧، ص ٢٨١.

(٢) محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها الهيئة المصريه العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣٤٦،
- صلاح عيسى، البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة ، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى ، بيروت، ١٩٧٩، ص ١١٣.

وطبيعة الملكية وقوى الإنتاج وجر البلاد للسير فى فلكه والأنخراط فى تبعيته. وإذا كانت هذا الأفعال هى ما تمت على صعيد الريف، فإن الإستعمار الأنجليزى ساهم فىطرح مبدأ الحرية الإقتصادية فى المدن، ذلك الذى حاول من خلاله أن يقوض بها أى محاولة ينهض بها الرأسمال الوطنى.

إن التغير الذى حدث فى العلاقات الرأسمالية من خلال الإستعمار الإنجليزى تعد المسئوله عن بداية تبلور الرأسمالية المصريه سواء فى الريف أو فى الحضر. ولكن بقدر ما نهضت الرأسمالية المصرية وأخذت أدوارها، إلا أنها كانت فى المرتبه التالية أوأقل أنها أضحت تابعة. لقد سيطر رأس المال الأجنبى من خلال طابعة الكولونيالى على رأس المال المحلى فراح الأول يستغل الثانى، ويحاول أن يوئد نهضته. ان التاريخ الإقتصادى الإجتماعى لهذه الفترات يوضح أن الدولة فى ذلك الوقت برغم وقوفها مع الرأسمالية ، إلا أنها لن تكن السند القوى لها، حيث أن رأس المال الأجنبى راح يدك كل معاقلها، خاصة بعد أن شاركه فى كل شىء وسحب من تحت رجليه سجادة التنمية.(١)

وعلى الرغم من تبعيه الرأسمالية المحلية للرأسمالية الإجنبية إلا أن الأثنين معا كونا حلفا مقدسا لصياغة قانون غير مكتوب للإستغلال الإقتصادى والقمع السياسى والثقافى. إنه يفضل عدم فك الإرتباط مع النظام العالمى ، خضعت كل مكونات التكوين الإجتماعى المصرى لآليات هذا النظام. لقد وضع النظام الرأسمالى العالمى المجتمع المصرى وإقتصادها وطبيعتها والرأسمالية بين أنيابه

---

(١) طاهر عبد الحكيم ، الشخصية الوطنية،قراءة جديدة لتاريخ مصر ، دار الفكر للدراسات ، والنشر ، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٦ ص ١٨.

وحاولت بكل الطرق أن تحافظ عليها بين هد بيه، الأمر الذى جعل كل شيء فى مصر يتبع بصورة مباشرة للسوق العالمى. إن ذلك ساهم فى تفوق أجنبى فى كل شىء، بينما بقى الوطن تابعا مقهوراً.[١]

وعلى هدى ذلك ، يمكن القول أن الرأسمالية المصرية لم تكن بحسبانها طبقة مستقلة تماما عن الصفات التى التصقت بالرأسمالية الغربية ، فهى ورثت منها صفاتها أيضا، ، خاصة فيما يتصل بالإستغلال . إن علاقات الإنتاج التى عرفتها مصر فى ذلك الوقت كانت تتمظهر بوضوح فى إستغلال الطبقة العاملة ، برغم أنها كانت علاقات إنتقال من نظام إقطاعوى أو شبه إقطاعى الى رأسمالية تابعة.[٢]

ثالثاً: حجز الواقع واعاقة تحوله: رأسمالية الدولة مرة أخرى

اذا كانت الفترة التى سبقت قيام الضباط الاحرار بحركتهم فى يوليو ١٩٥٢،قد عرفت بارتماء النظام القائم فى أحضان الرأسماليةالعالمية، فأن الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢حتى عام ١٩٥٦لم تخرج عن هذا الاطار،اذ ظلت كما هى دون أى تغير أو حتى تعديل. لقد اتسمت هذه الفترة بأنها أخذت سمة التردد المتزاد حول إتجاه سائد الآ وهو الإتجاه الرأسمالى. لقد سعت الدولة القائمة فى تلك الفترة الى تدعيم وجود القطاع الخاص.

.

---

(١) محمود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر : ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ، دار الطليعة، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٠٦.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٠.

وعلى الرغم من سيادة بعض الاجراءات التقدميه خاصه على الصعيد الزراعى، الا أن إستمرار الظاهرة الرأسمالية ظلت كما هى. لقد بقيت العلاقات الإنتاجية على حالها، ومن ثم أستمرت العلاقات الإستغلالية ، و لم تجتث عملية التوالد المستمر للرأسمالية الى أن قام ما يسمى ببرجوازية الدولة او الدولتية،تلك التى قامت حين ادارت الرأسمالية ظهورها للنظام الجديد.

ان ما ينبغى ان نشدد عليه فى هذا الصدد، هو أن الاوضاع التى سادت فى فترة وجود الملك،هى بعينها التى استمرت حتى عام ١٩٥٦ حينما اشتد الصراع بين السلطة الحاكمة والرأسمالية الدولية. بمعنى آخر، انه اذا كان ثمة تغير قد حدث على صعيد الملكية،الا ان العكس قد حدث على صعيد الرأسمالية المدينية. والواقع ان هذا الوضع قد اشتد خاصة حينما بدأت السلطة الجديدة تزيح من أمامها البرجوازية المحلية.

لقد حلت السلطة الجديدة، بل وورثت كل مزايا البرجوازية بجناحيها المحلى والاجنبى، فغداة عملية التمصير التى أجرتها برجوازية الدولة منذ عام ١٩٥٦، سيطرت الدولة على كل مناشط الاقتصادمثل مجالات المقاولات والتشييد والاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية وحتى الصناعية.لقد سيطرت الدولة على الادارة الفعلية لعملية الانتاج،ومن ثم فى عملية استغلال الفائض الاجتماعى.وبذا تكون الدولة قد استبدلت ذاتها،بدلا من الافراد فى عملية استغلال وتوليد الفوائض الاجتماعية.

وإذا كانت الدولة بهذه الإجراءات قد إتشحت برداء الإشتراكية من خلال سيطرتها على كل شىء، فهى فى الوقت ذاته قد عطلت من الإنتقال الى النظام المحجوز ألا وهو النظام

الإشتراكى، الذى يعنى فى المقام الأخير سيطرة المنتجين الحقيقيين على العملية الإنتاجية. فبدلا من ذهاب الطبقة الرأسمالية بغير رجعه، فإنها أوجدت بديلاء عنها ، ولكن هذه المرة كانت باسم الدولة.

وبالنظر الى مجموعة الإجراءات التى نفذتها برجوازية الدولة، فعلى صعيد العملية الزراعية نجد أنه بمقتضى قوانين الإصلاح الزراعى فقد وجهت ضربات قوية لتقليص بل قل لإنهاء سيطرة كبار الملاك على العملية الزراعية، ولكن إزاء ذلك لم تستطع أن تدحض علاقات الإ نتاج السائدة ، تلك التى أخذت ملمحا شبه إقطاعى.

ويبد أن الدوله بمجموعة الإجراءات التى فرضتها كانت قد سمحت لها بالتدخل فى كل شى، فهى بهذه الإجراءات وقفت فى جانب وعاندت آخر. ففى الوقت الذى أفقدت الطبقات الدنيا المقدرة على تراكم رأس المال نتيجة لسيطرتها على مخرجات الأرض، فإنها فى المقابل سمحت للطبقات العليا خاصة الجماعات الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة بالحرية فى التصرف فى محاصيلها، ومن ثم فى تراكم راس المال ،لذا تكون الدوله دون أن تدرى وقفت فى صف الجماعات الكبرة وعاندت أخرى وهم الفلاحون [1]

لقد أطلقت أبواق النظام الناصرى ، أو أيديولوجى هذا النظام دعاوى مختلفة لتبرير مثل هذه السياسات . فيذهب البعض الى أن تصفيته الوجود الإقتصادى والسياسى للطبقة الرأسمالية خاصة فى الريف، كان يسعى بالأساس الى تحويل الثروة العقارية الى ثروة

---

(1) Cooper M.. "State capitalism. Class Struture. and Social Transformation in the Third World: the Case of Egypt. Middle East Studies. No 15. U.S.A. 1982. P. 451-469.

منقولـه للإستفادة بهـا فـى النهضـة الصناعيـة التـى كـانت تبتغيهـا السـلطة القائمــه. وإذا سـلمنا بصحــة هـذه الدعــاوى ،فـإن الواقـع يثبـت عكــس ذلك، حيث عـزوف البرجوازيــة عـن العمـل بالمناشـط الإنتاجيــة دعـى الدولـه الـى احتـلال مكانهـا الـذى كـان مناطـاً للبرجوازيــة.

ولا يفوتنـا فـى هذا الإ طـار أن نشـير الـى أن الفـترة الأولـى مـن الناصريــة شــهدت مجموعــة مــن الأحــداث المتشــابكه العنيفــه بيــن الرأسـمالية الكبـيرة الأجنبيـة والمتمصـرة والمصريـة خاصـة المتحالفـة مـع رأس المـال الأجنبـى مـن جهـة، ورجـال الحكـم مـن جهـة أخـرى. لقـد وقفت الرأسمالية الكبيرة فـى مواجهـة جهـود التنميــة التـى كـانت تنـوى السـلطة إقامتهـا، لـذا نجـد أن البنـوك وشــركات التــأميم التــى كــانت يسيطر عليهـا رأس المـال الأجنبـى ،راحــت توقـف تمويـل المشـروعات الصناعيــة.

وأمـام كـل ذلــك راحـت السـلطة القائمــة التـى كـانت تنفـرد بحـق التشــريع ، فــى حبـك مجموعــة مــن التشــريعات التــى بمقتضاهــا تــم خضـوع الرأسـمالية الكبـيرة لهـا. أنــه وفـق قـرارات التـأميم فقـد تمـت مصـادرة الشـركات الصناعيـة الكـبرى. وإذا كـان العدوان الثلاثـى قـد تـم فـى عـام ١٩٥٦، رداً علـى تـأميم قنـاة السـويس ، فإنـه غـداة هـذا العــدوان حــاولت الرأسـمالية المصريــة أن تسـتفيد مـن أنهـاء المصــالح الأجنبيــه وذلـك بشـرائها . ولكـن لمـا كـان الجـزء الأكـبر مـن هـذه الشـركات قـد تـم تملكهـا للمؤسسـة العامــه، فـإن فرصــة وجودهـا العضـوى قـد فوتـت عليهـا هـذه المـرة. إن تصفيتــه المصــالح الأجنبيــه فــى عــام ٥٦-١٩٥٧، وتفويـت الفرصــة علـى تمليـك الرأسـمالية المصريــة لهــا، أدى الى إنشاء قطـاع عـام قـاد فيمـا بعـد عمليـات التنميـة.

وبيد أن الدوله الناصرية قد رغبت فى نمو وإزدهار الطريق الرأسمالى، إلا أن هذا الطريق كان موصوداً، وذلك نتيجة لعزوف الطبقة الرأسمالية عن التدخل فى المناشط الإقتصادية الأمر الذى دفعها فى نهاية عام ١٩٥٩ الى إنشاء المؤسة الإقتصادية التى عن طريقها باتت للدوله الدور الفعال فى الإضطلاع بالدور التنموى . إنه منذ ذلك التأريخ يمكن التاريخ بأموال الرأسمالية فى مصر، ومن ثم بداية ونشوء الطبقة الجديدة. لقد ولت طبقة قديمه وأتت أخرى جديدة.[١]

إن ولادة الطبقة البيروقراطية المبرجزة التى تحكمت فى السلطة والثروة أو فى السياسة والإقتصاد، ويكون قد ذهبت الى حين الطبقات الرأسمالية الكومبرادرية التى تحالفت طويلا مع مثيلتها الأجنبية. وإذا كان مخاض هذه الطبقة يعود الى إنشاء المؤسسة الإقتصادية فى عام ١٩٥٩، فإن الولادة الحقيقية، أو قل أن شهادة الميلاد قد صدرت لها فى عام ١٩٦١ غداة قرارات يوليو الإشتراكية، التى وفقاً لها أضحت هذه الطبقة تتحكم فى كل شىء. وما أن سيطرت هذه الطبقة على مقاليد الأمور، حتى أضحت طبقة محافظة. فبدلاً من الثورية التى إتسم بها النظام الناصرى تغيرت هذه الطبقة وباتت طبقة محافظة.[٢]

إنه بعد ١٩٥٦ بدأت الدولة وفق الكاريزمية الناصرية تكتسب درجة من الإستقلال الإقتصادى وراحت تمد يديها الى كل شىء.

---

(١) محمود متولى ، الاصول التاريخيه .... ، مرجع سابق ، ص٢٨٦

(٢) محمود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر ......، مرجع سابق، ص ١٩٨.

- حول طبيعة هذه الطبقة فى إطار الفترة التى إتسمت برداء الإشتراكية راجع:

Chmidt GA., Modern Egypt: the formation of a nation state. American Univ press, Cairo, 1988, P.P 115-162.

فإنشاء ما يسمى بنمط إنتاج الدولة أو الدولتية ذلك النمط الذى يقوم على نشور طبقة جديدة إن الطبقة الجديدة التى عرفت باسم برجوازية الدولة ، والتى ورثت وحلت محل البرجوازية والإحتكارات الاجنبية غداة عملية المصير ، راحت تسيطر على كل شيء ، وبها تحولت الدولة من مجرد جزء من البنية الفوقية الى جزء من علاقات الإنتاج. وأخذت تقوم بتوجيه النشاط الإنتاجى والتحكم فى عملية إعادة الإنتاج، وكذا فى توزيع الفائض الإقتصادى (١)

إن التحكم فى عملية الإنتاج من خلال الدولة، تكون بذلك قد وصدت الدولة المالكة لوسائل الإنتاج الطريق فى وجه الرأسمالية. فالطبقة المالكة التى سيطرت على عملية الإنتاج ، لا تدفع للمنتجين إلا قوة عملهم. وتنفرد بالباقى من القيمة الناشئة عن قوة عملهم الذى يصبح بالتالى فائض قيمة. إن ما يهم فى ذلك أن التحول كان فى شكل الملكية، أما العلاقات الإنتاجية فقد بقيت على حالها. (٢)

إن هذه التغيرات لم تحدث تغيرا واضحا فى الطبيعة الطبقية للعلاقات الانتاجية، فهيلم تقطع اواصر العلاقات فى الرأسمالية وتوالد الطبقة الرأسمالية.(٣)

إن تبنىالقيادة الناصرية بعد ذلك الدور النشط للدولة فى العملية التنموية أظهر حكم القله أو مايسمى بالقانون الحديدى للأوليجاركية الذى بمقتضاه وضع كل المؤسسات الإقتصادية

---

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى للرأسمالية، ص ١٠٦

(٢) محمود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر ، ص ١٧٨- ١٨٠.

(3) Abdel fadil M.. the polilicut Ecomamy of Naserism: Astudy in emplog- ment and economic distri bution policies in urban. Egyp. (1952- 1972). camb- ridge univ. press. London. 1980. (.p.107.

والإجتماعية فى إطار المركزية تلك الخاصية التى لم تفارق الدولة المصرية طوال تاريخها الألفى.[١]إن أحجام الرأسمالية عن المضى قدما فى الولوج فى عمليات التنمية، جعل الدولة تدك حصونها، ويتضح ذلك من خلال سلسلة التأميمات ، تلك المرحلة التى يؤرخ بها لأفول حكم الرأسمالية وولادة طبقه جديدة من البيروقراطية البرجوازية[٢]

إن الدولة بذلك تكون قد حاولت أن تضفى على نفسها مكانه معينه، فسعت الى أن تظهر وكأنها مستقلة عن الطبقات المتناحرة، أو أن مكانها فوق هذه الطبقات والواقع يثبت عكس ذلك. إن الطبقة الجديدة وضعت نفسها محل البرجوازية القديمة، فسعت الى تدعيم موقفها ومن ثم دعمت نظامها الحاكم.[٣]

وعلى الرغم من إنهاء الوجود الفعلى للطبقة الرأسمالية فى مصر ، إلا أن هناك هامشا للحركة قد ترك لها، ويتضح ذلك بجلاء فى ترك بعض الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية مجالا ترتع فيه . لقد تعايش القطاع العام مع القطاع الخاص ، الأمر الذى ساهم فيما بعد خاصة فى فترة الإنقلاب على الناصرية ، بأن تعاود سلطتها من جديد، ومن ثم ذهبت مرة أخرى لتفتح آفاق التعاون والتعامل مع الرأسمالية العالمية مرة أخرى .

---

(١) محمد السيد سليم: التحليل السياسى الناصرى، دراسة فى العقائد والسياسات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ،بيروت،١٩٨٣، ص١٩١.

(٢) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية، مرجع سابق ، ص ٢٨٦.

(3) Abdel fadil. The Political Economy of Nasserism: Astudy in employ - ment and economic distribution policies in urban Egypt (1952 - 1972). Cambri - dge univ - press London , 1980.

رابعاً: الرأسمالية مرة أخرى: التبعية والخصخصة

يعتبر عقد السبعينات فترة مضادة للفترة التى عرفتها مصر أيام الستينات، والتى عرفت برأسمالية الدولة. وإذا كانت الفترة الناصرية قد إتسمت أو عرفت بما يسمى برأسمالية الدولة القائدة ، تلك التى سيطرت الدولة فيها على كل شىء، فإن حقبة السبعينات قد عرفت برأسمالية الدولة التابعة. ويكشف التطور الإجتماعى فى مصر السبعينات، أنه من خلال ما يسمى بسياسة الباب المفتوح، فقد منحت الدولة للقطاع الخاص دوراً مهماً، وذلك حينما سمحت له بالتخلص من قيود إحتكار الدولة لكل المناشط الإقتصادية.

إنه من خلال مجموعة القرارات التى أصدرت غداه حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد دشنت سياسة تعتمد على الفردية والنظام الحر، تلك التى بمقتضاها راحت تحجز مكانا فى قسمة العمل الدولية. لقد عملت الدولة بقوة سيادية من أجل تهيئة المناخ لنمو الرأسمالية ، الأمر الذى جعلها تفتح الأبواب على مصارعيها أمام نشاطات رأس المال المحلى والأجنبى . أنها بذلك ومن خلال قراراتها السلطوية الفوقية ، فرضت التوجية الرأسمالى وجودياً وأيديولوجياً ، الأمر الذى حدا بالرأسمالية أن تعيد خلق ذاتها ولكن وفق منطق تجارى ربوى وطفيلى فى الوقت آنه [١]

وتعتبر الحقبة الساداتية بمثابة الثورة المضادة للإجراءات التى تمت فى الحقبة الناصرية، إذ تم فيها تجسير الطرقات للمضى قدما فى العودة الى أحضان النظام الرأسمالى العالمى، ومن أجل إنجاز

---

(١) فؤاد موسى، "التحولات الإقتصادية والإجتماعية فى مصر منذ السبعينات"، فى: أحمد عبد الله "محررا" الإنتخابات البرلمانية فى مصر : درس إنتخابات ١٩٨٧، سينا للنشر ، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ص ١٥- ١٧.

ذلك، فقد عمل النظام السياسى على توفير القوانين الموضوعية للتطور الرأسمالى، تلك التى بمقتضاها أن فتحت الأبواب على مصراعيها لعودة الرأسمالى الأجنبى والمحلى معا، لكى يحتلا المقدمة على الصعيد الإقتصادى والإجتماعى والسياسى.

إن الإجراءات السياسية التى إتخذت وقتذاك بداية من صيف عام ١٩٧٣ تحت أسم إجراءات الإنفتاح الإقتصادى كانت تتمحور حول ما يلى:

أولاً: تشجيع الإستثمار الأجنبى العربى والدولى فى مصر تحت يافطة مشاركة رأس المال الأجنبى والمصرى.

ثانياً: إعادة النظر فى الدور القيادى للقطاع العام ومن ثم تفويض الصناعة الثقيلة والجهاز المصرفى، والتأميين والتجارة الخارجية ،تلك التى تحولت قبلتها تجاه رأس المال الخاص.

ثالثاً: الغاء الإطار التنظيمى الذى عمل فى إطاره القطاع العام، ومن ثم أغلق الملف الذى دلف فيه المؤسسات العامه، وذلك بإطلاق حرية إدارة القطاع العام من التزامات الخطة بهدف تسريع عوامل الربح، وإلغاء عملية تمويل البنوك العامه لوحدات القطاع العام.

رابعاً: إعلان ضرورة بيع وحدات القطاع العام أو تحويلها الى قطاع خاص، ذلك إما عن طريق بيع أسهم هذه الشركات لرأس المال المحلى أو الإندماج مع رأس المال الأجنبى.

خامساً: لم يعد هناك من المحظورات على ولوج القطاع الخاص لأى شيء. فقد منح الفرصة فى قطاعات الأستيراد

والتصدير والمقاولة والوساطة والسمسرة والتمويل وتجارة العملة.[1]

إن سياسات الناصرية أوجدت حافرى قبرها فبدلا من تطوير الإتجاه اللارأسمالى والمضى قدما الى مايسمى بالنظام المحجوز أو قل النظام الإشتراكى، فإنها قلبت الأمور رأسا على عقب، وراحت تعتبر وجود النظام الرأسمالى ومن ثم أو جدت تشكيله إجتماعية إقتصادية جديدة، من خلالها تغيرت كل العلاقات الإنتاجية والطبقية.

إنه بمقتضى سياسة الإنفتاح الإقتصادى التى طبقت فى مصر، فقد تهيىء المناخ لكى يضطلع القطاع الخاص بدور تنموى، ذلك الدور الذى كان قد أفل منذ تطبيق رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ مجموعة الإجراءات الإشتراكية. لقد أعيد إنتاج الرأسمالية مرة أخرى، فدبت الروح من جديد الى القطاع الخاص، فى مقابل تضبيق الخناق على القطاع العام الذى تم تقليصة وحبسه فى إطار مشروعات البنية الأساسية وحسب.

أن عودة الرأسمالية من جديد فى حقبة السبعينات ساهم فى تكريس وإنتاج التبعية ، تلك التى بمقتضاها ذبل دور الدولة، وتحولها من محرك ودافع لقاطرة الإنتاج الإجتماعى والتنمية الإقتصادية الى آلية هامه لرأس المال المحلى والدولى لنهبت وإستنزاف الفائض الإجتماعى.لقد باتت الدولة فى هذه الفترة مؤسسة إستهلاكية، وبذا تكون قد غيرت من جلدها وأدوارها.

وإذا كنا قد المحنا قبل قليل أنه خلال هذه الفترة – أقصد فترة الإنفتاح– قد أعيد إنتاج الرأسمالية، فإنه يحق لنا القول فى هذا الإطار أنها دلفت فى إطار مجموعة من المموليين والمقاوليين والوكلاء الذين يطغى عليهم الطابع الطفيلى وغير المنتج. وإذا كان ذلك يخص وجه الرأسمالية

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، التكوين الإجتماعى ....مرجع سابق، ص ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

المدينى – نسبة الى المدينة– ، فإن وجهها الريفى، الذى جاء بفعل رفع الحراسات، لم يجد أمامه أيضا سوى المشروعات الإستثمارية الإنفتاحية فى هذا المضمار.[1]

لقد تشكلت بل وتربعت على قمة المجتمع فئات وأقسام عالية من الرأسمالية الكبيرة تختلف عن الرأسمالية الوطنية وتتباين عن البروليتاريا. إن هذه الرأسمالية الكبيرة جمعت بين جنباتها عنصرين إجتماعيين يتمثلان فى أولا: فئات تجارية ربوية وصناعية وزراعية، ومن المحولين والمقاولين والوكلاء فى مجالات التصدير والإستيراد، وفى تجارة الجملة ونصف الجملة، وفى الطبقات العقارية وفى المقاولات والتوريدات. ثانيا: فئات بيروقراطية من قيادات القطاع العام والدولة ، ممن أتاح لهم موقعهم الوظيفى الحصول على الثروات. والحقيقة أن الرأسمالية الجديدة التى طفت فجأة على السطح خلال هذه الفترة تتسم بالطابع الطفيلى.[2]

وبالنظر الى تكوين الجماعات الرأسمالية الجديد، فنجد أن الكثير منها تشكل نحو ٢٦,٢٪، بينما المتوسطة بلغت نحو ٧,٨ ٪، إما الصغيره فتشكل نجد ٦٦٪. ويتضح أيضا من تصنيف هذه الجماعات سيطرة الجناح الزراعى فيها، الأمر الذى يعنى سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالى فى وقت يتسم بتخلف النمط الإنتاجى. وإذا كان ذلك هو واقع الريف، فإن المدينه تحتل فيها البرجوازية التجارية بنفس الموقع ، مما يعنى أن هذا القطاع سيطر على المناشط الإقتصادية فى الحضر.[3] إن ذلك يعنى أن لقمة العيس

---

(١) راجع فى ذلك :

شحاته صيام ، الدولة وإعادة إنتاج الفقر ، مرجع سابق، ص ص ١٣٥ – ١٥٩.

(٢) فؤاد مرسى ، هذا الإنفتاح الإقتصادى ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦٦.

(٣) عبد الباسط عبد المعطى،التكوين الإجتماعى........، مرجع سابق، ص ص ٣٤٠، ٣٤١.

والتجارة الداخلية فى مصر أصبحت تحت رحمة دورات رأس المال الدولى، الذى سعى الى تحول كثير من هذه الجماعات كوكيل أو قل "كومبرادور"

ويجدر أن نشير الى أن نموذج البرجوازية فى مصر ، غالبا ما تعود الادوات المفهومية التى ينحتها التفسير الذاتى فى الإستخدام، فهناك من ينعتها بأنها طبقة القطط السمان، وتجار النفوذ والرأسماليين الطفيليين ، أو بالكمبرادورية ومدراء الشركات الفاسدين أو رأسماليون الخيال. وبرغم أن كل هذا الإختلاف فى التسمية أو الإصطلاح إلا أنهم جميعا يجمعون على أنهم طبقة خائنة ليس على صعيد وطنيتهم، وإنما على صعيد رسالتهم التاريخية. إن الأفكار والوصف على حد تعبيرنا بأنها طبقة خائنة لرسالتها التاريخية ، يجعلنا نتفق مع الكثير فى أن هذه الطبقة لم تسع الى تنوير الواقع التنموى القومى كما شهد مثل ذلك واقع أوروبا، وإنما سعت الى أحداث طفرات شخصية ، أو قل تراكمات رأسمالية ضخمة.

إن الرأسمالية المصرية لم تعرف ما يسمى بالثورة البرجوازية تلك التى عبر عنها ماركس فى بيانه الشيوعى حينما قال:

"...فحيثما أستولت البررجوازية على السلطة سحقت تحت أقدامها جميع العلاقات الإقطاعية والبطريركية والعاطفية .... وإنتزعت البرجزازية عن المهن والأعمال التى كانت تعبر فى ذلك العهد مقدسة ومحترمة، كل بهائها ورونقها وقداستها..."

وإذا كانت الرأسمالية فى مصر لن تسعى الى إحداث ثورة برجوازية بالمعنى الحقيقى، فإن وجودها الفعلى حاول أن يجعل من ذاتها طبقة بالمعنى الحقيقى ، ذلك الذى يعبر عنه سعيها الحثيث للإستيلاء على الدولة، أو وفق المعنى الماركسى، أنها تتحول من طبقة فى ذاتها الى طبقة لذاتها. إن ذلك يعبر عنه بشكل جلى قيام البرجوازية بتنظيم نفسها تمهيدا للوثوب

والإمساك بالدولة ، ذلك الذى يتمظهر بوضوح فى قيام المؤسسات الرأسمالية مثل غرف التجارة وإتحادات أصحاب العمل وجمعيات رجال الأعمال. إن جمعيات رجال الأعمال فى مصر، تعبر بشكل لا يخفى عن الناظر، مدى تطوير الوعى الطبقى الرأسمالى أو قل باعتباره شكلا من أشكال الفعل السياسى الذى يتطور على فعل جمعيىيعبر بشكل دقيق عن نضوج الوعى الطبقى لهم . إن ذلك يجعلنا نرى أن الرأسمالية المصرية لن تعد كما كانت فى السابق مجرد مجموعة من الجزر المنعزلة، بل على العكس لقد كانت طبقة متسقة ومتناغمة وتدرك مصالحها بشكل جمعى الأمر الذى يجعلها قادرة على الإستيلاء على الدولة. واذا كان ذلك كذلك فلا ينبغى أن نغض الطرف أيضا عن سعيها الدائب لأخضاع سلطة الدولة لهم لقد أضحت الدولة المصرية أسيرة الطبقة الرأسمالية، ذلك مايكشف عنه مجموعة الإجراءات التى تضعها الدولة ضمانة لعدم عرقلة النمو الرأسمالى من جهة، وإشاعة قيام المشروعات التخصيصية، أو بمعنى آخر سيادة القطاع الخاص من جانب آخر.[١]

إنه وفق ما سبق فإن الدولة وفق التأكيدات النظرية الكلاسيكية، فإنها تلعب دوراً متعاظماً بإعتبارها إداة الطبقة المهيمنة والتى تعمل على تسهيل مهمة الطبقة الرأسمالية ، أو وفق ما يطلق علها سيرنجبورج بالبرجوازية الرأسمالية ، فضلاً عن تسهيل إنقياد المجتمع للذين إستلموا زمامه. لقد لعبت الدولة دوراً كبيراً فى تأمين الظروف والمناخ المناسب لقيام نظام إقتصادى إجتماعى معين، ذلك النظام الذى سمح لتنامى سلطة الرأسماليه

---

(1) waterbury J.. The Egypt of nasser and sadat: The political Economy of two Regimes. Princetion. univ. press. 1983. pp. 185-188.

بصورة متعاظمة تفوق بصورة كبيرة المجموعات الإجتماعية الأخرى، وذلك لإعتبارهم أداة الإستثمار ، أو مقدمه عمليات الإنتاج والتنمية الاقتصادية.(١)

وعلى الرغم من تحول التوجهات السياسية والتنموية فى مصر إلا أن دور الدولة ما إنفك يتعاظم . فإذا كانت الدولة فى الفترات السابقة قد لعبت دورا هاماً فى قيادة التنمية ، خاصة فى فترات رأسمالية الدولة ، أو ما يطلق عليه من خلال واتربورى "بنظام إشتراكية السوق"، فإنها فى فترة الخصخصة تلعب دوراً هاماً فى رعاية النمو الرأسمالى وحمايته ، وفق ما يسمى بنظام رأسمالية السوق .

ولكن بالرغم من كل ذلك فإن الرأسمالية المصرية لا تزال فى طور الذاتية، أو هى بعيدة كل البعد عن لحظة فتح زجاجات الشمبانيا وإعلان النصر، تلك التى ولجتها الرأسمالية الأوروبية . إن ذلك يعود فى تصورنا الى أنها تحمل معها ترهلا نتيجة لسماتها المتخلفة الذى يعبر عنها بوضوح خضوعها وإعتمادها بشكل مكثف على الرأسمال الأجنبى والشركات متعدية القوميات، فضلاً عن إنشغالها بتراكم وتكوين رأس المال وإنعزالها عن الشعور الوطنى. إن ذلك يتسق مع ما يسوقه فانون فى كتابه الشهير: معذبوا الأرض، الذى يقول فيه:

" ليست برجوازية البلدان المتخلفة الوطنية مشغوله بالإنتاج أو الإبداع أو البناء....أو العمل. أنها مجردة من الأفكار ..تعيش لذاتها ....وتنعزل عن الشعب ....أنها لا تجد أمامها ما هو أفضل من القيام بدور مدير المشروع الغربى..ولن تقوم إلا بتحويل بلادها الى بيت دعارة لأوروبا...(٢)

---

(1) Ibid. p. 12- 13

(٢)فرانز فانون ، معذبو الارض ، دار الطليعة ، بيروت، ١٩٨٢، ص ص ١٤٩-١٥٤.

إن الطبقة البرجوازية الرأسمالية في مصر حسب الأوصاف التي تسوقها في هذا الصدد، ماهي إلا طبقة طفيلية أو كومبرادورية حسب تعبير أنور عبد الملك ، أو هي طبقة زبون أو تحت الوصاية ، أو طغموية (أوليجوبوليستيك) مرتبطة بالدولة عبر روابط زبائنية تضطلع بدور محدد، ذلك الدور الذي يتمحور حول إشاعة الليبرالية الإقتصادية أو شيوع الخصخصة. أن دور الرأسمالية كمفتاح لذلك يعبر عنه نشوء طبقة من المقاولين وتجار الشنطة والمضاربين والمصدرين والمستوردين وأصحاب رؤوس الأموال ، والقطط السمان المتعاملين بأقوات الشعب دون وازع أو ضمير، والمستفيدين من إنخراطهم في سلك ووظائف الدولة (أو ما كان يطلق عليهم برجوازية الدولة). أن كل هؤلاء هم ما يطلق عليهم سبرنجورج بالرأسمالية السيئة أو الإحتكارية والطغموية المسيطرة على الأسواق .

إن نشاطات الرأسمالية ، التي تتسسم بالطفيلية بشكل عام، تعد عقبة كأداء أمام إنجاز التنمية الإقتصادية . إن تحقيق طفرات معقولة في معدلات أو وتائر النمو الإقتصادي ، يتطلب وجود قطاع خاص يحمل في حناياه صفقة المبادرة ، مثلما هو حادث في بلدان شرق أسيا أو ما يطلق عليهم بالنمور أو الفهود السود. فالفئات الطفيلية أو الكومبرادورية ، التي تستند على العلاقات التآمرية التي تضع نصب أعينها على تكوين أو تمركز الأرباح والريعنه (من جني الأرباح واشكال الريع) يجعل من كل الجهود المقامة من قبل القطاع الخاص ، كأن لم يكن، أو أن كل هذه المحاولات لن تبق طويلاً وسوف تذهب أدراج الرياح . أو حسب مانرى أنها إستخرجت شهادة وفاة الوليد ، قبل ميلادة .

ومن المهم أن نعي أن تحول الطبقة من الوعي بذاتها الي الوعي لذاتها يتركز بالأساس في حالات المصالح التجارية والعملية بين رجال

الأعمال. أو بمعنى آخر ، أن هذا الوعى يكشف عن الطريقة التى يعمل بها الرأسماليين وفق صيغة جماعية، ذلك ما تكشف عنه سلوك جمعيات رجال الأعمال وتكوينهم لصندوق يمول الإنتخابات الأخيرة فى مصر والتى رصد لها نحو ٥ مليون جنيه ، وذلك لتطبيق ثم تطبيع نفوذهم، أو صياغة سياسة تعبر وتحمى مصالحهم الخاصة. إن حماية مصالح هؤلاء يعنى أما إكتساب صفقات شخصية (الخصخصة والرشاوى والوعود والتجارة) ، أو الفعل الجماعى (تشكيل مراكز القوة والضغط والتأييد ، ورسم جداول الأعمال والبرامج أو التصويت) . أو قل أنهما الأثنين معاً.

إن صياغة وعى الطبقة الرأسمالية على النحو الذى أوضحنا، يعنى أن هناك تفضيلاً بين المصالح الخاصة والجماعية، تلك التى تعبر عنها إتحادات الغرف التجارية ، والسلوك السياسى لهذه الطبقة، ذلك الذى يجعلنا نرى أن هناك بعداً جديداً يطرح نفسه على الساحة المصرية يجعل من الإقتصاد السياسى المصرى نموذجاً لإقتصاد الزبون.(١)

إن هذا التجميع الذى يبدو عليه وضع الرأسمالية ، يعتبر أول مرة يقوموا فيه تاريخياً بتنظيم أنفسهم، إذا يعملون الآن بصورة جماعية خاصة فى فترة إعادة إنتاجهم مرةأخرى (خاصة بعد تطبيق الإنفتاح الإقتصادى). وإذا كان هذا التنظيم قد عرف فى فترة الرأسمالية التابعة قبل قيام حركة يوليو ، خاصة فى إطار المؤسسات الرأسمالية المختلفة الإنتاجية التابعة والإحتكارية (شركات مصر ، يحيى وسواريس ..الخ)، فإنها فى ظل الرأسمالية الطفيلية أو الطغموية ، فإن هذا الشكل يعد أول تجميع لها خاصة

---

(١) حول كل الأفكار والمفاهيم السابقة راجع:

روبرت فيتاليس ، رأسماليون فى الخيال ، أيديولوجيات الطبقة والزبون فى الإقتصاد السياسى المصرى، فى ، جدل (مجلة) بيروت، أغسطس ١٩٩١، ص ص٥٤- ٨٣.

فى إطار تشكيل مراكز الضغط ولكن فى غياب المجتمع المدنى. إن ذلك يجعلنا ندفع عنها ما يسمى بالجبن السياسى وعدم الإنتظام الهيكلى ناهيك عن عدم الوعى الإجتماعى والسعى الى ممارسة النفوذ السياسى. إن تجميع الرأسمالية لذواتهم كأفراد ودخولهم فيما يسمى بالطبقة يجعل منهم فاعلا سوسيولوجياً ، ويعجل بقيام الرأسمالية الحقيقية التى تقوم على توجه نحو السوق ، وتبنى مفاهيم مؤسساتية جديدة وتصيغ رؤية إستشرافية للتنمية والتحديث.

إن المتأمل لطبيعة الرأسمالية فى فترة الإنفتاح الإقتصادى لا يجد صعوبة فى تلمس حقيقتها ، تلك التى تتمظهر بوضوح فى السعى الى تهديم القطاع العام وإستثمار الأموال المناشط التجارية والعقارية والمصرفية ، بل وشراكتها مع الرأسمالية العالمية ، ولعب دور الوكيل لها. وإذا كانت الرأسمالية التى عرفها المجتمع المصرى قبل قيام حركة يوليو ١٩٥٢، قد جاءت من الرافد الزراعى ، فإنها فى فترة الإنفتاح قد جاءت من روافد ثلاثة ، الأول هو الرافد القديم الذى أعيد إنتاجة مرة أخرى ، والثانى هو الرافد البيروقراطى الذى إستطاع أن يكون ثروة من خلال مكانته الوظيفية، ثم الرافد الطفيلى الذى إستطاع أن يراكم أمواله عن طريق عمليات التهريب والعمولات والأتاوات والإتجار فى السوق السوداء وإستغلال النفوذ.

وإذا كانت الرأسمالية قد جاءت من الروافد التى أشرنا إليها توا، فإنها أيضاً تتسم بالطابع العائلى، ناهيك عن أن عملها كان يتمحور بالأساس فى عمليات الشحن والتفريغ والتخليص الجمركى والتهريب والمقاولات والمضاربات العقارية والتوكيلات التجارية والسمسرة والوساطة والإتجار فى السلع الأجنبية المستوردة والأغذية الفاسدة[١]

---

(١) راجع فى ذلك:

- نزيه الأيوبى ، الدولة المركزية ......، مرجع سابق ، ص ص ١٤٦-١٤٧ =

إن تشريح الرأسمالية المصرية التى عرفتها فترة الإنفتاح الإقتصادى، يدلنا على مجموعة الصفات الفارقة، وهى:

أولاً : ضعف القاعدة الإنتاجية للرأسمالية.

ثانياً : تبعية الرأسمالية الإقتصادية للرأسمالية العالمية.

ثالثاً : غلبة الطابع العائلى على ملكية أدوات الإنتاج.

رابعاً : طغيان الطابع الريعى والطفيلى على نشاطها.[(١)]

وإذا كان ما سبق يمثل بحق صفحة الرأسمالية المصرية فى الفترة الإنفتاحية ، فهل ظلت كماهى فى ظل سياسات الخصخصة والتثبيت والتكيف الهيكلى والتدويل ، هذا ما سنحاول الكشف عنه فى إطار الفصل الثالث.

= - سامية سعيد ، من يملك مصر : دراسة تحليلية للأصول الإجتماعية نتيجة الإنفتاح فى مصر ١٩٧٤-١٩٨٠، دار المستقبل العربى ، القاهرة، ١٩٨٦.

- شحاته صيام ، العسكريون وبيرقراطية الدولة فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، المنار (مجلة) ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٠.

(١) سعد حافظ ، جدلية التطور الرأسمالى فى مصر ، قضايا فكرية....، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

الفصل الثالث

الخصخصة والإستثمار فى مصر :

الحجم والطبيعة

"... إن الرأسمالية هى طريق متاح لعامة الدول من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية... شرط أن يلتزم بقواعد لعبة الليبرالية الإقتصادية ...."

(فرانسيس فوكوياما)

مقدمة :

إن التحول الذى طرأ على التوجهات الأيديولوجية فى مصر منذ أوائل السبعينات ، ساهم فى جر المجتمع المصرى مرة أخرى الى براثن التبعية. وليس أدل على ذلك سوى إعادة إنتاج سيطرة رأس المال بنوعية المحلى والأجنبى . لقد عملت الدولة بكل ما أوتيت من قوة، على تهيئة المناخ وصكت القوانين من أجل تشجيع الإستثمار ، الأمر الذى جعل الرأسمالية تأتى من كل حدب وصوب باحثة عن الربح بأى طريقة . أن فعل الدولة فى هذا الشأن جعل رأس المال الداخلى يسعى الى تجسير الفجوة التى كانت قد حالت من قبل بين عملية التعاون بينه وبين نظيره الخارجى، الأمر الذى قوى روابط الخضوع، وفتح أبواب الإقتصاد المصرى على مصاريعه لإعادة توظيف مصر فى إطار الإستراتيجية الرأسمالية العالمية .

وإذا كانت الهرولة تجاه الرأسمالية كانت قد تحققت غداه حرب اكتوبر ١٩٧٣ - خاصة حينما غير النظام السياسى -قسرا- من طبيعته وأيديولوجيتة ، وسعى الى جذب واستقطاب رؤس الأموال الاجنبية وتشجيعها الى العمل فى مصر ، فإن تدشين ذلك قد جاء وفق القانون رقم٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، الذى إختص بنظام إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، والذى تعدل بالقانون رقم٣٢ لسنة ١٩٧٧ بعد ظهور بعد أوجه القصور فيه .ولكن لزيادة فعالية هذا القانون ، فقد أدخلت بعض التعديلات

علية. وبمقتضى القانون رقم ٢٣٠ من قانون الإستثمار الصادر فى عام ١٩٨٩ ، الذى ينظم عملية الإستثمار ، نجد أن هناك أنشطة إقتصادية، تأمل القيادة السياسية أن تطرح نفسها بقوة ، فى إطار أتون المناشط السياسية ، بل كانت تأمل أيضاً عدم عزوف جنسيات معينة عن الخوض فى عمليات الإستثمار.

إن التعديلات التى طرحتها القادة السياسية فى هذا الشأن عززتها إجراءات أخرى من شأنها أن أحدثت نمواً فعالاً نحو الهرولة تجاه الرأسمالية . إن التغيرات فى تحقيق الملكية والغاء القيود على ولوج القطاع الخاص المناشط المحلية، ورد أموال الحراسات ، وإتباع سياسات معينه لتوفير مصادر التراكم والإستثمار، وصدور قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة١٩٩١ والتعديل فى هيكل الملكية الزراعية كل ذلك ساهم فى تسييد أليات السوق.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا الفصل يسعى الىالوقوف على طبيعة وحجم الرأسمالية فى مصر ،وكيف أن الدولة بسياستها ساهمت فى جعل الرأسمالية الداخلية والخارجية تطرق بشدة أبواب المشروعات التنموية لتكييف أنماطها وفقاً لمبدأ إعادة ترتيب الإوضاع الإقتصادية.

أولاً : رأس المال في مصر: الطبيعة والنوع

وبالنظر الىالموقف العام لمشروعات الإنفتاح الإقتصادى الموافق عليها للعمل فى مصر حتى ١٩٩١/١٢/٣١. إن الوقوف على نوعية المشروعات اللاستثماريه الموافق علها من قبل الهيئه العامه للإستثمار نجدها تنقسم الى ثلاثة أنواع رئيسية هى :

١- مشروعات إستثمارية نظام داخل البلاد.

٢- مشروعات إستثمارية تقام فى المناطق الحرة الخاصة

٣- مشروعات تقوم وتعمل فى المناطق الحرةالعامة.

وإذا كنا نريد أن نقف على نوعية المشروعات المشار إليها قبل قليل ،فإننا نرى أن :

النوع الأول : من المشروعات، أقصد المشروعات الإستثمارية التى تعمل فى داخل البلاد ، نجد أنها تتركز فى المشروعات التى سوف تقام فى داخل البلاد ولكن خارج حدود المساحات أو المدن المخصصة كمناطق حرة ، على أن يتم معاملة هذه المشروعات بطريقة مخالفة لما تم مع مثيلاتها من المشروعات الوطنية أو الأجنبية التى سمح لها من قبل خارج إطار سياسات الباب المفتوح فى مصر.

والنوع الثانى : من هذه المشروعات والتى بها مشروعات المناطق الحرة الخاصة ، فإنها تتمثل فى المشروعات التى تم الموافق عليها من الهيئة العامة للإستثمار للعمل فى مصر، على أن تخضع للقوانين المنظمة لعمل مشروعات المناطق الحرة وتتمتع بكل ما هو ممنوح من مزايا يكفلها القانون على أن تعامل مشروعات المناط التحرة الخاصة (التى تقام فى محافظات القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس) معاملة تتباين عن معاملة المشروعات الآخرى التى تعمل فى داخل البلاد.

أما بالنسبة للنوع الثالث : وهو الخاص بمشروعات المناطق الحرة العامة أى بالمشروعات التى تؤسس فى إطار المناطق الحرة العامة

التى تضطلع بها الهيئة بعد موافقة مجلس الوزراء عليها. ويقتضى هذا النوع من المشروعات بأن يكون لكل منطقة من المناطق الحرة شخصيتها الإعتبارية ومجلس إدارتها المستقل الذى يتولى إدارة وتسيير شؤنها. ويجدر أن نشير الى أن المنطقة الحرة العامه إما أن تكون محددة بمساحة بعينها أو أن تكون مدينة كما هومقام فى مدينة بور سعيد. ويمكن أن نضيف فى هذا الصدد أن المشروعات التى تقام فى مثل هذا النوع عملية يتباين التعامل معها عن النوعين الآخرين خاصة فى قوانين النقد والضرائب والعماله، وغيرها من القوانين التى يجرى يطبقها فى القطر برمته، وذلك بموجب قوانين الإنفتاح والمحافظات.(*)

وبالنظر الى تطور المشروعات الإستثمارية الثلاث التى عرضنا لها قبل قليل يتضح من الجدول رقم (١) ما يلى:

أولاً : جملة المشروعات الإستمارية الموافق عليها وفق القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له بلغت نحو ١٦٢٦ مشروع ، وكان جملة رؤوس الأموال نحو ٤٦٣٩و٩ مليون جنيه ، وذلك حتى نهاية ١٩٨١ وبعد عقد من السنوات تقريباً، بلغ إجمالى رؤوس الاموال نحو ١٦٠٧٢,٦ مليون جنيه.

(*) إعتمدنا فى ذلك على :

الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ،موقف الإنفتاح الإقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٢/٣١/ ١٩٩١، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٢.

جدول رقم (١)

تطور الإجمالى العام للمشروعات الموافق عليها منذ بداية تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى وحتى ١٩٩٢/١٢/٣١

أولا : إجمالى اعداد المشروعات الموافق عليها

بيان	عدد المشروعات الموافق عليها منذ بداية تعليق سياسة الانتاج الاقتصادى										
نوع النظام الذى تتبعة المشروعات	حتى ١٢/٣١ ١٩٨١	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٢	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٣	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٤	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٥	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٦	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٧	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٨	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٩	حتى ١٢/٣١ ١٩٩٠	حتى ١٢/٣١ ١٩٩١
أ- مشروعات داخل البلاد	١٢٦٦	١٢٧٣	١٣٩٢	١٣٢٦	١٣٥٠	١٣٥٥	؟؟١٣٥٥	١٣٩٢	١٤٣٩	١٤٩٢	١٥٦٢
ب- مناطق حره خاصة	٦٣	٩٠	٥٨	٥٨	٤٧	٤٦	٤٣	٤٤	٤٥	٤٣	٤٧
جـ- مناطق حره عامة	٢٩٧	٣٠١	٢٨٢	٢٥٣	٢٣٤	٢٢٢	٢١٩	٢١٥	٢١٧	٢٢٠	٢٥٦
اجمالى المناطق الحره	٣٦٠	٣٦١	٣٤٠	٣١١	٢٨١	٢٦٨	٢٦٢	٢٥٩	٢٦٢	٢٦٣	٣٠٣
الاجمالى العام للمشروعات	١٦٢٦	١٦٣٤	١٧٣٢	١٦٣٧	١٦٣١	١٦٢٣	١٦١٧	١٦٥١	١٧٠١	١٧٥٥	١٨٦٥

ثانيا : تطور إجمالى رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها

بيان	عدد المشروعات الموافق عليها منذ بداية تعليق سياسة الانتاج الاقتصادى										
نوع النظام الذى تتبعة المشروعات	حتى ١٢/٣١ ١٩٨١	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٢	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٣	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٤	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٥	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٦	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٧	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٨	حتى ١٢/٣١ ١٩٨٩	حتى ١٢/٣١ ١٩٩٠	حتى ١٢/٣١ ١٩٩١
أ- مشروعات داخل البلاد	٤٠٤٣,٣	٥٠١٢,٠	٥٧٥٠,٤	٥٧٠٠,٧	٥٩٠٠,١	٦١٦٣,٦	٦٧١١,٤	٧١٩٢,٢	٨١٥٠,٢	٩٧٨٠,٣	٩٦٣٠,٦
ب- مناطق حره خاصة	٣٥٢,٩	١٥٠٢,٥	١١٩,٦	٥٦٨,٥	١١٤٣,٦	٢١٢,٥	٧٠٨,٠	٢٤٦,٢	٧٩٩,٩	٨٦٩,١	٧٩٧,٥
جـ- مناطق حره عامة	٧٣٨,٢	٢٤٩,٦	٢٧٣,٤	٢٤٧,٤	٢٤٣,٢	٢١٧,٥	٢٤٧,٣	٢١٦,٥	٣٩٢,٤	٥٧٢,٦	٦٤٤,٥
اجمالى المناطق الحره	٥٩٦,٦	١٧٥٢,١	١١٩٣,٠	٨١٥,٦	١٣٨٦,٨	٩٣٠,٠	٩٥٥,٣	١٠٦٢,٢	١١٩٢,٣	١٣٤١,٧	١٤٤٢,٠
الاجمالى العام للمشروعات	٤٦٣٩,٩	٦٧٦٤,١	٦٩٤٣,٤	٦٥١٦,٦	٧٢٨٦,٩	٧٠٩٣,٦	٧٦٦٦,٧	٨٢٥٤,٤	٩٣١٢,٥	١١١٢٢,٠	١١٠٧٢,٦

ثانياً : أن جملة المشروعات الإستثمارية الموافق عليها للعمل داخل البلاد نحو ١٢٦٦ مشروع. بجملة٤٠٤٣,٣ مليون جنيه، وذلك حتى ١٩٨١/١٢/٣١. وبعد عشر سنوات وصل جملة المشروعات نحو ١٥٦٢ مشروع بجملة ١٤٦٣,٦ مليون جنيه.

ثالثا : إن جملة مشروعات المناطق الحرة بلغت نحو ٣٦٠ مشروع ، بجملة ٥,٩٦,٦ مليون جنيه وذلك حتى ١٩٨١/١٢/٣١. وبعد عام زادت المشروعات وكان حجم رؤوس أموالها نحو ١٧٥٢,١، ثم تناقصت هذه المشروعات بعد أقل من عقد- أى فى ١٩٩١/١٢/٣١ - الى أن بلغت نحو ٣٠٣مشروع بجملة ١٤٤٢ مليون جنيه(*)

ويعود هذا التناقص فى تصورنا الى تحول بعض المشروعات من العمل وفق نظام المناطق الحرة الى العمل بنظام داخل البلاد ، وكذلك نتيجة لتراجع المستثمرين وسحب موافقات قيام المشروعات.

والمطلع على الجدول سالف الذكر يتضح له أيضا أن جملة المشروعات داخل البلاد قد أخذت فى تحقيق معدلات هابطة، وتشترك فى ذلك إعداد المشروعات فى المناطق الحرة. وإذا كان ذلك ينطبق على حجم المشروعات فنجد أن حجم رؤوس الأموال قد أصابها الإنتفاخ والتزايد.

ثانياً : واقع المشروعات الإستثمارية المنفذه فعلياً فى مصر

وإذا كنا فى السطور السابقة قد أطلنا النظر فى حجم المشروعات وفقا لطبيعة ونوع المشروعات، فإننا هنا نحاول أن نجمل النظر فى جملة

(*) يمكن مراجعة الجداول ٢٧،٦، المرصودة فى الصفحات التالية: ص ١٠٦، ١٤٣.

المشروعات الموافق عليها منذ تدشين سياسة الإنفتاح الإقتصادى حتى نهاية عام ١٩٩١، ووفق لذلك يمكن القول وفقاً للجدول رقم (٢) ما يلى :

أولاً : أن جملة المشروعات الإستثمارية الموافق عليها حتى عام ١٩٩١ بلغت نحو ٥,٣ مليار جنيه مصرى بالعملة المصري، ونحو ١٠,٧ مليار جنيه بالعملة الأجنبية.

ثانياً : بلغت جملة المشروعات داخل البلاد نحو، ١٥٦ مشروع بجملة رؤوس أموال ١٤,٦ مليار جنيه مصرى ، كان منها نحو ٥,٣ مليار جنيه بالعمله المحلية ، ونحو ٩,٣ مليار جنيه بالعملة الأجنبية.

ثالثاً : بلغ جملة مشروعات المناطق الحرة نحو ٤,٧ مشروع ،كان إجمالى رؤوس الأموال نحو ٠,٨ مليار حنيه بينما كان جملة مشروعات المناطق الحرة العامة نحو ٢٥٦ مشروع بجملة ٠,٦ مليار جنيه.

رابعاً : يتضح من الجدول ذاته ، أن هناك إرتفاعاً فى متوسط المشروع الواحد فى المناطق الحرة الخامسة عن العامة ، فضلاً عن إرتفاع رؤوس الأموال المدفوعة بالعملة الأجنبية عنها بالعملة المحلية.

خامساً : إن إجمالى المشروعات بلغت نحو ١٦,٦ نهاية فى عام ١٩٨١، وفى عام ١٩٩١ بغت نحو ١٨٦٥ بزيادة بلغة ٦١٢,٨ وعلى الرغم من المشروعات داخل البلاد زادت بنحو ١٨,٩، فإن المناطق الحرة الخاصة تناقصية بنحو ٢٥,٣٪ وإن المناطق الحرة العامة تناقصية بنحو ١٣,٨٪.

سادساً : أن إجمالى رؤوس الأموال زادت فى الفترة ذاتها أى من ٨١ حتى ١٩٩١ بنحو ٧١,١٪ إجمالى المشروعات داخل البلاد زادت

جدول رقم (٢)

بيان إجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل بمصر وإجمالى أموالها منذ بداية الإنتاج الإقتصادى وحتى ١٩٩١/١٢/٣١ موزعاً حسب نوع النظام الذى تتبعة المشروعات ونوع العملة

(القيمة بالألف جنيه المصرى)

بيــــــان	عدد المشروعات		رؤوس أموال المشروعات				٪ لرؤوس أموال المشروعات بكل نظام		
					إجمالى				
نوع النظام الذى تتبعه المشروعات	العدد	٪ للإجمالى	عملة محلية	عملة أجنبية	قيمه	٪ للإجمالى العام	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالى
أ- مشروعات داخل البلاد	١١٥٩	٦٧٦	٥٣٢٠٧٠٥	٩٣٠٩٩٠٦	١٤٦٣٠٦١١	٩١,٠	٣٦,٤	٦٣,٦	١٠٠
ب- مشروعات مناطق حرة خاصة	٤٧	٢,٥	١٧٩٩	٧٩٥٦٨٩	٧٩٧٤٨٨	٥,٠	٠,٢	٩٩,٨	١٠٠
جـ- مشروعات مناطق حرة عامة	٢٥٦	١٣,٧	٢٥٢٣	١٤١٩٩٥	٦٤٤٥١٨	٤,٠	٠,٤	٩٩,٦	١٠٠
إجمالى مشروعات المناطق الحرة (أ+ب+جـ)	٣٠٣	١٦,٢	٤٣٢٢	١٤٣٧٦٨٤	١٤٤٢٠٠٦	٩,٠	٠,٣	٩٩,٧	١٠٠
الإجمالى العام للمشروعات (أ+ب+جـ)	١٨٦٥	١٠٠	٥٣٢٥٠٢٧	١٠٧٧٢٦١٧	١٦٠٧٢٦١٧	١٠٠	٣٣,١	٦٦,٩	١٠٠

بنسبة ٧٢,٤٪ والمناطق الحرة الخاصة بنحو ٥٥,١٪ والمناطق الحرة العامة ٦٣٪ (أنظر الجدول رقم (٢)).

وإذا كنا قد أوضحنا طبيعة وإجمالى المشروعات الإستثمارية الموافق عليها للعمل بمصر فى إطار سياسة الإنفتاح، فإن أوجه النشاط الإقتصادى التى يدخل فىإطارها هذه المشروعات، نجدها كانت تتمثل فى نوعين. الأول هو النشاط الصناعى، والآخر هو النشاط غير الصناعى. فبالنسبة للنشاط الأول وهو الصناعى، نجد أن أوجه النشاط الصناعى تمثلت فى صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيماوية والخشبية وصناعة مواد البناء والحراريات، والصناعات المعدنية ، والدوائية والتعدينية والهندسية أما النشاط الآخر، أحسب غير الصناعى ، فإنها تموضعت فى توظيف الأموال والبنوك الزراعية والثروة الحيوانية والأسكان والمقاولات والسياحة والنقل والمواصلات والمستشفيات وبيوت الخبرة الإستشارية وخدمات البترول والخدمات الآخرى.

وللوقوف على حجم هذه المشروعات فإن الجدول رقم (٣) يوضح ذلك. وبإمعان النظر فى الجدول المذكور يتضح لنا الأتى :

أولاً : أن العدد الإجمالى للمشروعات المصرح لها فى أوجه النشاط الصناعى ٦٥٨ مشروع، كان مجمل رؤوس الاموال لها نحو ٤,٩مليار جنيه، كان منها حوالى ٢,٢ مليار جنيه بالعملة المحلية، ونحو ٢,٧ مليار جنيه بالعملة الأجنبية.

ثانياً : أن العدد الإجمالى للمشروعات المقامة فى أوجه النشاط غير الصناعى بلغ نحو ٩٠٤ مشروع، ويبلغ حجم رؤس الأموال نحو ٩,٧

جدول رقم (٣)

إجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد موزعاً حسب أوجه النشاط الإقتصادى ورؤوس أموالها حتى ١٩٩١/١٢/٣١

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	عدد	رؤوس الأموال			١٠٠٪ لإجمالى رؤوس الأموال			رؤوس الأموال لكل
أوجه النشاط الإقتصادى	المشروعات	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالى	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالى	منطقة ٪ للإجمالى العام
أوجه الأنشطة الصناعية								
١- صناعة الغزل والنسيج	١٠٠	٧٩٣٢٩٥	٧٩٠٩٠٩	١٠٨٤٢٠٤	٧٣.٣	٢٦.٨	١٠٠	٧.٤
٢- الصناعات الغذائية	١١٤	٢٠١٢٤١	٤١٣٦٠٣	٦١٤٨٤٥	٣٢.٧	٦٧.٣	١٠٠	٤.٢
٣- الصناعات المعدنية	٥٢	١٧٩٥٨٠	٣٤٧٧٥٨	٥٢٧٣٣٨	٣٤.١	٦٥.٩	١٠٠	٣.٦
٤- الصناعات الهندسية	٩١٣	٢٣٩٣٣٥	٢٧٧١٩٧	٥٢٦٥٣٢	٤٦.٣	٥٣.٧	١٠٠	٣.٥
٥- الصناعات التعدينية	٦	٥٢١١٨	١٠٣٢٢	٦٢٤٩٠	٨٣.٤	١٦.٦	١٠٠	٠.٤
٦- صناعات مواد البناء والحراريات	١٠٥	٣٦٣٥٩١	٢٣٢٨٩٧	٥٩٦٤٨٨	٦١.٠	٣٩.٠	١٠٠	٤.١
٧- الصناعات الكيماوية	١٣٣	١٧٦٩١٨	١٠٢٠٧٢٢	١٠٢٠٧٢٢٣٧	١٧.٣	٨٢.٧	١٠٠	٧.٠
٨- الصناعات الدوائية	٤٤	١٠٤٢٩٣٤	٣٧٨٦٢٧	٣٧٨٦٢٧	٣٧.٨	٦٢.٢	١٠٠	٢.٦
٩- الصناعات الخشبية	١٣	٤٧٣٣٥	١١٨١٩٥	١١٨١٩٥	٤٠.٠	٦٠.٠	١٠٠	٠.٨
إجمالى أوجه الأنشطة الصناعية	٦٥٨	٢١٩٦٣٤٧	٢٧٢٣٠١٣	٤٩١٩٤٤٠	٤٤.٦	٥٥.٤	١٠٠	٣٣.٦
اوجه الأنشطة غير الصناعية								
١-الزراعة والثروة الحيوانية	١٢٢	٢١٤٥٣٦	٢٥٠٨١٩	٤٦٥٣٥٥	٤٦.١	٥٣.٩	١٠٠	٣.٢
٢- الإسكان	١١	٤٥٠١٨٣	٢١١٨٩٢	٦٦٢٠٧٥	٦٨.٠	٣٢.٠	١٠٠	٤.٥
٣- المقاولات.	١٠٣	٦٨٣٦٥	٥١٠٧٩	١٢٧٤٤٤	٥٣.٦	٤٦.٤	١٠٠	٠.٩
٤- بيوت الخبرة الإستشارية	٢٧	٤٤٠٤	٩٩٠٤	١٤٣٠٨	٣٠.٨	٦٩.٢	١٠٠	٠.١
٥- النقل والمواصلات.	٩	١٢٤٥	٤٤٢٤٠	٤٥٤٨٥	٢.٧	٩٧.٣	١٠٠	٠.٣
٦- البنوك	٦٨	٣٤٨٤١٤	٥٣١١٤٨	٨٧٩٥٦٢	٣٩.٦	٦٠.٤	١٠٠	٦.٠
٧- توظيف الأموال	٢٢٠	٨٣٨٣٤٦	٣٢٩٦٨٩٥	٤١٣٥٢٤١	٦٠٣	٧٩.٧	١٠٠	٢٨.٣
٨- السياحة	١٧٦	١١٧٤٠٠	١٨٠٤٥٢١	٢٧٢١١٢١	٣٣.٧	٦٦.٣	١٠٠	١٨.٦
٩- المستشفيات والمراكز الطبية	٣٦	١٢٣٤٩٩	٤٧٨٩٧	١٨١٣٩٦	٧٣.٦	٢٦.٤	١٠٠	١.٢
١٠- الخدمات الأخرى	٤٦	١١٨٦٧٦	٢٩٤٢٨٥	٤١٢٩٦١	١٨.٧	٧١.٣	١٠٠	٢.٨
١١- خدمات البترول.	٦	٢٩٢٩٠	٣٦١٣٣	٦٥٤١٣	٤٤.٨	٥٥.٢	١٠٠	٠.٥
إجمالى أوجه الأنشطة غير الصناعية	٩٠٤	٣١٣٤٣٥٨	٦٥٨٦٨١٣	٩٢١١١٢١	٣٢.٢	٦٧.٨	١٠٠	٦٦.٤
الإجمالى العام	١٥٦٢	٥٣٢٠٧٠٥	٩٣٠١١٠٦	١٤٦٦٠٣١١	٣٦.٤	٦٣.٦	١٠٠	١٠٠

مليار جنيه ، منها نحو ٣,١ مليار جنيه بالعملة المحلية ونحو ٦.٦ مليار جنيه بالعملة الأجنبية.

ثالثاً : أن المتأمل فى الأرقام الواردة بالجدول ذاته ، يتضح له إرتفاع متوسط رأسمال المشروع الواحد فى المشروعات غير الصناعية عنه فىالمشروعات الصناعية .

رابعاً : أنه بترتيب الأنشطة الصناعية وفقاً لعدد المشروعات يتضح لنا أن الصناعات الكيماوية تمثل المرتبة الأولى حيث خطيت بنحو ١٣٣ مشروع ، ثم يأتى فى المرتبة الثالية الصناعات الغذائية النحو ١,٤ مشروع، ثم صناعات مواد البناء والحراريات بنحو ١٠٥ شروع ثم صناعات الغزل والنسيج بنحو ١٠٠ مشروع والمشروعات الهندسية بنحو ٩١ مشروع.

خامساً : وبترتيب الأنشطة غير الصناعية وفقاً لأعدادها ، نجد أن توظيف الأموال تأتى فى المرتبة الأولى بنحو ٢٢٠ مشروع ، ثم تأتى مشروعات السياحة بنحو ١٧٦ مشروع، ثم الزراعية والثروة الحيوانية بنحو ١٢٠ مشروع، ثم المقاولات بنحو ١٠٣ مشروع.

سادساً : وإذا ما حاولنا إجمال المناشط الإقتصادية بوجه عام، فإننا نجد أن مشروعات توظيف الأموال تأتى فى أول هذه المناشط بنحو ٢٢٠ مشروع ، ثم السياحة بنحو ١٧٦ ، والصناعات الكيماوية نحو ١٣٣ والزراعية والثروة الحيوانية بنحو ١٢٢ مشروعا، ثم الصناعات الغذائية بنحو ١١٤ مشروع ، ثم مواد البناء والحراريات بنحو ١٠٥ مشروع ، ثم المقاولات بنحو ١٠٣ مشروع. وإذا كانت المناشط السابقة تمثل قطاعات متقدمة وفقاً لترتيبها السابقة ، فإن المناشط التى

جاءت فى مكانات مقدمة كانت من حق خدمات البترول والصناعات التعدينية التى حظى كل منها بنحو ٦ مشروعات.

سابعاً : ومن الجدول عينه وبترتيب النشاط الإقتصادى وفقا لحجم رؤوس الأموال نجد أن توظيف الأموال تحقق المرتبة الأولى كما حققتها فى حجم المشروعات، إذ حققت نحو ٣٨,٣٪ من إجمالى رؤس الأموال، ثم تأتى السياحة بنحو ١٨,٦٪ ، ثم صناعة الغزل والنسيج بنحو ٧,٤٪ ثم الصناعات الكيماوية بنحو ٧٪ ، والبنوك بنحو ٦٪، ثم الصناعات الغذائية بنحو ٤,٢٪.

ومن المهم أن نشير فى هذا الإطار الى أن المشروعات التى ذكرنا لها قبل قليل ، لن تكن برمتها قيد العمل ، وإنما كان جزءاً كبيراً منها تحت التسجيل وحسب، فحسب نهاية عام ١٩٩١ كان هناك نحو ٢٥٥ مشروع لن تنفذ بالفعل ، كما أن المشروعات التى كانت قد تحت التنفيذ نحو ٢٣٢ مشروع، أى أن إجمالىالمشروعات التى كانت قد بدأت نشاتها نحو ٩٩٠ مشروع إجمالى رؤوس أموال تقدر بنحو ٢١٨,٦ مليون جنيه كان منها ٣٢٩٧ مليون جني بالعملة المحلية ونحو ٣٩٢١,٦٥ مليون جنيه بالعملة الاجنبية.

وبالنظر الى توزيع المشروعات التى بدأت النشاط تفصيلياً، من حيث توزيعها أو من حيث جنسية المساهمية فيها، أو من حيث توزيع الأموال ، أو من حيث الموقع الجغرافى، أوالشكل القانونى،وكذا حسب عدد فرص العمال التى توفرها ، فإنه بالنظر الى الجدول رقم (٤) الذى يكشف على توزيع المشروعات داخل البلاد، نجده يوضح أن إجمالى عدد المشروعات الموافق عليها فى الأنشطة الصناعية نجدها بلغت ٤١٣ مشروع، بإجمالى

رؤوس أموال تقدر بنحو ٣٠٠٤ مليون جنيه ، بلغ حجم المدفوع به بالعملة المحلية نحو ١٩٥٧، أما المدفوع بالعملة الأجنبية فكانت نحو ١٤٠٧ مليون جنيه.

أما بالنسبه لجملة المشروعات الموافق علهيا فى أوجه الأنشطة الصناعية والتى بدأت النشاط نحو ٥٧٨ مشروع، كان جملة رأسمالها نحو ٤٢١٤,٦ مليون جنيه ، كان نصيب العملات المحلية نحو ١٧٠٠ مليون جنيه ونحو ٥١٤,٦ مليون جنيه بالعملة الأجنبية.

ويكشف الجدول أيضاً أن حجم الزيادة فى أعداد المشروعات غير الصناعية بلغت نحو ٥٧٨ مشروع، وحجم المشروعات الصناعية كان نحو ٤١٢ مشروع، فضلاً عن أن هناك إرتفاعاً فى متوسط رأسمال المشروع الواحد غير الصناعى عنه فى المشروع الصناعى.

وينبغى ألا نغفل فى هذا الصدد، أن تزايد حجم المشروعات الموافق عليها فى مجال النشاط غير الصناعى ، يعود الى كلفة المشروعات الصناعية إذا ما قورنت بالأموال التى تنفق على مجالات المناشط غير الصناعية ، أضف الى ذلك طول الفترة الزمنية التى تنفق فى أعداد وتنفيذ المشروعات الصناعية.

وبيد أننا أوضحنا فى السطور الفائتة لتوزيع الأموال فى المشروعات التى بدأت بالفعل نشاطها ، فإننا فى هذا الموضع سوف نشير الى توزيع المشروعات من حيث جنسية المساهمين فإذا كان المصريون والشركات المصرية فى القطاعين العام والخاص قد ساهموا فى إقامة هذه المشروعات، فإن الكثيرين من رعايا الدول العربية والأوربية والولايات

جدول رقم (٤)

إجمالى المشروعات الإستثمارية داخل البلاد والتى بدأت النشاط حتى ١٩٩١/١٢/٣١ موزعا حسب اوجه النشاط الإقتصادى المختلفة ورؤوس الأموال

(القيمة بالألف جنيه)

البيان أوجه النشاط الإقتصادى	عدد المشروعات	رؤوس الأموال			%لرؤوس الأموال بكل نظام			رؤوس الأموال بكل نشاط % للإجمالى العام
		عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالى	عملة محلية	عملة إجنبية	إجمالى	
أوجه الأنشطة الصناعية								
١- صناعة الغزل والنسيج	٢٠	٧٣٨٢٤٧	٢١٠٣٧٠	٩٤٨٦١٧	٧٧.٨	٢٢.٢	١٠٠	١٣.٢
٢- الصناعات الغذائية	٦٠	١١٨٥٧٥	٢٠١٥٩٢	٣٢٠١٦٧	٣٧.-	٦٣.-	١٠٠	٤.٤
٣- الصناعات المعدنية	٤٢	١٦٢٣٢٥	٢٤١٤٥٩	٤٠٣٧٨٤	٤٠.٢	٥٩.٨	١٠٠	٥.٦
٤- الصناعات الهندسية	٤٤	٩٨٨٧٩	١٠٤٧٨٢	٢٠٣٦٦١	٤٨.٦	٥١.٤	١٠٠	٢.٨
٥- الصناعات التعدينية	٣	٤١٤٣	٤١٠٧	٨٢٥٠	٥٠.٢	٤٩.٨	١٠٠	٠.١
٦-صناعات مواد البناء والحراريات	٥٨	٢٤٢٠٢٩	١٢٨٥٠٧	٣٧٠٥٣٦	٦٥.٣	٣٤.٧	١٠٠	٥.١
٧- الصناعات الكيماوية	١٠٠	١٠٢٢١٢	٣١٧٥٦٧	٤١٩٧٧٩	٢٤.٣	٧٥.٧	١٠٠	٥.٨
٨- الصناعات الدوائية	٢٤	٨٨١٥٧	١٣١٨٩٣	٣٢٠٠٥٠	٤٠.١	٥٩.٩	١٠٠	٣.١
٩- الصناعات الخشبية	١١	٤٢٤١٥	٦٦٧٨٠	١٠٩١٩٥	٣٨.٨	٦١.٢	١٠٠	١.٠
إجمالى أوجه الأنشطة الصناعية	٤١٢	١٥٩٦٩٨٢	١٤٠٧٠٥٧	٣٠٠٣٠٣٩	٥٣.٢	٤٦.٨	١٠٠	٤١.٦
أوجه الأنشطة غير الصناعية								
-الزراعة والثروة الحيوانية	٦٣	١٤٩٤٢١	١٥٤٤٢٣	٣٠٣٨٤٤	٤٩.٢	٥٠.٨	١٠٠	٤.٢
٢- الإسكان	٤٨	١٦١٥٩٥	١٠٨٢٥٨	٢٧٤٨٥٣	٦٠.٦	٣٩.٤	١٠٠	٣.٨
٣- المقاولات.	٨٥	٥٧٣٧١	٤٦٧٧٥	١٠٤١٥٤	٥٥.١	٤٤.٩	١٠٠	١.٤
٤- بيوت الخبرة الإستشارية	٢٤	٤٣٥٣	٩٢٣٢	١٣٥٨٥	٣٢.-	٦٨.-	١٠٠	٠.٢
٥- النقل والمواصلات.	٨	١٢١٢	٤٣٤٣٤	٤٤٦٤٦	٢.٧	٩٧.٣	١٠٠	٠.٦
٦- البنوك	٦٨	٣٤٨٤١٤	٥٣١١٤٨	٨٧٩٥٦٢	٣٩.٦	٦٠.٤	١٠٠	١٢.٢
٧- توظيف الأموال	١٤١	٥١٦١٨٣	٥٦٢٦١٤	١٠٧٨٧٩٧	٤٧.٨	٥٢.٢	١٠٠	١٥.-
٨- السياحة	٧٧	٢٤٧٠٦٦	٨٣٧٠٠٨	١٠٨٤٠٧٤	٢٢.٨	٧٧.٢	١٠٠	١٥.-
٩-المستشفيات والمراكز الطبية	٢٦	٨٦٣٩٨	٢٧٤٣٧	١١٣٨٣٥	٧٥.٩	٢٤.١	١٠٠	١.٦
١٠- الخدمات الأخرى	٣٤	٩٤١٧٤	١٦٢٢٣٧	٢٥٦٤١١	٣٦.٧	٦٣.٣	١٠٠	٣.٦
١١- خدمات البترول	٤	٢٨٧٩٠	٣٢٠٣٣	٦٠٨٢٣	٧٤.٣	٤٧.٣	١٠٠	٠.٨
إجمالى أوجه الأنشطة غير الصناعية	٥٧٨	١٦٩٩٩٨٥	٢٥١٤٥٩٩	٤٢١٤٥٩٩	٤٠.٣	٥٩.٧	١٠٠	٥٨.٤

المتحدة والشركات العالمية والحكومات الأجنبية والهيئات الأجنبية والدولية، ساهموا فى ذلك أيضا. والوقوف على ذلك يمكن القول:

أولاً : ساهم المصريون كأفراد ، وكمؤسسات ، أقصد شركات قطاع العام والخاص بتقديم القسط الواسع من رؤوس أموال هذه المشروعات ، حيث وصلت حجم مساهمتهم بنحو ٦٩,٩٪، وكان نسبة الجنسيات العربية بنحو ١٦,٧٪، والجنسيات الأوربية فبلغت مساهمتهم نحو ٧,٨٪، والولايات المتحدة الأمريكية نحو ١٢,٥٪ ، أما باقى دول العالم فبلغت نحو ٥,٢٪.(*)

والمتفحص بعمق لتركز هذه المشروعات يجد أن المساهمة المصرية تمحورت فى مشروعات الغزل والنسيج وتوظيف الأموال والبنوك ومواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية والأسكان، الزراعة والثروة الحيوانية والصناعت الكيماوية والصناعات الغذائية والدوئية. كما وتركزت المساهمات العربية فى مضمار السياحة وتوظيف الأموال والغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيماوية، والبنوك والصناعات المعدنية والزراعة والثروة الحيوانية ومواد البناء والأسكان وكانت المساهمات الأوربية فى إطار الصناعات الكيماوية والبنوك والصناعات الغذائية وتوظيف الأموال والسياحة والدواء والصناعات الهندسية . أما إستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية فكانت من نصيب صناعات الغزل والنسيج والبنوك والدواء والصناعات الكيمياوية والصناعات الهندسية.

(*) يمكن مراجعة الجدول رقم ٢٩ ص ١٤٤، الجدول رقم ٣٠ ص ١٤٥.

ويكشف كلامنا السابق أن الإستثمارات العربية أو الأمريكية قد تخاصمت مع المشروعات البترولية والصناعية الثقيلة، وأنها ضحت إستثمارتها فى الصناعات سريعة الربح والعائد التى تعطى معدلات كبيرة لسرعة دوران رأس المال فضلا عن الإبتعاد عن المخاطرة والتى فى الوقت عينه نجد سوقا رائجة فى المجتمع المصرى.(*)

وبالنظر الى توزيع المشروعات التى بدأت النشاط وفقا للموقع الجغرافى فإن الجدول رقم (٥) يوضح أن محافظة القاهرة قد كان لها نصيب الأسد من حيث حجم المشروع حيث بلغ عدد المشروعات نحو ٣٢٦ مشروع ، بإجمالى رأس مال يقدر بنحو ٢,٩ مليون جنيه ، أى بنسبة ٤٠٪ من جملة رؤس الأموال .وتأتى محافظة الجيزة فى المرتبة الثانية حيث بلغ حجم المشروعات نحو ١٦٥ مشروع، بنحو ٠,٩ مليار جنيه ، ١٣,٥٪ من حجم رؤوس الأموال. أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب محافظة الإسكندرية حيث بلغ حجم المشروعات نحو ٧٤ مشروعاً، بإجمالى رأس مال يقدر بنحو ١,٢ مليار جنيه وكانت بنسبة نحو ١٧,١٪ من جملة رؤس الأموال ثم تأتى فى ن المرتبة الرابعة محافظة القليوبية التى حققت نحو ٥٦ مشروع ، برأس مال قدره ٢,٣ مليار جنيه بنحو ٣٢٪ من إجمالى رؤوس الأموال. وبنظره أخرى، فإننا يمكن القول أن نصيب محافظة القاهرة الكبرى (القاهرة – الجيزة– القليوبية) كان حجم المشروعات نحو

(*) ينبغى ملاحظة تفاوت الأنشطة فى حجم الإستثمار يتضح فى المشروعات والتى قد ترجع الى تفاوت كمية الربح المقدر لها. فضلا عن سرعة عودة رأس المال ودورانه فى أى منها.

جدول رقم (٥)

توزيع إجمالي رؤوس الأموال للمشروعات التي بدأت النشاط داخل البلاد حتى ١٩٩١/٢١/٣١ موزعاً محافظات حسب موقع المشروعات (*)

(رأس المال بالألف جنيه مـ

البيان / الموقع	عدد المشروعات: المتوفر لها بيان رأس المال	عدد المشروعات: الغير متوفر لها بيان راس المال	عدد المشروعات: الإجمالي	إجمالي رؤوس الأموال للمشروعات المتوفر لها رأس المال	% للإجمالي العام لرؤوس الأموال
القاهرة	٣٢٥	١	٣٢٦	٢٨٨٩٦٦٣	٤٠,٠
الجيزة	١٦٤	ـ	١٦٥	٩٧١٢٦٤	١٣,٥
القليوبية	٥٦	ـ	٥٦	٢٣٠٣٦٦	٣,٢
الإسكندرية	٧٤	ـ	٧٤	١٢٣٧٧١٠	١٧,١
السويس	١١	ـ	١١	٢٤٩٨٥١	٣,٥
الإسماعلية	٣٥	ـ	٣٥	١٧٤٥٤١	٢,٤
بور سعيد	٨	ـ	٨	٤٠٣١٢	٠,٦
قنا وأسوان	١٣	ـ	١٣	٢٣٠١٩٤	٣,٢
البحر الأحمر	٢	ـ	٢	١٦٧٠٠	٠,٢
البحيرة	٥	ـ	٥	١٢٨٨٥	٠,٢
الشرقية	١٣	ـ	١٣	٢٣٩٧٥	٠,٣
الغربية	٩	ـ	٩	٤٧١٩٤	٠,٦
الدقهلية	٦	ـ	٦	٣١٣٠٠	٠,٤
المدن الجديدة	١٣١	ـ	١٣١	٦٨٣٦٩٢	٩,٥
باقى الجمهورية	٤٠	ـ	٤٠	١٨٤٤٠٠	٢,٦
غير مبين	٩٦	ـ	*٩٦	١٩٤٥٧٦	٢,٧
الإجمالى العام	٩٨٨	٢	٩٩٠	٧٢١٨٦٢٣	١٠٠

(*) تشمل ٨٥ مشروع مقاولات ، ٤ مشروعات خدمات بترول

٥٤٧ مشروع، وهذا يعنى إستمرار صورة المركزية حتى فىقيام المشروعات، والذى يعود فى تصورنا الى تركز وجود الوزارات وتوافر الخدمات والمرافق فى هذه المحافظات، أضف الى ذلك سهولة الإتصال جغرافياً بين هذه المحافظات الثلاث.

ومن الجدول رقم (٥) أيضاً، يتضح أن عدد المشروعات التى أقيمت بالمرافق الجديدة (العاشر من رمضان ، والسادات ، السادس من إكتوبر والعامرية الجديدة) بلغت نحو ١٣١ مشروع، وبلغ حجم رأس المال فيما نحو ٦ مليار جنيه ، أى بنسبة ٩,٥٪من إجمالى الأموال المستثمرة، وهذا يعكس بصوره لا فته للنظر ، مدى توافد وإقبال المستثمرين على العمل بهذه المناطق ، نتيجة لتوفر مقومات الإستثمار من جانب، وما تقدمه الحكومة من دعم لهذه المناطق، فضلاً عن توفير البنية الأساسية اللازمة لعملية الإستثمار وكذا الإعفاءات الضريبية ورخص الأراضى...الخ.

إن المتأمل فى طبيعة الخريطة التوزيعية الجغرافية لهذه المشروعات، يستطيع أن يضع يدية بسهولة على عدم وجود مشروعات كثيرة فى محافظات كثيرة من محافظات الجمهورية. وهذا يعنى من وجهة نظرنا ، أن صورة المركزية المصرية فى أبهى صورها تلك التى تتجلى عن المسيرة الألفية حتى الآن . وهذا يعنى أن المستثمر دائما ما يفضل المناطق المتخمة بالخدمات وعناصر الإنتاج اللازمة (المواد الخام- الطاقة - قوة العمل - السوق) والقرب من مركز الحكم.

وفيما يتصل بالشكل القانونى للمشروعات التى أقيمت وبدأت نشأتها، فإنه يتضح لنا أن هذه المشروعات تباينت فى أشكالها القانونية ، فعلى الرغم من وجود شركات إرتبطت ملكيتها بأشخاص معينة، فإن هناك

مشروعات أخرى أرتبطت بشركات أجنبية موجودة خارج القطر المصرى لذا نجد أن معظم الشركات ذات المسئولية المحدودة أو الخدمات المساهمة، إما أخذت شكل التضامن أو التوصية البسيطة، وامام مثل هذا نجد أن هذه الأشكال تصيب فيها شكل الشركة بالتوصية بالأسهم.

وإزاء هذه الأشكال، فإن تحديدها وفقا لأحجامها وعددها ، يمكن القول أن العدد الإجمالى الذى بلغ نحو ٩٩٠ مشروع كان فيها نحو ٢٩١ مشروع أخذت شكلاً من أشكال مشروعات الأشخاص (فردية تضامن ، توصية بسيطة) ونحو ٦٦٤ مشروع أخذ شكل مزوعات الأموال (مسئولية محدودة، مساهمة)، ونجد ٣٥ فروع عبارة عن فروق لشركات أجنبية . ووفقا للتراتب ، فإن الشركات المساهمة تأتى فى المرتبة الأولى إذا بلغت نسبتها نحو ٧٩,٥٪ من جملة روؤس الأموال، ثم تأتى الشركات بالتوصية البسيطة بنحو ٨٪ والمشروعات الفردية بنحو ٧,٧٪، والفروع الأجنبية بنحو ١٢,١٪، ثم شركات التضامن بنحو ١,٤٪، ثم جاءت فى المرتبة الأخيرة الشركات ذات المسئولية المتحدودة بنحو ١,٣٪ إن هذه النسبه التى سقناها توا توضيح بصورة صادقة حجم المشروعات من جانب ،ومن جانب آخرمدى ضخامة المشروعات.

أما من حيث حجم العمالة المشكلة فى هذه المشروعات، فنجد أن الفرص التى يقدر بها أن تتوافر أمام قوة العمل، نحو ١٦٧٩٩١ فرصة عمل ، فيها ١٪ للأجانب والباقى للمصريين . كما بلغت إجمالى الأجور المقدرة سنوياً لإجمالى المشروعات نحو ٨٢,٧ مليون جنيه مصرى ، يدفع منها نحو ٢٥٠,٩ مليون جنيه للمصريين ، ونحو ٣١,٨ مليون جنيه مصرى سنوياً، بينما يقدر للأجانب بنحو ١٨٤١١ جنيه سنوياً. وثمة

ملاحظة جديرة بالإعتبار فى هذا الصدد ألا وهى إرتفاع متوسط أجر الأجنبى عن المصرى ، ذلك الذى يعود الى نوعية العامل الأجنبى وخبرته فضلا عن تقدير الأجنبى الذى يملك المشروع لأجورهم . ومن المهم أن نسوق ملاحظة جديدة بالإهتمام أيضا فى هذا الصدد، تلك التى تتعلق بارتفاع متوسط الأجر السنوى للعامل فى بعض المناشط مثل خدمات البترول وصناعات الدواء وبيوت الخبرة الإستشارية .(*)

ثالثاً : موقف المشروعات الخاصة بالمناطق الحرة

ينبغى أن نشير فى فاتحة هذا الجزء الى أن المناطق الحرة العامة والخاصة التى أشرنا إليها فى موضع سابق من هذا الفصل ،كانت قد أقيمت فى محافظات من محافظات الجمهورية وهى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس وقد أنشأت وفقاً للأسباب التالية :

أولاً : القسط الأعظم من هذه المحافظات هى محافظات تطل على البحار وقناة السويس حيث يسهل حركة التجارة العالمية وعمليات التبادل التجارى، فضلاً عن قيام عمليات التصدير والإستيراد.

ثانياً : قيام هذه المناطق فى محافظات تتمتع بسهولة حركة النقل ،وكذا وقوع بعضها فى المناطق الصحراوية ، التى يمكنها توفير العمالة، مثل المنطقة الحرة فى القاهرة (مدينة نصر) والعامرية .

وبالنظر الى جملة المشروعات التى تم الموافقة عليها فى مثل هذه الأماكن- أقصد المناطق الحرة العامة والخاصة- نجدها بلغت نحو ٣٠٣

(*) راجع أيضا الجدول رقم ٣١،ص ١٨٠.

مشروع، بجملة رؤوس أموال تقدر بنحـو ١٤٤٢ مليـون جنيـه ، كـان منهـا نحو ٠,٣٪ من العملة المحلية ، ونحو ٩٩,٧٪ من العملـة الأجنبيـة. لقد بلـغ عدد المشروعات الموافق عليها وفق نظام المناطق الحرة نحو ٤٧مشروعا، وكـان إجمـالى رؤوس أموالهـا نحـو ٧٩٧,٥ مليـون جنيـه وهـى تمثـل ٥٥,٣٪من جملة رؤوس الأموال . أما نصيب المشروعات فـى المنـاطق الحرةالعامة فقد كان عددها نحو ٢٥٦مشروعاً، بجملةرأس مـال يقدر بنحـو ٦٧٧,٥ مليون جنيه ، أى بنسبة ٤٤,٧٪ من جملة رؤوس الأموال. (إنظر الجدول رقم (٦))

وبيد أن ما سبق يمثل الموقف العام للمشروعات فى المنـاطق الحـرة ، فإن المشروعات التى بدأت النشاط فيها، فقد بلغ عددها نحو ٢١٤مشـروعا، كان جملة رؤوس أموالها نحو ١٢٠٨مليون جنيه كان منها ٣,٩مليون جنيـه بالعملةالمحليـة، والبـاقى بالعملـة الأجنبيـة ، وإذا أغمضنـا عينينـا عـن المشروعات كلها وركزنا النظر على المشروعات التـى بـدأت النشـاط فعلا فى ضوء تبعيتها للمحافظات وأوجه النشاط الإقتصـادى والشكل القـانونى ، وحسب جنسـية المسـاهمين ، وحسـب فـرص العمالـة، فإننـا نـرى أنـه وفقـاً لضوء تبعيتها للمحافظات ، يتضح أن المنـاطق الحـرة الخاصـة التـى بـدأت النشاطات كانت محافظة الإسكندرية تحتـل المرتبـة الاولـى إذ حققت نحـو ١٦مشروعاً كان جملة رأسمالها نحو ٢٦٩,٣ مليون جنيه، ثم تـأتى القـاهرة فى المرتبة الثانية بأقل مشروعاً عنها، وكان جملة رأسمالها نحـو ٤٥٥,٥ مليـون جنيـه، ثـم تـأتى السـويس فـى المرتبـة الثالثـة إذ حققـت نحـو ٦ مشـروعات، كـان جملـة رأس مالهـا نحـو.٣٨,٨ مليـون جنيـه ، ثـم حقـت

جدول رقم (٦)

إجمالى المشروعات الموافق عليها حتى ١٩٩١/١٢/٣١ للعمل بنظام المناطق الحرة العامة والخاصة موزعا حسب بالنظام الذى تتبعه

القيمة بالألف جنيه مصرى

البيان النظام الذىتتبعه المشروعات	عدد المشروعات	رؤوس الأموال			%لرؤوس الأموال بكل نظام			رؤوس الأموال كل نظام % للإجمالى العام
		عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالى	عملة محلية	عملة إجنبية	إجمالى	
مناطق حرة خاصة	٤٧	١٧٩٩	٧٩٥٦٨٩	٧٩٧٤٨٨	٠,٢	٩٩,٨	١٠٠	٥٥,٣
مناطق حرة عامة	٢٥٦	٢٥٢٣	٦٤١٩٩٥	٦٤٤٥١٨	٠,٤	٩٩,٦	١٠٠	٤٤,٧
إجمالى المناطق الحرة	٣٠٣	٤٣٢٢	١٤٣٧٦٨٤	١٤٤٠٠٦	٠,٣	٩٩,٧	١٠٠	١٠٠

محافظة بورسعيد المرتبة الأخيرة بنحو مشروعين كان جملة رأسمالها نحو ٠,٤ مليون جنيه .

وفى هذا الصدد ، نجد أن جملة المشروعات فى المناطق الحرة العامة التى بدأت النشاط (انظر الجدول رقم (٧)) وبلغت نحو ١٧٥ مشروعا كان رأس مالها نحو ٤٤٣,٩ مليون جنيه ، منها ٢,١ مليون جنيه بالعملة المحلية، ونحو٤٤١,٨ مليون جنيه بالعملة الأجنبية. وبترتيب هذه المشروعات نجد أن ترتيب المحافظات كان على النحو التالى. كانت محافظة الإسكندرية فى المرتبة الأولى بنحو ٦٦ مشروعاً وجملة رأسمالها فنحو ٢٣٠,٩ مليون جنيه، ثم محافة بورسعيد بحوالى ٦٢ مشروعا وجملة رأسمالها يقدر بنحو ١٤١,١ مليون جنيه، ثم محافظةالقاهرة بنحو ٢٤ مشروعا وجملة رأسمالها حوالى ٥٥ مليون جنيه، ثم تأتى السويس فى المرتبة الأخيرة بعدد ٢٣ مشروعاً بجممة رأسمال يقدر بنحو ١٧,١ مليون جينه. وأحرى بنا أن نلاحظ فى هذا الصدد أن متوسط رأسمال المشروع فى المناطق الحرة الخاصة كان يفوق بكثير مشروعات المناطق الحرة العامة.

وبالتعريج على توزيع مشروعات المناطق الحرة التى بدأت النشاط حيث أوجه النشاط الإقتصادى يتكشف لنا أن معظم رؤوس الأموال مشروعات المناطق الحرة الخاصة كان ينصب بصورة أساسية فى قطاعات التجارة والمال بنحو ٥٥,٦٪، وكان نصيب الخدمات نحو ٣٦,٩٪ أما بالنسبه للإستثمرات الخاصة فىالمناطق الحرة ، نجدها تمحورت فى منطقة القاهرة فى قطاع التجارة والمال بنسبة ٩٣,٤٪، وفى الإسكندرية كانت فى قطاع الخدمات بنحو ٩٨,٩٪، وفى بورسعيد خاصة فى قطاع الخدمات

جدول رقم (٧)

إجمالى المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحرة والتى بدأت النشاط حتى ١٩٩١/١٢/٣١. حسب المناطق ورؤوس الأموال الإجمالية.

القيمة بالألف جنيه

البيان / المناطق الحرة	عدد المشروعات	روؤس الأموال			%لروؤس الأموال بكل منطقة			روؤس الأموال لكل منطقة % للإجمالى العام
		عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالى	عملة محلية	عملة إجنبية	إجمالى	
أ المناطق الحرة الخاصة								
القاهرة	١٥	١٦٦٦	٤٥٣٨٠٢	٤٥٥٤٦٨	٠.٤	٦٩.٦	١٠٠	٣٧.٧
الإسكندرية	١٦	--	٢٦٩٣١٩	٢٦٩٣١٩	--	١٠٠	١٠٠	٢٢.٣
بور سعيد	٦	--	٤٥٨	٤٥٨	--	١٠٠	١٠٠	٠
السويس	٦	١٣٣	٣٨٦٥٥	٣٨٧٨٨	.٣	٩٩.٧	١٠٠	٣.٢
الإسماعلية	--	--	--	--		--	--	--
إجمالى المناطق الحرة الخاصة	٣٩	١٧٩٩	٧٦٢٢٣٤	٧٦٤٠٣٣	٠.٢	٩٩.٨	١٠٠	٦٣.٢
المناطق الحرة العامة								
القاهرة	٢٤	٢٤٣	٥٤٧٢٨	٥٤٩٧١	٠.٤	٩٩.٦	١٠٠	٤.٦
الإسكندرية	٦٦	١٤٠	٢٣٠٧٢٢	٢٣٠٨٦٢	•	١٠٠	١٠٠	١٩.١
بور سعيد	٦٢	١٣٨٧	١٣٩٦٧٤	١٣٩٦٧٤	١.-	١٠٠	١٠٠	١١.٧
السويس	٢٢	٣٤٥	١٦٧١٨	١٦٧١٨	٢.-	١٠٠	١٠٠	١.٤
الإسماعلية	--	--	--	--	--	--	--	--
إجمالى المناطق الحرة العامة	١٧٥	٢١١٥	٤٤١٨٤٢					
الإجمالى العام للمناطق الحرة	٢١٤	٣٩١٤	١٢٠٤٠٧٦	١٢٠٧٩٩٠	٠.٣	٩٩.٧	١٠٠	١٠٠

بنجو ١٠٠٪، فى السويس نجدها تركزت فى الصناعات المعدنية بنحو ٦٧,١٪. ويمكن لنا أن نضيف هنا، أن معظم إستثمارات المنطقة الحرة العامة نجد أنها فى القاهرة تركزت بنحو ٣٠,٤٪ فى قطاع الصناعات الغذائية ، وفى قطاع الغزل والنسيج بنحو ١٧,٧٪ ، والصناعات الكيماوية بنحو ١٦,٨٪ والتخزينية بنحو ١٤,٩.

أما فى المنطقة الحرة العامة فى الإسكندرية ، فكانت فى قطاع التخزين ٨٤,٣٪ والصناعات الغذائية ٧,٨٪ وفى بور سعيد كانت الإستثمارات تتركز فى قطاع التخزين بنحو ٦٧,٧٪ والخدمات ١٩,٥٪، وفى السويس تركزت الإستثمارات فى التخزين من ٤٤,٤٪ ، والصناعات الكيماوية ٤٠,٣٪ ، أما الصناعات الهندسية فكانت ١٥,٣٪. وبصفة عامة من كل ما سبق أن معظم إستثمرات المناطق الحرة كانت تتمحور بشكل أساسى فى القطاعات التالية : قطاع التجارة والمال ٣٥,٢٪ والتخزين ٢٦,٤٪ والخدمات ٢٦,٢٪ أما النسبه الباقية ، فإنها تتوزع بين المناشط الإقتصادية المختلفة(*)

وللوقوف على توزيع مشروعات المناطق الحرة من حيث الشكل القانونى، فمن الجدول التالى الذى يكشف عن توزيع الأشكال القانوينة للمناطق الحرة يمكن لنا أن نشير الى بعض الملاحظات الهامة وهى:

أولاً: من حيث الحجم فإن المشروعات التى بدأت النشاط فعلا ووفقاً للشكل القانونى ، يتضح أن نسبة كبيرة من المشروعات تأتى وفق شكل خاص من شركات الأفراد أوالمشروعت الفردية ، إذ هنا نحو ٤٣

(*) راجع الجدول رقم ٣٢،ص ١٨٢.

مشروعا تعمل وفق المشروعات الفردية ونحو ٤٢ مشروعا تأتى وفق نمط التوصية البسيطة، ونحو ٣٨ مشروعا من نصيب فروع المشروعات الأجنبية والمصرية ، ونحو ١٥ مشروعا كان من نصيب الشركات الماسهمة أما الشركات التى جاءت وفق شكل الشركات ذات المسئولية المحددة فكان نصيبهما من المشروعات نحو ١٣ مشروعا.

ثانياً: من الجدول ذاته يتضح أن الجزء الأكبر من المشروعات القائمة فى المناطق الحرة الخاصة كان من نصيب الشركات المساهمة ومشروع الشركات المصرية والأجنبية أما فى المناطق الحرة العامة فكانت تتركز فى المشروعات الفردية وشركات التوصية البسيطة والتضامن ومشروع الشركات الأجنبية والمصرية والشركات المساهمة .

ثالثا: يتمحور جزء كبير من رؤوس الأموال فىالمشروعات المقامة فى المناطق الحرة التى تأخذ شكل المساهمة إذ بلغ نصيبها من حجم رؤوس الأموال بنحو ٦٣,٦٪، أما الشركات الأجنبية والمصرية فكان نصبيها نحو ١١,١٪، وكان نصيب الشركات ذات المسئولية المحدودة نحو ٩,٤٪.

رابعا: وإذا كنا قد تحدثنا عن نصيب المشروعات - بشكل عام - من رؤوس الأموال فى البند السايق فإن بالنسبه لتركز رؤوس الأموال فى مشروعات المناطق الحرة الخاصة، فكانت للشركات المساهمة نحو ٨٣٪، والشركات ذات المسئولية المحدودةبنحو ٩,٣٪ وفروع الشركات الأجنبية والمصرية بنو ٥,٧٪ أما بالنسبه لتركز رؤوس الأموال فى المناطق الحرة الخاصة، فنجد أن الشركات المساهمة حظيت بنصيب ٣٠,٣٪ ، المشروعات ذات التوصية البسيطة بنحو

إجمالي مشروعات المناطق الحرة الخاصة والعامة والتي بدأت النشاط حتى ١٩٩١/١٢/٣١ موزعة حسب الشكل القانوني للمشروعات

القيمة : بالألف جنيه مصري

البيان	أعداد المشروعات							إجمالي	% لإجمالي رؤوس الأموال بكل منطقة					
		مشروعات أشخاص			شركات أموال		فروع	رؤوس	مشروعات أشخاص			شركات أموال		فروع
المناطق الحرة	إجمالي	فردية	تضامن	توصية بسيط	مسئولية محدودة	مساهمة	أجنبية ومصرية	الأموال	فردية	تضامن	توصية بسيط	مسئولية محدودة	مساهمة	أجنبية ومصرية
أ - المناطق الحرة الخاصة:										--				
١ - القاهرة	١٥	١	--	--	--	٧	٧	٤٥٥٤١٨	١,٢	--	--	--	٦٦,١	٢,٢
٢ - الإسكندرية	١٦	١	--	١	٣	١٢	--	٢٦٩٣١٩	٠,٥	--	٠,٦	٢٦,١	٧٢,٨	--
٣ - السويس	٩	١	--	--	١	١	٣	٣٨٧٨٨	١٢,٠	--	--	١,٤	٠,٢	[illegible]
٤ - بور سعيد	٢	-	--	١	--	--	١	٤٥٨	--	--	٨٥,٦	--	--	١٤,٤
٥ - الإسماعيلية	-	-	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
إجمالي المناطق الحرة الخاصة	٣٩	٣	--	٢	٣	٢٠	١١	٧٦٤٠٣٣	١,٧	--	٣	٩,٣	٨٢,٠	٥,٧
ب - المناطق الحرة العامة:														
١ - القاهرة	٢٤	٦	٤	٣	٣	٥	٣	٥٤٩٧١	١٩,٨	١١,٠	١٧,٣	١٥,٤	١٩,٦	١٦,٩
٢ - الإسكندرية	٦٦	١٠	٨	١٨	٧	١١	١٢	١٣٠٨٦٢	٢,٨	٥,٩	٢٩,٨	١٤,٩	٢٤,٥	٢٦,١
٣ - بور سعيد	٦٢	١٥	١٧	١٥	--	٥	١٠	١٤١٠٦١	٨,٠	١٣,٤	١٦,٨	--	٤٦,١	١٥,٧
٤ - السويس	٢٣	٦	٦	٤	--	٢	٢	١٧٩٣	٢١,٠	١٨,٠	٥,٦	--	١٢,١	٤٣,٣
٥ - الإسماعيلية	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
إجمالي المناطق الحرة العامة	١٧٥	٤٠	٣٥	٤٠٠	١٠	٢٣	٢٧	٤٤٣٩٥٧	٧,٣	٩,٤	٢٣,٣	٩,٦	٣٠,٣	٢٠,٢
الإجمالي العام للمناطق الحرة	٢١٤	٤٣	٣٥	٤٢	١٣	٤٣	٣٨	١٢٠٧٩٩٠	٣,٨	٣,٤	٨,٧	٩,٤	١٢,٦	١٦,١

٢٣,١٪، ومشروع الشركات الأجنبية والمصرية فكان نصيبهما نحو ٢٠,٢٪.

خامساً: وبالنسبه لتركز رؤوس الأموال في المناطق الحرة، نجد أن جزءا كبيرا منها ينصب بالأساس فى المناطق الحرة بالقاهرة قد أخذت الشركات المساهمة نحو ١٩,٦٪، والمشروعات ذات التوصية البسيطة بنحو ٢٩,٨٪ والشركات المساهمة بنحو ٢٤,٥٪، ومشروع الشركات الأجنبية والمصرية بنحو ٢٢٪. وفى بور سعيد نجد أن شركات المساهمة والمشروعات ذات التوصية البسيطة وفرع الشركات الأجنبية والمصرية والمشروعات ذات التضامن كان نصيبها على التوالى نحو ٤٦,١٪ ، ١٦,٨٪ ، ١٥,٧٪ ١٣,٤٪. أما فى محافظة السويس فكانت المشروعات التى حظيت بالنصيب الأوفر على التوالى، الشركات الأجنبية والمصرية، والمشروعات الفردية، ومشروعات التضامن بنصيب ٤٣,٣٪ ، ٢١٪، ١٨٪.

سادسا: ويوضح الجدول ذاته أيضاً أنه بالنسبه لإستثمارات المنطقة الحرة الخاصة نجد أنه فى القاهرة أخذت الشركات المساهمة نحو ٧٢,٨٪ ، والمسئولية المحدودة نحو ٢٦,١٪، وفى بور سعيد تأتى المشروعات ذات التوصية البسيطة بنحو ٨٥,٦٪ وفى بورسعيد تأتى المشروعات ذات التوصية البسيطة بنحو ٨٥,٦٪، ثم فىالسويس تأتى المشروعات التى هى فروع للشركات الأجنبية والمصرية بنحو ٨٠,٩٪.(*)

(*) راجع الجدول رقم ٣٣، ص ١٤٧

وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق الى توزيع المشروعات المناطق الحرة التى بدأت النشاط وفقاً لنوع النظام الذى تتبعة وتبعاً للمحافظات فإنه ينبغى لنا أن نوضح فى هذا الإطار حتى تكتمل الصورة توزيع المشروعات وفقا لنوعية جنسية المساهمين ومدى توفر فرص العمل. وفى ذلك يمكن القول وفقا لنوعية جنسية المساهمة نجد أن المصريين والعرب ومواطنى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية الى جانب مجموعة الأفراد والهيئات الدولية قد ساهموا فى تقديم رؤوس أموال مشروعات المناطق الحرة. ولتوضيح مقدار مساهمة جنسية المساهمين، فإنه يتضح من الجدول التالى ما يلى:

أولاً: أن إجمالى عدد المشروعات المقامة فىالمناطق الحرةالعامة والخاصة نحو ٢١٤ مشروعاً، بلغ جملة رؤوس أموالها نحو ١٢٠٨ مليون جنيه ، كان نصيب المصريين فيها نحو ٢٩,٨٪، بلغ نصيب الجنسيات العربية حوالى ٤١,٦٪، كما حققت الجنسية الأمريكية نحو ٦,١٪، أما بقية الدول الأوربية فكانت مشاركتها بنحو ٣,٩٪ . مما تقدم يتضح لنا بصورة لا ريب فيها أن المصريين والعرب قدموا الجزء المتعاظم من حجم رؤوس الأموال.

ثانياً: قدمت الجنسيات العربية نحو ٥٣,٥٪ من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى مشروعات المناطق الحرة الخاصة، وهى بذلك تحتل المرتبة الأولى، ثم يأتى فى المرتبة الثانية رؤوس الأموال المقدمة من المصريين، إذ حققت نسبة تقدر بنحو ٢٩,١٪ ، ثم الولايات المتحدة بنسبة ٤٣٪، أما الدول الأوروبية والجنسيات الأخرى من العالم فقدمت نحو ١٣,١ (الدول الأوروبية ٣,١٪ وبقية الجنسيات ١٠٪)

جدول رقم (٩)

النسبه المئوية لتوزيع رؤوس أموال مشروعات المناطق الحرة الخاصة العامة والتى بدأت النشاط حتى ١٩٩١/١٢/٣١ موزعا حسب الجنسية

القيمة بالألف جنيه مصرى

البيان / المناطق الحرة	عدد المشروعات	إجمالى رؤوس الأموال*	الجنسيات ٪ لإجمالى رؤوس الاموال بكل منطقة: مصرى	عربى	أوربى	أمريكى	باقى دول العالم	إجمالى	رؤوس الأموال بكل منطقة ٪ للإجمالى العام
أ المناطق الحرة الخاصة									
١ القاهرة	١٥	٤٥٥٤٦٨	٧,٧	٨٧,٢	٢,٥	١,٤	١,٢	--	٣٧,٧
٢ الإسكندرية	١٦	٢٦٩٣١٩	٦٩,١	١,٨	٢,٥	٠,١	٢٦,٥	--	٢٢,٣
٣ بور سعيد	٢	٤٥٨	٨٥,٦	--	--	١٤,٤	--	--	*
٤ السويس	٦	٣٨٧٨٨	١,١	١٧,-	١٤,٨	٦٧,١	--	--	٣,٢
إجمالى المناطق الحرة الخاصة	٣٩	٧٦٤٠٣٣	٢٩,١	٥٣,٥	٣,١	٤,٣	١٠,٠		٦٣,٢
ب المناطق الحرة العامة									
١ القاهرة	٢٤	٥٤٩٧١	٥٧,٩	١٤,٢	٥,١	١١,٤	١١,٤	--	٤,٦
٢ الإسكندرية	٦٦	٢٣٠٨٦٢	-.٧٠	١٣,-	٤,١	١٠,٦	٢,٣	--	١٩,١
٣ بور سعيد	٦٢	١٤١٠٦١	٣٨,٩	٣٩,٥	٧,٨	٧,٦	٦,٢	--	١١,٧
٤ السويس	٢٣	١٧٠٦٣	٥٦,٥	٢,٨	--	--	٤٠,٧	--	١,٤
إجمالى المناطق الحرة العامة	١٧٥	٤٤٣٩٥٧	٥٨,١	٢١,٢	٥,٣	٩,٣	٦,١	--	٣٦,٨
إجمالى المناطق الحرة	٢١٤	١٢٠٧٩٩٠	٣٩,٨	٤١,٦	٣,٩	٦,١	٨,٦	--	١٠٠

(*) قمنا هنا بحساب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية معا .. حول الفصل بينهما راجع الجدول رقم (٢٠) من المصدر المذكور الذى إستندنا إليه فى هذا الفصل ص ١٤٧.

ثالثا: يشارك المصريون بنسبة ٥٨,١٪ من جملة الـرؤوس المقدمـة لإقامـة المشروعات فى المناطق الحرة العامة ، ثم قدمت الجنسيات العرب نحو ٢١,٢٪ ثم الجنسية الأمريكية بنسبة٩,٣٪، والدول الأوربية كـان نصيبها نحو ٥,٣٪، وباقى دول العالم فكانت مساهمتهم بنحو ٦,١٪.

أما بالنسبه لتوزيع مشروعات المناطق الحرة حسب فرص العمالة المتوقع أن توفرها ،فإن الجدول رقم (١٠) يكشف لنا ما يلى :-

أولاً: أن المقدر لهذه المشروعات أن تقدم نحو ٤٥٣٤ فرصة عمل، وأن يدفع بها نحو ٤١ مليون جنيه.

ثانياً: أنه بينما بلغ عدد مشروعات المناطق الحرة الخاصة نحو ٣٩ مشروعاً، فإنها سوف توفر ٦٣٧٢ فرصة عمل . وفى الوقت الذى بلغ فيه عدد مشروعات المناطق الحرة العامة نحو ١٧٥ ، فإنها سوف توفر ٨١٦٢ فرصة عمل.

ثالثاً: يتضح من الجدول الفائت الذكر، إرتفاع متوسط الأجر السنوى للعامل المصرى فى المناطق الحرة الخاصة عنه فى المناطق العامة. وكذا من الملاحظ إرتفاع متوسط الأجر السنوى المقدر للعامل الأجنبى عنه فى المناطقالحرة العامة الخاصة.(*)

وفى ختام هذا الفصل، وفى ضوء ما قدمناه فى الصفحات السابقة ، فإنه يمكننا أن نخلص الى مايلى :-

١- عملت الدولة بكل ما تملك من قوى على تهيئة المناخ المناسب قانونيا وإداريا وسياسيا لتحفيز رؤوس الأموال الأجنبية والعربية والمصرية

(*) للمزيد حول ذلك راجع أيضا الجدول رقم (٣٥) من المصدر الذى سبق أن أشرنا إليه

جدول رقم (١٠)

إجمالى فرص العمالة المقدرة وإجمالى الأجور المقدرة التى سوف توفرها مشروعات المناطق الحرة الخاصة والعامة التى بدأت النشاط حتى ١٩٩١/١٢/٣١.

البيان	عدد	إجمالى عدد	% لعدد فرص العمالة المقدرة			عدد فرص	الاجور السنويه بالالف جنيه مصرى			متوسط الأجر السنوى للعامل بالجنية		
المناطق	المشروعات	فرص العمالة المقدر	محلى	أجنبى	إجمالى	العمالة بكل منطقة % لإجمالى الماطق	مصريون	أجانب	إجمالى	مصرى	أجنبى	إجمالى
١- المناطق الحرة الخاصة												
١- القاهرة	١٥	٢٨٤٩	٩٧,٧	٢,٣	١٠٠	١٩,٦	٥٨٤١	٢٦٩	٦١١٠	٢٠٩٨	٤١٣٨	٢١٤٥
٢- الإسكندرية	١٦	٢٦٧٥	٩٥,٥	٤,٥	١٠٠	١٨,٤	١٢٣١٢	٣٦٧	١٢٦٧٩	٤٨١٩	٣٠٥٨	٤٧٤٠
٣- بور سعيد	٢	٧١	٩٨,٦	١,٤	١٠٠	٠,٥	١٥٥	٨	١٦٣	٢٢١٤	٨٠٠	٢٢٩٦
٤- السويس	٦	٧٧٧	٨٦,٩	١٣,١	١٠٠	٥,٣	٦٧٥	١٠٢	٣٠٤	٣٠٢٨	١٢٠٨٨	٤٢١٨
إجمالىالمناطق الحرةالخاصة	٣٩	٦٣٧٢	٩٥,٥	٤,٥	١٠٠	٤٣,٨	١٨٩٨٣	٧٤٦	١٩٢٥٦	٣١٢٠	٢٥٩٠	٣٠٢٢
ب- المناطق الحرة العام												
١- القاهرة	٢٤	٢١١٣	٩٥,٠	٥,٠	١٠٠	١٤,٥	٥٥٩٩	٨٤٢	٦٤٤١	٢٧٨٨	٨٠١٩	٣٠٣١٨٨
٢- الإسكندرية	٦٦	٣١٩٤	٩٣,٨	٦,٣	١٠٠	٢٢,٠	٨٣١٩	١٨٦٢	١٠١٨١	٢٧٧٧	٩٤٠٤	١٧٢٨
٣- بورسعيد	٦٢	٢٤٢٥	٩٤,٨	٥,٢	١٠٠	٣٥٨٦	٣٥٨٦	٦٥	٤١٩١	١٥٦٠	٤٨٠٢	٢٢٤٢
٤- السويس	٢٣	٤٣٠	٩٥,٣	٤,٧	١٠٠	٧٠٩	٧٠٩	٢٥٥	٩٦٤	١٧٢٩	١٢٧٥٠	
إجمالى المناطق الحرة العامة	١٧٥	٨١٦٢	٩٤,٥	٥,٥	١٠٠	٥٦,٢	١٨٢١٣	٣٥٦٤	٢١٧٧٧	٢٣٦١	٧٩٣٨	٢٦٦٨
جملى المناطق الحرة	٢١٤	١٤٥٣٤	٩٤,٩	٥,١	١٠٠	١٠٠	٣٧١٩٦	٤٣١٠	٤١٠٣٣	٢٦٩٦	٥٨٤٨	٢٨٢٣

لتوفير التمويل اللازم لقيام وإنشاء المشروعات الإقتصادية اللازمه لدفع العملية التنموية والعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمشروعات وتحقيق الإكتفاء الذاتى لكل ما يحتاجه المجتمع المصرى من إستهلاك وتوفر المزيد من فرص عمل أمام القوى العاملة وذلك لتحسين مستواها المادى والتقنى معا، وبتصحيح وضع مسار الإقتصاد المصرى وكذا ميزان المدفوعات والتوازن فى الموازنة العامة، وتحسين أوضاع الجنيه المصرى فى أسواق النقد العالمية ، وأنهاء الإعتماد على الدولة فى كل شيء، وإعطاء المبادرات للقطاع الخاص.

٢- أن هناك فروقاً واضحة بين ماتم الموافقة عليه من مشروعات، وما تم فعلاً من نشاط لبعض المشروعات. إن ذلك هو ما يوضحه من فعل هيئة الإستثمار التى سحبت موافقاتها للمشروعات التى تراخت فى إتخاذ الإجراءات التنفيذية لتنفيذ المشروعات وإنتقال بعض المشروعات من العمل بنظام العمل داخل البلاد الى العمل وفق نظام المناطق الحرة ، ناهيك عن قيام بعض المشروعات بالقيام بتعديلات سواء فى طبيعة النشاط أو فى حجم المشروع أو فى هيكله المالى.

٣- أن أوجه المناشط الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية كانت تنصب بصورة أساسية فى الصناعات الإستهلاكية سريعة الربح أو فى نشاط وتوظيف الأموال أو ما فى حكمها التى تطلق عليها بالنشاط الطفيلى غير المنتج.

٤- أن مساهمات المصريين فى تقديم الأموال اللازمة لقيام المشروعات الإستثمارية تحتل المقدمة دائماً، فى الوقت الذى تبدو لا تصمد فيه الأموال المقدمه من الجنسيات الأخرى وخاصة الأجنبية والأمريكية

أمامعملية المقارنة مع المصريين والعرب . كما أن الأموال التى قدمتها الجنسيات الأجنبية لم تجد إلا النشاطات غير المنتجة والإستهلاكية والطفيلية مكاناً أو مرتعا خصباً للصول والجول فيها.

٥- أن السبب الرئيس فى وجود الاموال الأجنبية فى مصر- برغم ضحالته - يعود الى مجموعة من الأسباب التى نجملها فى ضخامة السوق المصرى، حجم الإعفاءات المالية والضريبية المقدمه لهذه المشروعات ، حاجة الإقتصاد المصرى لمثل هذه المشروعات نتيجة لنضوبها، قيام الدولة بتقديم خدمات البنية الأساسية.

٦- سيادة مسألة المركزية فى توزيع المشروعات الإستثمارية الأمر الذى نجدها تمحورت بشكل كبير فى إطار جغرافية القاهرة الكبرى (القاهرة- الجيزة - القليوبية) وذلك الذىيرجع بصورة لافته للنظر الى تواجد وزارت الدولة فى مثل هذه البقعة الجغرافية، فضلاً عن توافر الخدمات والمرافق ومقومات الإنتاج بالإضافة الى توافر سوق الإستهلاك.

٧- أن هناك طغياناً فى سيادة الشكل الفردى فى توزيع المشروعات وفقاً لتشكيلها القانونى برغم أن هناك تكتلاً واضحاً بين هؤلاء الإشخاص فى إقامة شركات التضامن أو التوصية البسيطة أوالمساهمة أو المسئولية المحددة، الأمر الذى يجعلها تأخذ الطابع العائلى أو التجميعى وفقاً للمصالح.

٨- أن حجم المشروعات التى بدأت نشاطها فعليا يعد ضئيلاً فى ضوء حجم التسهيلات التى قدمتها لها الدولة، ومن ثم فإن فرص العمل التى وفرتها تعد ضئيلة ، خاصة إذا ما وضعناها فى ضوء حجم السكان وقوة العمل فى مصر.

ووفقاً لما سبق ، فإذ كان هذا الفصل قد سعى الى الكشف عن واقع وطبيعة الأموال المستثمرة فى مصر ، والتأكيد على عزوف المال فى مصر عن الولوج فى مناشط منتجة واللهث وراء مناشط طفيلية وإستهلاكية ،فانه ينبغى لنا الكشف عن أصولها المتباينة والوقوف على ما إذا كانت جديدة أو محدثة على مجال المال. أن ذلك لن نقدر عليه إلا من خلال دراسة أمبريقية تسعى الى خبر هذه الأشياء ناهيك عن الكشف عن بنية العقل الرأسمالى فى مصر ، وهذا هو حديث الفصلين القادمين.

الفصل الرابع

بنية العقل الرأسمالى فى مصر:

وعى أم إغتراب

"........ ليست برجوازية البلدان المتخلفة الوطنية مشغولة بالإنتاج أو الإبداع أو البناء أو بالعمل ...... ولأنها مجردة من الأفكار ....منسوفه الركائز ... فإن هذه الطبقة لا تجد أمامها ما هو أفضل من القيام بدور مدير المشروع الغربي...."

(فرانز فانون)

مقدمة :

يبحث هذا الفصل عن الأساس الذى تقوم عليه القوالب الأساسية لمسألة الوعى الإجتماعى لدى عينة من الرأسمالية المصرية. وبكلام آخر، إننا إذا كنا نشدد على النسق الكامن فى المعرفة العلمية، فإننا فى الوقت عينه نتجاوز عن المظهر الذى تبدو عليه المعرفة من أجل النفاذ الى تركيبها الباطن. ومن أجل ذلك فنحن لا نترفع عن الرؤية الأمبريقية، بل العكس هو الصحيح إذ أننا نبتعد كل البعد عن التأمل ، ونلجأ الى الواقع. إن التفتيش عن عملية الوعى بالخصخصة يفرض ضرورة إعادة النظر فى صورة العقل البرجوازى فى مصر ، ذلك الذى يتطلب القطيعة مع التأملات والنزول الى الواقع، بما يضمن إنجاز هذا الموضوع على نحو علمى دقيق. ومن أجل تحقيق ذلك ، فإنه من المنطقى أن ندقق فيما يحوية البناء العقلى من تراكيب ومفهومات أو حتى رؤى للمستقبل .

ولإنجاز ما سبق ، فإننا نتقصى عن الوعى ، الذى لا يهتدى إليه إلا على صعيد البناء العقلى الذى يشكل العنصر الكلى الشامل فى الثقافة. ولما كان هذا البناء خفى ، ولا يوجد على السطح الخارجى ، فإن إكتشافه لن يتم إلا عن طريق العقل ، وهذا ما يستهدف التحليل البنائى الذى يسعى الى الوصول الى الذهن البشرى الجمعى.

وعلى ما تقدم، فإنه إذا كان المقصود بالبنية هنا أنها نسق العلاقات الباطن ذات القوانين الخاصة التى تتصف بالوحدة الداخلية ، فإننا نقصد بالبنية العقلية ما يلى :

أولاً : أنها تصور عقلى أقرب الى التجريد منه الى اليقين، أو بمعنى أخر ،هى ما نعقله بصياغات منطقية من علاقات الأشياء لا الأشياء ذاتها .

ثانياً : إن ما تحوية بنية العقل من تصورات يتصف موضوعاتها بأنها حقيقة لا شعورية لا تظهر بنفسها بل تدل عليها آثارها أو نتائجها.

ثالثا : ان البنية بتصوراتها وموضوعاته هى الحقيقة اللاشعورية الكامنة فى عقولنا المدركة التى تشكلت الآن ، أكثر مما تشكلت عبر الزمان والوقت .

رابعاً : إن البنية العقلية تكتفى بذاتها، ولا تتطلب لادراكها اللجوء الى أى من العناصر الغريبة عن طبيعتها.[1]

جماع ما سبق إذن هنا فى هذا الفصل نسعى الى الوقوف على جملة الأفكار والمعارف ، أو المجموعات المتفاعلة من الأفكار التى تكونت فى ضوء التأثيرات الجوانية والبرانية، وعكستها مسألة الوجود الإجتماعى.

---

(١) حول هذه الأفكار يمكن الرجوع الى:-

جان بياجيه ، البنيوية، ترجمة عارف منيمنه وبشير أوبرى ، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٢.

الظاهر وعزيز ، بنيوية كلود ليفى - شتروس ، دار الكلام ، الرباط، ١٩٩٠.

أديت كيروزويل، عصر البنيوية ، ترجمة جابر عصفور ،أفاق، بغداد، ١٩٨٥.

ولإنجاز ذلك فإن الدراسة الراهنة راحت تقيم دراسة ميدانية على عينة من شرائح الرأسمالية فى المجتمع المصرى، تلك التى كشفت عن طبيعتهم الإحصاءات الرسمية الخاصة بالإستثمار.[١] ومن خلال هذه البيانات فقد بلغت حجم هذه المشروعات نحو ١٦٢٦ مشروعا حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، وبإختيار عينة الدراسة منها ، فإنها بلغت نحو٣٢٥ مفردة ، أى نحو ١٩,٩٪ ، من جملة العينة ، وهم الذين قام الباحث بتطبيق أداة البحث عليهم. وفيما يلى نقدم أهم نتائج الدراسة.[٢]

أولاً : شكل وطبيعة العينة

لمعرفة خصائص عينة الدراسة من حيث الشكل والطبيعة ، فإنه الجدول رقم (١١) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لفئات السن والذى يبين من خلاله إن الفئة التى تضم من ٥٠ الى أقل من ٦٠ سنة قد إحتلت المرتبة الأولى ، إذا ضمت ما يقرب من ثلثى العينه ، إذا حققت نسبه تقدر بحوالى ٦١,٨٪.ثم تأتى فى المرتبة التالية الفئه من ٤٠ الى أقل من ٥٠، حيث حققت نسبه تقدر بنحو ١٣,٥٪. وتأتى الفئه من ٣٠ الى أقل من ٤٠ فى المرتبة الثالثة بواقع ١١,٨٪ . ثم تأتى بعد ذلك الفئه من ٢٠ فأقل بنسبة تقدر بنحو ٧,١٪ . أما الفئة من ٦٠ فأكثر فقد حققت المرتبة الأخيرة إذ بلغت نسبتها نحو ٥,٨٪ .

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العام والإحصاء، موقف الإنتاج الإقتصادى فى جمهورية ، مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٢.

إن المتأمل فى فئات السن السابقة وخاصة من المركز الأول حتى الرابع، نجد أنها تتشابه مع طبيعة الواقع القائم حيث أن تحقيق الثروة فى مصر فى الغالب يأتى فى مرحلة عمرية متأخرة وذلك يرجع الى طبيعة الواقع الإقتصادى الذى يفرض ضرورة خوض مشوار تاريخى طويل من أجل مراكمة رؤوس الأموال .

جدول رقم (١١)

يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لفئات السن

الفئة	التكرار	النسبة ٪
٢٠- أقل من ٣٠	٢٣	٧,١
٣٠- أقل من ٤٠	٣٨	١١,٨
٤٠ أقل من ٥٠	٤٤	١٣,٥
٥٠ أقل من ٦٠	٢٠١	٦١,٨
٦٣- فأكثر	١٩	٥,٨
المجموع	٣٢٥	

وإستكمالاً للكشف عن طبيعة وخصائص عينه لدراسة، فإن الجدول رقم (١٢) يكشف عن الحالة التعليمية لعينة الدراسة ،تلك التى عكسب تباينة واضحا بينهم . فبينما يحقق التعليم المتوسط نسبه تقدر بنحو ٣٧,٨٪ ، فإن التعليم العالى قد إنخفض عن المتوسط بنحو ١,٥٪. وإذا كان التعليم المتوسط قد إحتل المرتبة الأولى ، وإن التعليم العالى قد حقق المرتبة الثانية ، فإن نسبة المبحوثين الذين لم يحققوا أى قدر من التعليم ، فقد بلغوا نحو ٢٥,٨٪ وهى تعتبر نسبه كبيرة.

جدول رقم (١٢)

يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة التعليمية

نوعية التعليم	التكرار	النسبة ٪
بدون	٧٩	٢٥,٨
متوسط	١٢٣	٣٧,٨
عالى	١١٨	٣٦,٣
أخرى تذكر	–	
المجموع	**٣٢٥**	

وبالنظر الى توزيع عينه الدراسة وفقا للمهنة ، فإن الجدول رقم (١٣) يبن أن المهن تنوعت بشكل ملحوظ وتأثرت وفقا لطبيعتها وتراكماتها الرأسمالية. فاذا قسمنا هذا النشاط الى ثلاث فئات، نجد أن الفئه الأولى الى تضم المنتجات الخشبية وصناعة النسيج والسوبر ماركت وشركات السياحة قد إحتلت المراتب الأولى ، إذ حققت على التوالى ١٤,١٪ ، ٩,٨٪، ٨,٩٪، ٨٪ ، ٧,٤٢٪، ثم جاءت فى المراتب الثانية تصنيع الخزف والصينى والسيراميك بنسبة ١٥,٥٪، والمنتجات الورقية بنسبة ٥,٢٪، وشركة تعبئة المواد الغذائية بنسبة ٤,٩٪ وشركات الصرافة بنسبة ٤,٦٪ والبلاستيك ٤,٣٪ وشركات المقاولات بنسبه ٤٪، ثم جاءت فى المراتب الأخرى ، شركات التوريدات البحرية بنسبه ١,٨٪ وشركات تجهيز السوبر ماركت والمعدات الصناعية بنسبه٠,٦٪. إن المتأمل فى هذه النشاطات يستطيع أن يكشف ما يلى :

أولاً : سيادة النشاطات غير المنتجة ، تلك التى إحتلت مكانة متقدمه فى حجم العينة.

ثانياً : عدم سيادة ما يطلق عليه بالصناعات الرأسمالية الكبيرة، وسيادة الصناعات التجهيزية أو الوسيطة.

جدول رقم (١٣)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المهنة أو النشاط

أنواع الأنشطة	التكرار	النسبة ٪
صاحب شركة وتوريدات بحرية	٦	١,٨
صاحب شركة صرافة	١٥	٤,٦
صاحب مصنع زجاج	١٣	٤
صاحب مصنع بلاستيك	١٤	٤,٣
صاحب مصنع نسيج	٢٩	٨,٩
صاحب خزف وصينى وسيراميك	١٨	٥,٥
صاحب شركة تعبأة مواد غذائية	١٦	٤,٩
صاحب شركة سياحة	٢٤	٧,٤
صاحب مصنع بلاط الأرضيات	٢٣	٧,١
صاحب مصنع المنتجات الخشبية	٤٦	١٤,١
صاحب مصنع المنتجات الخشبية	١٧	٥,٢
صاحب مصنع بويات ومنتجات كيماوية	١٢	٦,٧
مستشفيات	٣٢	٩,٨
صاحب شركة نقل عربات ثقيلة	٩	٢,٧
صاحب شركة مقاولات	١٣	٤
شركة تجهيز سوبر ماركت والشركات الصناعية.	٢	٠,٦
صاحب سوبر ماركت	٢٦	٨
المجموع	**٣٢٥**	**١٠٠**

ثانياً : فى الوعى الاجتماعى والسياسى

وللوقوف على مدى الوعى بالأحزاب والإنتماء وعملية المشاركة السياسية، فإن الجدول رقم (١٤) يوضح أن حوالى ٦٢,٦٪ لا ينتمون الى أى حزب، بينما نجد فى المقابل نحو ٣٧,٤٪ ينتمون الى حزب معين.

جدول رقم (١٤)

يوضح توزيع المبحوثين حسب إنتمائهم لأى حزب

هل تنتمى إلى حزب	التكرار	٪
نعم	١٠٢	٣٧,٤
لا	٢٢٣	٦٢,٦
المجموع	**٣٢٥**	

جدول رقم (١٥)

يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع الحزب المنتمين إليه

الحزب الذى ننتمى إليه	التكرار	النسبه ٪
- الحزب الوطنى	٤٧	٤٦,١
- حزب الوفد	٢١	٢٠,٦
- حزب العمل	٣٢	٣١,٤
- حزب التجمع	-	-
- حزب الأمه	-	-
- حزب الأحرار	٢	١,٩
- حزب الخضر	-	-
- حزب العدالة	-	-
- حزب الناصرية	-	-
المجموع	١٠٣	

ووقوفا على أى الأحزاب ينتمى هؤلاء ، فإن الجدول رقم (١٥) يفرز أن نحو ٤٦,١٪ منهم ينتمي الى الحزب الوطنى، وأن نحو ٣١,٤٪ ينتمى الى حزب العمل، وأن ٢٠,٦٪ ينتمى الى الوفد، بينما ينتمى النسبه الباقية وهى ١,٩٪ الى حزب الأحرار . ويوضح الجدول أيضاً أن حزب التجمع والأمة والخضر والعدالة والناصرى لم تكن لهم عضوية تذكر.

وفى إطارما سبق ايضاً ، فإنه للوقوف على مدى وعى عينه الدراسة بالأحزاب الموجودة على الساحة السياسية فى مصر ، فنجد أن نحو ٨٨,٦٪ قد أقروا بمعرفتهم بهذه الأحزاب (أنظر الجدول رقم ١٦) ، وللوقوف على مدى معرفة هؤلاء بالأحزاب الموجودة بالفعل (أنظر الجدول رقم١٧) ، فنجد أن نحو خمس هذه النسبه قد ذكرت الأحزاب الموجودة بالفعل، بينما نجد أن نحو ٥٩,٧٪ قد ذكروا أن الأحزاب الموجودة هى الوطنى والوفد والأحرار والناصرى والعمل ، كما أن هناك نحو ١٨,٨٪ قد بعدوا عن التسميات الحقيقية لهذه الأحزاب ، وحاولوا الدفع بصفاتها الأيديولوجيه ، حيث ذكروا أن الأحزاب الموجودة هى الحزب الإسلامى ، وحزب الحكومة ، والحزب الشيوعى .

وحول ما إذا كانت هذه الأحزاب لها وجود لدى القاعدة الشعبية فإن نحو ٨٨,٣٩٪ من عينة الدراسة قد نفت ذلك ، فى مقابل نحو ١١,١٪ قد أبدت ذلك.

أن المدقق فيما سبق يستطيع أن يستدل على أن التداعى فى عملية الوعى السياسى مرتبط أشد الإرتباط بعملية المشاركة السياسية فضلاً عن عملية تهميش الوعى والبعد عن عملية المشاركة ترتبط بالأساس بفكرة أساسية مؤداها أن كل شيء في مصر معد سلفا من قبل الدولة فضلاً أن

السياسة تختار موقعها خارج التكوين الإجتماعى الإقتصادى العام حيث ان
هذه الجماعات يصبح كل همها هو جمع الأموال وتكديسها ، فضلا عن ان
هذه الجماعات لا تتواجد فى داخل مؤسسات إنتاجية مستقرة ، مما يصعد
ولوجهم فى أتون العملية السياسية.

جدول رقم (١٦)

يوضح معرفة المبحوثين بالأحزاب الموجودة فى مصر

هل تعرف الأحزاب القائمة	التكرار	النسبه ٪
نعم	٢٨٨	٨٨,٦
لا	٣٧	١١,٤
المجموع	٣٢٥	

جدول رقم (١٧)

يوضح معرفة المبحوثين بأسماء الأحزاب الموجودة فى مصر

أسماء الأحزاب	التكرار	النسبه ٪
الحزب الوطنى	–	–
الوفد	١٧٢	٥٩,٧
الأحرار	–	–
الناصرى	–	–
العمل	–	–
– كل الأحزاب	٦٢	٢١,٥
الإسلاميين	–	–
الشيوعيين	٥٤	١٨,٨
الحكومة	–	–
المجموع	٢٨٨	

وعن توقيت أقامة عينة الدراسة لمشروعاتهم، فإن كل عينة الدراسة قد أفادتٍ بأنهم قد أقاموا مشروعاتهم بعد الإنفتاح الإقتصادى ، وعن مصدر الاموال التى بها أقاموا مشروعاتهم فإن نحو خمس العينه ٤٠٪ قد أفادوا أن رأس المال الخاص لمشروعاتهم قد جاء من خلال العمل بالخارج . بمعنى أخر أن التراكمات الرأسمالية الخاصة بهم جاءات من خلال العمل بالدول النفطية أو الأجنبية ، ثم أفاد نحو ٢٥,٨٪ بأنهم أقاموا مشروعهم نتيجة تراكمات رأسمالية تمت بالداخل، وأن ٢٤٪ منهم بأنهم ورثوا هذه الأموال، ثم افاد نحو ٧,١٪ بأنهم أقاموا مشروعاتهم عن طريق مساعدة البنوك ذلك الذى يعد عن إتجاها داخلياً وخارجيا لنشوء رأسمالية من نوع خاص ومن ثم سيادة مناخا خاصا يسعى الى رسملة العلاقات الإجتماعية والإنتاجية فى مصر وإذا كانت الدولة قد لعبت دوراً محورياً فى سيادة العلاقات الرأسمالية فى مصر . فإن ذلك يتوضح بشكل اساسى فى رضى عينة الدراسة عن الإنفتاح الإقتصادى حيث يرضى عن هذه السياسة نحو ٩٩,١٪ ، بينما نحو ٠,٩٪ يبدون عدم رضائهم إن ما سبق يوضح بدون مواربة أن المصالح الشخصية هنا تلعب دوراً محورياً فى ذلك. وللوقوف على أسباب رضى أو عدم رضى عينه الدراسة عن ذلك ، فإن الجدول رقم (١٩) يوضح أن أسباب رضاهم يعود الى الاسباب التالية : (١)

– الرواج المادى فى المجتمع ، تحول المجتمع من حالة الإنغلاق إلى الإنفتاح .

---

(١) هذه الأسباب مرتبة وفقا لأعلى الإستجابات وهى على التوالى :

٤٤,٦٪ ، ٤,٨٪ ، ٣٩,٦٪ ، ١١,٣٪ ، ١٠,٨٪، ١٠,٤٪، ٩٪، ٥,٤٪ ،٥٪ ، ٢,٧٪ (انظر الجدول رقم ١٩) .

- إزدياد حجم المشروعات الاقتصادية ،قدرة الأفراد على قيام المشروعات التى يرغبون فيها ، أفول عملية التأميمات ، الإنتعاش الذى دب فى جسم وهيكل الاقتصاد المصرى ، ، إرتفاع المستويات المعيشية ، زيادة معدلات التجارة الخارجية ، وزيادة المدخرات الفردية وإنتعاش بعض الفئات الاجتماعية ، قيام المشروعات الخاصة ، إقامة السلام ووقف عملية الحرب .

جدول رقم (١٨)

يوضح توقيت إقامة المبحوثين لمشروعاتهم

"مشروع الى أنت عملته كان قبل فترة الإنفتاح ولا بعدها."

التوقيت	التكرار	النسبه ٪
قبل	-	-
بعد	٣٢٥	١٠٠

جدول رقم (١٩)

أسباب تأييد المبحوثين للإنفتاح الاقتصادى

الأسباب	التكرار	النسبه ٪
١- ارتفع مستوى المعيشة	٢٠	٩
٢- بقى فيه إنتعاش إقتصادى وإجتماعى فى البلد	٢٣	١٠,٤
٣- يقدر الواحد يعمل المشروع اللى هو عايزه	٢٥	١١,٣
٤- زادت الفلوس فى البلد	٩٩	٤٤,٦
٥- زادت عملية التجارة بيننا وبين الخارج	١٢	٥,٤
٦- نقل البلدان من الإنغلاق الى الإنفتاح	٩٥	٤١,٨
٧- لأنه أتاح مشروعات خاصة كثيرة	١١	٥
٨- زود حجم المشروعات	٨٨	٣٩,٦
٩- الناس اغتنت	١٢	٥,٤
١٠- الافراد معدوش بيتأمموا	٢٤	١٠,٨
١١- ساعد فى علمية السلام	١٦	٧,٢

وفى ضوء ما سبق وللوقوف علـى أفضـل الحقـب التاريخيـة، نجـد أن القسط الأكبر من عينـة الدراسـة أوضحت ان الحقبـة السـاداتية هـى أفضـل الحقب، فى ضوء مقارنتها بالحقبه الحاليـة والحقبـة الناصريـة ، فبينمـا لـم تحقق الأخيرة (اقصد الناصرية) أى إستجابية ، فـإن الفـترة الحاليـة حققت نحو ٤٪ (انظر الجدول رقم ٢٠). ومن وجهة نظر المبحوثين يعود تفضيـل الحقبة الساداتية الى مجموعة من الاسباب هى : (أنظر الجدول رقم٢١)

١- أن المجتمع المصرى الذى قد أصابه تحـرر اقتصـادى وانفتـاح علـى الخارج .

٢- أن الواقع الإقتصادى قد أصابه الإنتعاش .

٣- سيادة العلاقات غير العدائية مع الغرب وإسرائيل.

٤- أن السلطة السياسية كان شغلها الشاغل هو حدوث طفرة فـى الدخـول لدى كل أفراد الشعب.

٥- وجود موارد إضافية كانت قد تعطلت فى فترة الحرب ، ولعل أهمهـا هى قناة السويس .

وفى مقابل الإسباب السابقة ، كان تأييد المبحوثين للحقبة الحالية، يقـود للأسباب التالية (أنظر الجدول رقم ٢٢) .

١-إنها رشدت من سياسة الإنفتاح الإقتصادى وبعدت عن عملية الإستهلاك

٢- تزايد المشروعات الإنتاجية وزيادة حد الإعفاءات الضريبية.

٣- تصاعد وتائر الديمقراطية ، وتخفيف حدة الروتين.

٤- تزايد عملية التقارب العربى بعد عملية المقاطعة فى الفترة الساداتية.

جدول رقم (٢٠)

يوضح معرفة المبحوثين بأفضل الحقب التى مرت بها مصر

أفضل الحقب	التكرار	النسبه ٪
فترة عبدالناصر	–	–
فترة السادات	٣١٢	٩٦
الفترة الحالية	١٣	٤
المجموع	٣٢٥	

جدول رقم (٢١)

يوضح أسباب تفضيل المبحوثين للحقبه الساداتية

اسباب التفضيل	التكرار	النسبه ٪
– كان فيه شغل ومصالح كثيرة	٨٧	٢٧,٩
– الفتاة إشتغلت وكان فيه شغل كثير	٥	١,٦
– عهد عبد الناصر مكنش فيه فلوس	١٤	٤,٥
–إتحررنا وإنفتحنا على الخارج،كثرت المشروعات	١٢٢	٣٩,١
– السادات عايز الناس تتغنى	١٥١	٤,٨
– العلاقات مع الغرب كانت تؤثر.	٥٢	١٦,٧
المجموع	٣١٥	

جدول رقم (٢٢)

يوضح أسباب تأثيد المبحوثين للحقبه الحالية

النسبه ٪	التكرار	الأسباب
٤٦,٢	٨	-أنها رشدت الإنفتاح وبعدت عن الإستهلاك
٢٣,١	٣	- المشروعات التى كانت كلها صناعية
٦٩,٢	٩	- حررت المشروعات من الروتين
٤٦,٢	٦٢	- فتحت حد الإعفاءات ١٠ سنوات
٣٨,٥	٥.	- أتاحت للأجانب حق الملكية
٦١,٥	٨	- اللى عايز يقول رأيه يقدر وبحرية والتقارب بين العرب
	١٣	**المجموع**

وفيما يتصل بموقف المبحوثين من مسألة بيع القطاع العام، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن نحو ثلاثة أرباح العينه توافق على بيع القطاع العام، فى مقابل ٢٤,٣٪ لا توافق على ذلك وأن كان ذلك يعكس موقفاً طبقيا واضحاً وإجتماعياً من عملية القطاع العام، فإن الأسباب التى دفعوا بها لعملية البيع كانت تتمثل فى :

١- أن شركات القطاع العام هى شركات خاسرة .

٢- أن شركات القطاع العام كان همها الأول هو الكم وليس الكيف.

٣- أن شركات القطاع العام كانت تضم عمالة كثيرة غير منتجة.

٤- وأن الأدارة والموظفين لا يعنيهم سوى الأرباح، أما عملية الإنتاج فتأتى فى آخر المطاف.

٥- أن معظم شركات القطاع العام يحدث بها تجاوزات إدارية وقانونية كثيرة.[١]

وإذا كان ما سبق يمثل جملة العوامل التى دعت المبحوثين الى الموافقة على بيع القطاع العام، فإن العوامل التى تقف مخالفة لذلك ، الأبقاء على بيع القطاع العام ، فإنها تدور حول ما يلى :-

١- أن بيع القطاع العام لن يعود بفائدة على الشعب.

٢- أن عملية بيع القطاع العام وتحويله الى القطاع الخاص سوف يضرب بالطبقة العاملة ، أو بمعنى أخر أنه سوف يتم تسريحهم .

٣- أن عملية تقدير أثمان وحدات لن يكون صحيحاً،وإنما سوف تقل عن ثمنه الأصلى.

٤- أن الاموال التى ستخلف نتيجة عملية البيع لن توضع فى مكانها الصحيح .

٥- أن عملية بيع القطاع العام ستنفى الى الأبد عملية المنافسة بينه وبين القطاع الخاص . أى أن الساحة سوف تبقى خالية أمام الأخير .

٦- أن عملية بيع القطاع العام سوف تحدث حراكا إجتماعياً زائفاً لدى فئة معينه من القائمين على عملية البيع .

٧- أن عملية بيع القطاع العام للقطاع الخاص سيسمح بالإحتكار والتحكم فى كل الأشياء .

٨- أن عملية بيع القطاع العام سوف تزيد من عملية البطالة.[٢]

---

(١) سجلت هذه البنود على التوالى النسب التالية: ٢٦,٤٪، ٢١,٥٪، ١٩,١٪، ١٣٪، ٨٪ .

(٢) لقد جاءت بنود عدم الموافقة مرتبين على النحو التالى :

٦٧,١٪، ٤٥,٦٪، ٣٤,٢٪، ٣١,٦٪/ ٢٤٪ ، ٢١,٥٪/ ١٥,١٪ / ١١,٣٪.

وحول رأى المبحوثين فى وجود تعارض بين القطاعين العام والخاص، فقد أوضحت المعطيات الأمبريقية، أن نحو ٩٩,٤٪ قد أفادوا بوجود هذا التعارض ، وعن طبيعة هذا التعارض ، فإن الجدول رقم (٢٣) يوضح ما يلى :

١- أن القطاع الخاص يستند فى ملكيته الأفراد بينما القطاع يستند الى المجموع.

٢- أن القطاع العام يخدم بإنتاجية كل المستويات ، بينما القطاع الخاص يخدم فئات محددة، تلك التى تتحدد فى الطبقات الميسورة.

٣- القطاع العام يضم بين جنبات عدد كبير من العمالة ، بينما القطاع الخاص يضم فئات محددة ، بحيث يعمل على تحقيق أيدولوجيته .

٤- القطاع العام يعمل وفق لوائح الدولة بينما القطاع الخاص يعمل وفق قوانين خاصة من شأنها أن تعمل لخدمة راس المال.

٥- أن القطاع العام يقوم بدور خدمى ،بينما يسعى القطاع الخاص الى مراكمه رؤوس الاموال.

٦- القطاع الخاص يمكن أن يتعامل مع الشركات الأجنبية بينما القطاع الخاص يتحدد بنظم وقوانين لا تساعده فى ذلك .

٧- أن الروتين والنظم واللوائح تحد من إنطلاق القطاع العام سواء فى التطوير أوالتكنولوجيا بينما القطاع الخاص يمكنه عمل الإنجازات والتطوير.[1]

---

(١) جماعات نسب هذه البنود على التوالى كما يلى:

٢٨,[illegible]٪، [illegible]

وفى ضوء هذه المقارنة فقد أوضح المبحوثيـن أن مـن الصعوبـة بمكـان أن يقوم القطاع العام بما يقوم به القطاع الخاص إذا أكد على ذلك نحو ٨٢,٢٪ وكان عكس ذلك نحـو ١٨,٨٪ ... وإذا كـان كـانت هـذه النسبه توضـح عجـز القطاع الخاص الإضطلاع بما يقوم به القطاع العـام ، فقـد رأت عينـه الدراسـة أن القطاع العام من خلال ما يقوم به من مناشط تحقيق خسارة واضحـة. وفـى ذلك أوضحت نحو ٧٩,٤٪.. ذلك ، بينما رأى نحو ٢٠,٦٪ أنه يحقق مكاسـب واضحة فكانت الأسباب من وجهة نظرهـم تعـود الـى أن الدولـة تؤول لـه كـل شيء، كما أنها تدعيمه ، وأن منتجاته توجه الى جزء كبير من السكان.

جدول رقم (٢٣)

يوضح وجهة نظر المبحوثين المؤيديين لوجود تعارض بين القطاع العام والخاص

أسباب التعارض	التكرار	النسبه ٪
١ - ده ينتج لكل القطاعات وده ينتج لقطاع معين هـو متوسطى الحال والفقراء	١٩٢	٢٨,٥
٢ - هيبقى فيه منافسه	٢٧٨	٢٤,١
٣ - القطاع العام ما بيعملش على توفير العمال والإدراة ومبيعملش على رفع الأسعار والروتين بيحكمه.	١٣٥	٤١,٨
٤- القطاع العام يعمل وفق لوائح، أما القاع الخاص حر.	٨٥	٢٦,٣
٥- الدولة تستخدم القطاع العـام فـى توظيـف العمالـة، أمـا القطاع الخاص، فيستخدم العمالة، أما القطـاع الخـاص فيستخدم العمالة اللى هيه عايزاه بس.	٦٧	٢٠,٧
٦- القطـاع العـام مـش بيعمـل علـى الأربـاح الكثيرة، أمـا القطاع الخاص فهو يعمل على الأرباح.	٥٤	١٦,٦
٧- القطاع الخاص ممكـن يتعامل مـع الشـركات الأجنبيـة بسهولة ، ده مش ممكن للقطاع العام.	٥٨	١٧,٩
ك	٣٢٣	

وإذا كانت هذه الأسباب هى التى تؤيد القطاع العام فى تحقيق المكسب، فإن هناك أيضاً بعض الأسباب التى تجعل القطاع العام يحقق الخسائر، وهذه الأسباب هى : (أنظر الجدول رقم ٢٤)

١- أن الدولة تقدم الأشياء بأقل من تكلفتها حيث تقدم الدول الدعم له.
٢- أن خسارة القطاع العام يتمثل فى سيادة الروتين وعدم الإنجاز .
٣- أن القطاع العام يعج بالعمالة الزائدة أو ما يسمى بالبطالة المقنعة .
٤- قصور الأدارة واللوائح والقوانين.

وإذا كانت الدولة تؤيد القطاع العام فى فترة الستينات، فهل الدولة تحولت من هذه الأيديولوجيا الى أخرى . لقد أكدت الدراسة أن نحو ٩٨,٨٪ من عينة الدراسة تؤيد ذلك . وعلى الرغم من تحول بوصلة الدولة فى تدعيم أيدولوجيتها وتدعيمها للقطاع الخاص ، فإنه فى إطار ذلك، فإن حوالى نحو ٦١,٨٪ من المبحوثين مع بيع القطاع العام الى القطاع الخاص المحلى أو الاجنبى تحت مسمى المشاركة أو شراء الأسهم. وأن أسباب موافقتهم تعود الى :

١- أنه من خلال عملية بيع وحدات القطاع العام سيتوفر للدولة الأموال اللازمة من أجل تطوير المشروعات الأخرى .
٢- ضرورة كف الدولة عن التدخل وأطلاق كل شىء لعملية السوق أو ما يسمى بالعرض والطلب.
٣- عدم تدخل الدولة فى عملية الأسعار أو حتى نوعية المنتجات.
٤- الحد من عمليات الروتين وتوظيف الأفراد.

٥- أعطاء الفرصة لإنطلاق المبادرات الخاصة وعدم العودة لمسألة التأميم.[١]

جدول رقم (٢٤)

يوضح اراء المبحوثين تجاه أسباب خسارة القطاع العام

الاسباب	التكرار	النسبة ٪
١- دى مصانع الدولة كانت بتقدم الأسعار مدعومة بأقل من أسعارها وكمان هى بتوفر لها كل حاجة	٧٦	٢٩,٥٪
٢- الروتين هو السبب فى اللى يحترق	٩٧	٢٩,٨٪
٣- كان فيه ناس عندها ضمير.	٥٣	١٦,٣٪
٤- فيه ناس كانت بتخلق ثغرة فى القانون	٢١	٦,٤٪
٥- العمالة كثيرة	٦٦	٢٥,٦٪
٦- الإدارة مبيهماش غير مصالحها	٤٥	١٣,٨٪

وإذا كان ذلك هى جملة الأسباب التى دعت عينة الدراسة الى الموافقة على عملية البيع ، فإن هناك نحو ٣٨,٢٪ لا يوافقون على عملية البيع ، إذ يعتبرونها من الأخطاء الجسام التى قبلت الدولة طواغيه لذلك ، وبها خضعت لمشورات البيوت المالية، إن أسباب عدم الموافقة ترجع الى الأسباب التالية :

١- إن هدم القطاع العام لن يعوده بالنفع على الشعب كله ، وإنما سوف يعود على فئة قليلة منهم .

٢- أن بيع القطاع العام لن يتم بقيمته الحقيقية اذا أن هناك فئة (مافيا) تسطير على ذلك وتعمل على بخث أثمانه .

---

(١) جاءت هذه الإستجابات على التوالى كما يلى: ٤٤,٣٪ ، ٣٨,٣٪ ، ١٣,٤٪، ٣٠,٨٪ ، ٧,٥٪.

السياسة قد تؤثر على مشروعاتهم وفى ذلك أفاد ٧٨,٨٪ ، بينما ان رأى عكس ذلك نحو ١٢١,٢٪ .

وبسؤال المبحوثين عما إذا توفر لهم اموال هل يوظفونها فى نفس المشروع ام فى مشروعات أخرى ، فقد افاد نحو ٩٢,٦٪ بأنهم لا يوافقون على ذلك ، وأن السبب فى ذلك يرجع الى :

١- أنه لا يريد التقيد وهو غير متخصص فى غير ذلك .

٢- أنه يخاف من عملية التغير أو يحدث كما حدث لمشروعات الريان .

٣- السوق جبان ولا يحتمل الخسارة .

واذا كان هناك من يرى فى نفسه عدم الخسارة لتغير النشاط أو توظيف الاموال فى غى المشروعات التى يقوم بها ، فإن هناك من يرى عكس ذلك ومن وجهة نظره أنه يستطيع أن يغير نشاط شريطة :

١- ان يكون توظيف الاموال فى المشروعات التى تجنى الارباح بسهولة وبسرعه .

٢- أن يتم تدور المنتجات ولا تصبح منتجاتها راكدة .

٣- أن هناك من يجب تغير النشاط ويبحث عن الجديد ولكى ندلل ، على ذلك ، فإننا ننظر بعمق الى الجدول رقم (٢٦) الذى يوضح المشروعات التى يمكن أن يوظف فيها المبحوثين أمواله ، والذى يتضح أن مشروعات الأكل والشرب تحتل المرتبة الأولى بنسبة تقدر بنحو ٥٠٪ بإعتبار أن الناس لا تكف ضمانا لبقائهم فيزيقياً على قيد الحياة، وتأتى فى المرتبة الثانية مشروعات تجارة الملبوسات التى حققت نسبة تقدر بنحو ٣٧,٥٪ أما العقارات فتأتى فى المرتبة الثالثة بنحو٣٣,٣٪

جدول رقم (٢٦)

يوضح أراء المبحوثين فى نوعية المشروعات الى يمكن أن يوظف الرأسمالية أموالهم

نوعية المشروعات	التكرار	النسبة ٪
١- الأكل والشرب	٩	٣٧,٥
٢- الملابس	١٢	٥٠,٠
٣- الذهن	٦	٤٥
٤- توظيف الاموال	٣	١٢,٥
٥- العقارات.	٢٤	٣٣,٣

ثالثاً : موقف الرأسمالية من سياسات الخصخصة

وللوقوف على موقفهم من القطـاع الخاص وأطلاق يده فى عمليات التنمية نجد أن حوالى ١٠٠٪ تؤيد إضطلاع هذا القطاع بدور جوهرى فى عملية التنمية . وإذا كانت عينه الدراسة ، برمتها مع سياسات الخصخصة، فإنها أيضاً نرى أن الدولة تقوم بمساعدة القطاع الخاص (١٠٠٪)

ولكن ماذا تعنى كلمة الخصخصة لدى عينة الدراسة الحالية ، أنه لكى نجيب عن هذه التساؤلات بنبغى أن نعود الى الجدول رقم (٢٧) الذى يتضح أن هذه الكلمة تعنى :

أولاً : زيادة شركات القطاع الخاص .

ثانياً : شراء الأفراد بعض مصانع القطاع العام .

ثالثاً : رفع الدولة يدها عن القطاع العام وتجذير دوره العام .

رابعاً : تقزيم شركات القطاع العام وتحويلها الى قطاع خاص[١]

وإذا كانت عينة الدراسة قد وجدت الشكل الخارجي فقط ، أقصد مفهوم كلمة الخصخصة، فإنها بصورة غير مباشرة لمست مضمون سياسات الخصخصة، تلك التى أوضحها الجدول رقم (٢٨) الذى يرى أن الدولة من خلال نهجها قد تخلت عن وظائفها التى كانت تقوم بها خاصة فى الستينات وفى أواخر السبعينات . لقد رأى نحو ٩٨,٨٪ أن الدولة أدارت ظهرها عن الدور الإجتماعى لها، بينما يرى نحو ١,٢ عكس ذلك .

جدول رقم (٢٧)

يوضح رأى المبحوثين فى كلمة الخصخصة

ماذا تعنى كلمة خصخصة	التكرار	النسبة ٪
١- زيادة شركات القطاع الخاص	١٧١	٢١,٨
٢- شراء الأفراد بعض مصانع القطاع العام	١٦٢	١٩,١
٣- الدولة مدعمتش القطاع العام	١٥	٤,٦
٤- القطاع الخاص يقوم ببناء كثير من الشركات والمصانع	٩٤	٢٨,٩
٥- أن القطاع العام يتحول الى قطاع خاص	٧٣	٢٢,٥

جدول رقم (٢٨)

يوضح رأى المبحوثين فى مدى قيام الدولة بوظائفها

هل تقوم الدولة بوظائفها	التكرار	النسبة ٪
نعم	٤	١,٢
لا	٣٢١	٩٨,٨

(١) يفهم من ذلك أن هؤلاء قد فهموا الشكل، وتغاضوا عن المضمون ذلك الذى يتحدد بوقوفها فى صف شريحة معينة فى مقابل جميع الشرائح الإجتماعية خاصة ما يتصل سواء بأدوارها فى العمليات التنموية أو حتى فى مدى أشباع احتياجاتها الأساسية.

جدول رقم (٢٩)

يوضح رأى المبحوثين فى الأشياء التى نكصت عنها الدولة

الأشياء التى راجعت عنها الدولة	التكرار	النسبة ٪
١- أن التعليم كله بالفلوس والوجبات منعوها	٩٥	٩,٧
٢- الخدمات الإجتماعية غير موجوده	٧٣	٢٢,٧
٣- تقديم الدواء بالمجان فى المستشفى العام	١٢٢	٣٨,-
٤- دعم السلع	٣١	٩,٧

وللوقوف عن الأشياء التى أدارت الدولة ظهرها عنها ، فإن الجدول رقم (٢٩) يوضح أن نحو ٩,٧٪ يرون أن التعليم قد أخذ منحنى رأسماليا ، ويرى نحو ٢٢,٧٪ أن هناك ندرة فى الخدمات الإجتماعية ، بينما يرى نحو ٣٨٪ أن الخدمات الصحية (تقديم الدواء فى المستشفيات) اصبحت غير متوافره خاصة فى المستشفيات العامة ، ويرى نحو ١٩,٧٪ الدولة رفعت يدها عن تدعيم بعض السلع.

وأنه وفقاً لذلك فإن كل المبحوثين يرون أن الدولة إزاء كل تصرفاتها السابقة فإنها تقف بقوة فى صف رأس المال، أو بمعنى أخر ، إنها إذا كانت تنحاز بقوة لراس المال، وهذا ما يتضح من سياسات الخصخصة ، فإنها فى المقابل تضغط بقوة على المستويات الوسطى والدنيا (جدول رقم ٣٠)

جدول رقم (٣٠)

يوضح موقف الدولة من الطبقات الإجتماعية

الدولة واقفة فى صف مين	التكرار	النسبة ٪
الرأسمالية	٢١٥	٦٦,١
الطبقة الوسطى	٦٧	٢٠,٦
الفقراء	٤٣	١٢,٢

٣- ان بيع القطاع العام سوف ينفى الى الابد عملية المنافسه سواء فى السعر او فى الجودة .

٤ - ان عملية بيع القطاع العام الى القطاع الخاص سوف يقضى على وجود الصناعات الثقيلة لان القطاع الخاص لايسعى الا إلى الربح.[١]

وحول رؤية المبحوثين الى أى الفئات الاجتماعيه تقف معها سياسة الخصخصة او بمعنى آخر، فى صف من تقف سياسة الخصخصة ، فقد أفادت الدراسة أن هذه السياسة تصف بقوة فى صف الرأسمالية المحلية والأجنبية إذا حصلت هذه الأستجابة على نحو ٩٠,٨٪ ، بينما أفادت نحو ٩,٢٪ على أن هذه الدراسة تقف فى صف كل الناس . (أنظر الجدول رقم٢٥)

جدول رقم رقم (٢٥)

يوضح رأى المبحوثين فى محاباة الخصخصة للفئات الاجتماعية

الأسباب	التكرار	النسبة ٪
- الرأسمالية المحلية والأجنبية	٢٩٥	٩٠,٨٪
- الموظفين	٣٢٥	-
- الفقراء	-	-
- فى صف كل الناس	-	٩,٢
- اخرى تذكر	-	-
المجموع	**٣٢٥**	

وأذا كانت عينة الدرسه قد أجمعت على أن سياسة الخصخصة تعمل فى صاحب رؤوس الاموال ، فان هناك نسبة كبيره أيضا رأت ان هذه

---

(١) جاءت نسبة هذه الاستجابات كما يلى : ٣٨,٨ ، ٣٢,١ ، ٩,٦٪ ، ١٨,٥٪

جدول رقم (٣١)

يوضح أراء المبحوثين فيما لو زادت التراكمات الرأسمالية

لو زاذت الفلوس تعمل بيها إيه ؟	التكرار	النسبه٪
١- أعمل بها مشروع زى اللى أنا عمله	٩٧	٢٩,٨
٢- أعمل مشروع مخالف عن ده	٣٥	١٠,٨
٣- أوسع المشروع بتاعى	١٥٨	٤٨,٦
٤- أضعهم فى البنك	٣٢	٩,٨
٥- أتجوز وأجيب عيال	٤٣	١٣,٢
٦-أشترى أسهم أو سندات	٦٠	١٨,٥
المجموع	٣٢٥	

وحول ما إذا كان العقل الراسمالى فى مصر عقل منتج أم لا ، أو بمعنى آخر أن يسعى الى أقامة المشروعات الإنتاجية أم أنها تدخل فى اطار مفهوم الرأسمالية ريعية ، فإن ذلك ما يوضحه الجدول رقم (٣١) الذى يكشف أنه حينما يتوفر أموال أكثر فإن نحو ٤٨,٦٪ سوف تعمل على توسيع مشروعاتهم ، وأن نحو ٢٩,٨٪ سوف يعملون الى إقامة مشروع آخر مثل مشروعاتهم ، وأن نحو ١٠,٨٪ سوف يعملون مشروعات أخرىمخالفة لمشروعاتهم ، بينما يرى نحو ٩,٨٪ أنهم سوف يضعها فى البنك ، أى أنه سوف يدخل فى زمره الريعيين ويبتعدون عن عملية الإنتاج أو اعادة تدويرها إقتصاديا مرة أخرى ، فضلاً عن أن هناك من يسعى إلى شراء الأسهم والسندات ، أو يسعى إلى تغيير بعض النواحى الإجتماعية مثل الزواج ، أو شراء شقق ، وحتى شراء بعض المقتنيات أى أنهم يسعون الى الترف وليس العقلانية.

وإذا كان العقل الرأسمالي يكشف عن تأرجح فى العقلانية فإنه فى الوقت عينه يكشف عن وعى كبير لطبيعة ساسية الرأسمالية أو الخصخصة ، إذ أنه يرى أن سياسات الخصخصة سوف تطيح بوضع الرأسمالية المحلية ، وهذا ما يكاشف عن الجدول رقم (٣٢) الذى أوضح أن نحو ٨٣,٧٪ يرون أن الخصخصة سوف تقف فى وجه الرأسمالية المحلية ، ولكنها فى مقابل ذلك فإنها ترى أن ذلك سوف يفضى إلى إعادة سيطرة الرأسمالية الأجنبية على الاقتصاد المصرى ٩١,٧٪ ، (الجدول رقم ٣٣) .

جدول رقم (٣٢)

يوضح أراء المبحوثين فى أن الخصخصة بعد كده ممكن تدمر الرأسمالية فى ؟ وخاصة بعد أن بناها الأجانب فى كل شىء

	التكرار	النسبه
نعم	٢٧٢	٨٣,٧
لا	٥٣	١٦,٣

جدول رقم (٣٣)

يوضح أراء المبحوثين فى أن الخصخصة يفى أنها ممكن تبيع المشروعات للأجانب وتعيد مرة ثانية السيطرة الأجنبية

	التكرار	النسبه
نعم	٢٧	٨,٣
لا	٢٩٨	٩١,٧

إنه من خلال ما تقدم ، فإن جماع هذا الفصل يكشف لنا عن النسق الكامن للوعى الاجتماعى لعينة من الرأسمالية فى مصر ، تلك التى وضعت أيدينا على أبعاد صورة العقل البرجوازى من جانب ، وموقفه من قضية الخصخصة من جانب آخر . لقد كشفت الدراسة بشكل لا يقبل الجدل بعد

هذه الطبقة عن العقلانية الرأسمالية ، تلك التى إكتسبتها مثيلاتها الغربية . أنه من خلال هذا الفصل يمكن أن نقول أن القطاع الخاص وفقا لهذه العقلية لا يملك عصا موسى ، أو قل أنه لا يملك التعاويز السحرية التى عن طريقها يمكن أن يتنافس ويتماهى مع الدول التى يطلق عليها بالنمور أو الفهود السود . إن هذه الطبقة غير قادرة على الدخول فى الإستثمارات التى من شأنها أن تنمى الصناعات المتقدمة ، أو أن تقدم بديلا لعملية الإعتماد على الخارج فيما تحتاجه من تكنولوجيا متقدمة . وإذا كان ذلك كذلك ، فإن الفصل ذاته يوضح أيضا أن هذه الطبقة تفيض بمدى ضعفها أمام عملية المنافسة التى تواجهها من جراء مواجهة مثيلاتها الغربية لها فى إطار ما يسمى بالخصخصة ، تلك الأيديولوجية التنموية الرأسمالية التى تدفع لها بقوة البيوت المالية العالمية ، أو دولة راس المال العالمية ، ولا ترضى لها بديلا.

وإذا كانت الخصخصة فى مضمونها وتوجهاتها تعمل على تدعيم الطبقة الرأسمالية أو أنها تعيد إنتاج الرأسمالية فى مثل مجتمعنا المصرى ، فإن الواقع العيانى يكشف عكس ذلك ، وهذا ما يوضحه الفصل القادم .

"... إن الرأسمالية فى البلدان النامية هى مجرد
بديل ردىء عن الرأسمالية فى أوربا...."
(ميرسكى)

مقدمة :

يجمع الدارسون للطبقة الرأسمالية التى عرفتها الساحة المصرية غداه تطبيق الإنفتاح الإقتصادى على أن الظروف ساعدت على إعادة إنتاج الطبقة، خاصة بعد أن قوضت وجودها فى فترة الستينات .لقد وقفت حقبه الإنفتاح الإقتصادى بسياساتها مع الرأسمالية المصرية فأحدث تحولا سياسياً وإقتصادية واضحاً، أدى الى تدشين التحالف بين الشرائح المكونة لها، ناهيك عن تنامى الجناح الطفيلى.(١)

وإذا كانت رأسمالية السبعينات مؤلفة من ثلاث روافد أساسية، أوقل إنها هجين من فروع متباينة، بعضها ينتمى الى ما قبل ثورة يوليو (رأسمالية قديمة)، والبعض الآخر كان نتيجة إنتفاخ البيروقراطية المبرجزة ، والبعض الثالث كان من الوافد الطفيلى الذى أنتجته فترة السبعينات، تلك التى نطلق عليها برأسمالية القرش (الرأسمالية الجديدة) (٢) .

---

(١) مثل هذه الدراسات نذكر :

- سامية سعيد، من يملك مصر : دراسة تحليلية للأصول الإجتماعية لتنمية الإنفتاح الإقتصادى فى المجتمع المصرى، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى ، القاهر ، ١٩٨٦.
- عصام الخفاجى ، البرجوازية المعاصرة والدولة المشرفية، دراسة مقارنة لمصر والعراق فى جدل (مجلة)، مرجع سابق، ص ص١٧٣ - ٢١٥.

(٢) حول مفهوم الطفيلية : انظر على سبيل المثال : محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الإقتصادية المصرية، دار المستقبل العربى ،القاهرة ١٩٨٣.

وبيد أن البعض قد أصطلح على النوع الأخير بهذا الأسم، أو الهامشية نتيجة ا،عده عن الإنتاج المادى، أو لأنه كانت بوصلته متجهة دوما ناحية الربح السريع، , التركز فى الأنشطة الخدمية، والإرتباط بالمصالح الأجنبية، والسمسرة، والوساطة، , إستغلال ثغرات القانون ومخالفته ، فإن هناك شريحة من هذه الطبقة لم تتطرق اليها الدراسات السابقة،تلك التى راكمت أصولها من خلال الإرتباط بعمليات التهريب والعمل غير المشروع.

إن هؤلاء هم الذين يتعاملون مع قطاع محدود ألا وهو تموين السفن الملاحية ، أو ما يطلق عليهم "بالشيب شاندلر"، تلك المهنة التى كانت بمثابة ستاراً أوحجاباً لمزاولة الاعمال غير المشروعة. ولكن ما طبيعة هذه الشريحة التى نعرض لها الأن، وكيف راكمت رؤوس أموالها، وكيف أثرت الخصخصة عليهم.إنه من خلال بعض دراسات الحالة واللجوء الى إقامة مقابلة جماعية مع بعض الذين يعملون فى هذه المهنة، سوف نقوم بالإجابة على هذا التساؤل المركب الذى أوضحنا له تواً.(*)

وقبل الشروع فى توضيح هذه الشريحة، أو حتى كيف راكمت أصولها الرأسمالية وكيف أثرت الخصخصة على أعمالهم، ينبغى أن نعرف القارىء أولاً بطبيعة عمل هذه الفئه. إن هذه الفئه تجمع نفراً من أصحاب الشركات الكائنه بمدينة السويس التى تقوم بخدمة السفن التى تفد الى المياه الإقليمية المصرية، أوالتى تعبر قناة السويس شمالاً أو جنوباً، وتقوم هذه الشركات بإمداد هذه البواخر بكل ما تحتاجه

= إبراهيم العيسوى ، فى إصلاح أفسدة الإنفتاح، كتاب الأهالى رقم ٣، سبتمبر ١٩٨٤.

(*) لم نحاول هنا إلا عرض ما يفيد موضوع وغرض الدراسة ، لذا يجدنى القارئ اننا تغاضينا عن سرد كل حاله على حدة ، أو حتى نعرض للمقابله الجماعية كوحدة واحدة .

بدءاً من المواد الغذائية والمشروبات حتى قطع الغيار، فضلاً عن قيامها ببعض مهام النظافة والحراسة.

وبالنظر الى طبيعة تكوين هذه الفئه نجد أن عمر هذه الشريحة يتحدد فى العقدين الرابع والخامس، وإنهم ممن تحصلوا على تعليم متوسط،أو مادون ذلك، ويقول فى ذلك إحدى الحالات (س):

".....هقولك إيه ...عندك (م.م) ده معاه إعدادية ، و(ع.ج) ممعهوش حاجة...و (ع.ص) معاه دبلوم تجارة ...و(م.ز) ده كان صايع ممعوهش حاجة...و(م.ع.ظ) ده باين كان معاه دبلوم ...و(ع.س) برده كان معاه دبلوم،...و(ص.ع.م) معاه إعدادية بس بيتكلم سبع لغات...الناس دى لما إبتدت كان سنها صغير...لما رجعوا من الهجرة اللى جه من بره، وكان معظمهم فى اليونان وإيطاليا، واللى كان مهجر فى مدينة نصر، وفى المطرية دقهلية.. المهم انهم رجعوا.....ولما رجعوا كان معظمهم بيشتغلوا فى الشركة المصرية للتوريدات البحرية،أو فى الشركة الدولية.. المهم مكنش فيه شركات تانية غير دول فى البحر البشتغلوا فى تموينات السفن أو زى ما حنا بنقول عليهم (شيب شاندلر)...."

ولكن كان القسط الأكبر من هؤلاء ممن تم تعيينهم غداه إعادة عملية تعمير مدينة السويس، إما فى الشركبة المصرية للتوريدات البحرية أو فى الشركة الدولية. وتعتبر عملية وجودهم فى هذه الشركات هى البداية الأولى لعمليات التراكم الرأسمالية أو ما نطلق عليه هنا بالتراكم الأولى لهذه الشريحة، أو عن طريقها إستطاعت هذه الفئه بطريقة غير مشروعة أن تجني لنفسها قسطا واسعا من الأموال . ويقول في ذلك إحدى الحالات (س) :

" الناس دي لما إبتدت ، همة جم من التهجير اللي كان مسافر بره واللي [illegible] مهجر ، راحوا إشتغلوا كلهم .. لا مش كلهم جزء كبير منهم في الشركة المصرية

بدءاً من المواد الغذائية والمشروبات حتى قطع الغيار، فضلاً عن قيامها ببعض مهام النظافة والحراسة.

وبالنظر الى طبيعة تكوين هذه الفئه نجد أن عمر هذه الشريحة يتحدد فى العقدين الرابع والخامس، وإنهم ممن تحصلوا على تعليم متوسط،أو مادون ذلك، ويقول فى ذلك إحدى الحالات (س):

".....هقولك إيه ...عندك (م.م) ده معاه إعدادية ، و(ع.ج) ممعهوش حاجة...و (ع.ص) معاه دبلوم تجارة ...و(م.ز) ده كان صايع ممعوهش حاجة...و(م.ع.ظ) ده باين كان معاه دبلوم ...و(ع.س) برده كان معاه دبلوم،...و(ص.ع.م) معاه إعدادية بس بيتكلم سبع لغات...الناس دى لما إبتدت كان سنها صغير...لما رجعوا من الهجرة اللى جه من بره، وكان معظمهم فى اليونان وإيطاليا، واللى كان مهجر فى مدينة نصر، وفى المطرية دقهلية.. المهم انهم رجعوا.....ولما رجعوا كان معظمهم بيشتغلوا فى الشركة المصرية للتوريدات البحرية،أو فى الشركة الدولية.. المهم مكنش فيه شركات تانية غير دول فى البحر البشتغلوا فى تموينات السفن أو زى ما حنا بنقول عليهم (شيب شاندلر)...."

ولكن كان القسط الأكبر من هؤلاء ممن تم تعيينهم غداه إعادة عملية تعمير مدينة السويس، إما فى الشركبة المصرية للتوريدات البحرية أو فى الشركة الدولية. وتعتبر عملية وجودهم فى هذه الشركات هى البداية الأولى لعمليات التراكم الرأسمالية أو ما نطلق عليه هنا بالتراكم الأولى لهذه الشريحة، أو عن طريقها إستطاعت هذه الفئه بطريقة غير مشروعة أن تجنى لنفسها قسطا واسعا من الأموال . ويقول فى ذلك إحدى الحالات (س) :

" الناس دى لما إبتدت ، هما جم من التهجير اللى كان مسافر بره [illegible] مهجر، راحوا إشتغلوا كلهم .. لا [illegible] كلهم جزء كبير منهم فى الشركة المصر[illegible]

وكانت الشركة دى فتحة خير ليهم .. لأنهم بجانب الشغل الرسمى ، عملوا مصالح [illegible]رة ليهم.... "

وإذا كانت عملية التراكم الأولى لهذه الشريحة قد تمت من خلال العمل فى مثل هذه الشركات، فإن هذه العملية قد جاءات بطريقة غير شرعية أو قانونية ويمكن أن نستدل على ذلك من كلام (ع) الذى يرى :

" ...أن الشيب شندلر من دول لما كان ينزل البحر ،مكنش له منافس زى اليومين دول اللى كترو فيها المكاتب بتوع تموين السفن .أول مارجعنا السويس مكنش فيه غير الشركتين دول،دلوقتى اللى معاه فلوس وملهوش شغل راح عمل مكتب.. المهم إما كان الإفندى ينزل البحر كان عارف هو هيروح فين، وعلى أنهو مركب، وكانت المراكب فيها خير كتير بينزل معاه دولارات كتيرة يشترى بيها أى حاجة ، ويبيع لها كل حاجة. الحاجات دى كانت من غير فواتير يعنى لحسابه الخاص، وكان فى الوقت ده لسه الجمرك والمينا مكنش لهم أبواب . ..مكنش فيه غير عسكرى ماسك بندقية وموظف صغير.. ومكنش التوكيلات الملاحية لسه موجودة .. كل حاجة كانت سهلة إن تخش ويوديها الأفندى الى المركب ، حتى كانت الممنوعات ممكن الأفندى إما يوديها أو يجبها من المركب.."

ويضيف صاحب هذه الحالة إنه حينما كانت عملة إعادة تعمير ميناء السويس لم تتم بعد، ولن تكن هناك حالة إنضباط كما هو واقع اليوم ،كانت هناك أشياء تفوق الوصف فى عملية التراكم الرأسمالى .إذ كانت تتم إرسال موجات السلع المدعمة الى المراكب ويتم قبض ثمنها خارج عملية الفواتير ، إذ كانت تتم تحصيلها من الخارج راسا عن طريق ملاك السفن ،كما كان غابا ما تتم جلب بعض الأشياء التى تخضع للضرائب، مثل المواد الروحية والدخان ، والاخرى الممنوعة .

وفى ذلك يوضح صاحب هذه الحالة :

"..... كان ممكن الأفندى من دول لما ينزل الى البحر كان يتفق مع القبطان أن المركب هتيجى فى يوم محدد، وانه هيعوز فيه حاجات معينه ، فكان إما يبعت تلغراف أو تلكس يبلغ المكتب بالحاجات الى هوه عايزها . فكان المكتب يجهز كل التموينات اللى هيديها للمركب.. طبعاً الحاجات دى كانت مدعمة ....ولما كان الافندى يدخلها مكنش فيه حد بيمنعه وكان بيرش على العسكرىاللى واقف على الباب ... والحاجات دى كانت بتمشى..المهم علىالمركب كان فيه حاجات تبع المكتب بفواتير... وحاجات تانية من غير فواتير .. وكان فيه فواتير بتتمضى من التوكيل... حاجات تانيه بتقبض من بره برة وكل الحاجات دى سهلة ومفيش فيها حاجة.. الحاجات اللى كانت كمان بتجيب فلوس، إن الأفندى يربط مع القبطان أن يجيب له ويسكى وسجاير.... وطبعاً بيتفق على تخريجها من الجمارك وتروح تتباع فى مصر بالذات فى الفنادق والموسكى.... وفى الإسكندرية "

ويرى (أ) أنه بهذه الطريقة إستطاعت هذه الشركات أن تجنى أرباحاً تشبة تماما الأرباح التى تتولد من المخدرات ، خاصة وأنه فى ذلك الوقت كان أصحاب هذه الشركات تتولد لديهم أرباحاً طائلة ،وإنه منذ هذه الفترة وحينما تولدت الأموال ما لبث ان تركوا هذه الشركات واقاموا لذواتهم شركات خاصة لإمداد السفن . لقد تكونت العديد من هذ الشركات وأصبحوا مسيطرين على عملية الإمداد ، بل حينما سمحت الدولة بإن يكونوا ممثلين لملاك السفن التى تعبر القناه ، أصبحوا بمثابة توكيلات ملاحية لهذه السفن.

إنه منذ ذلك التاريخ وقد أضحت هذه الشركات قوة مسيطرة على كل البحر . لقد سهل لهم عملية جمع المال بالطريقة الفائته أن يكونوا ذوى سلطة والتى من خلالها أن سهلوا لذواتهم عمليات تهريب وامتلاك الكثير فى السويس.

" دول كانوا بيهربوا كراتين السجاير والويسكى عينى عينك ... وكانوا بيرشوا على ..... حتى بالعربيات والشقق ... كانوا بيعملوا كل اللى همه عايزينوا.... كانت الناس دى بتعمل اللى هى عايزاه .... حتى أنهم كمان كانوا بيهربوا الحاجات دى فى وضح النهار، وبمساعدة الناس اللى ماسكين السلطة ...ده كان كما فى ناس بيشتغلوا فى المحافظة بيخشوا ويشتركوا فى الحاجات دى والتى كانوا بيسموها المصلحة.."

وعن عملية التهريب يقول (أ) زى ما قالك (ع) أن الناس دى كانت واصلة ، وكانوا مصاحبين أو مشاركين لناس تقال قوى... وكانت المركب بتيجى فى وقت معين عاملة ترب(رحلة) بتبعت تقول أنها جايه، وعايزه حاجات ...تجهز لها الحاجات بتاعتها ، واللنش التى رايح يودى لها ،الحاجات هو الى ينزل الويسكى والسجاير من عليها ... صاحب المصلحة بيكون متفق كمان مع بتوع الهيئة، والمركب وهية ماشيه الحاجات بتنزل منها مش من الجنب الى ممكن الناس تشوفه،ولكن الحاجات بتنزل من الجنب الى ناحية سينا عشان مكنش فيه حد ومحدش يشوف حاجه، بس الحق أنا هقولك إن الحاجات دى كلها كانت مش بتتهرب فى النهار قوى، لا دى قرب المغارب عشان برده الليل سترة..."

ويضيف (ع) أن الحاجات دى نقلت ناس نقلة كبيرة ، داهمه بقوا اباطره.. محدش كان عارف يكلمهم..دول إفتروا قوى... فيه ناس كانوا بيركبوا المرشيدس أخر موضه، وكان ينزل لهم عربيات خاصة بيهم من الفابريكه ،وفيه منهم ناس راحوا أجوزوا على نسوانهم... وكمان نسوا عيالهم ، وفيه ناس ضربوا بودرة وحشيش وأفيون ومستروش النعمه وكان بيصرفوا على النسوان والقمار..."

وعلى الرغم من أن هناك من كان يسلك سلوكا غير عقلانى كرأسمالى ، فإن هناك من كان على العكس من ذلك ، حيث كان يعمل على تنمية موارده ليس على صعيد تخصصه فحسب، بل فى تخصصات أخرى..ويوضح ذلك (ف) إذ يقول :

" ... كان هناك (ص.ع) ليه عمارات، وكان (ع.خ) عنده فناطيس جازبيمون بيها المراكب ... وفيه ناس جابوا عربيات تريلات ونقل... وناس عملوا مزارع سمكية... لا فيه ناس كتير إشتغلوا شغل كويس ، بس ما ستروش النعمه زى ماقالك (ع)... "

ومن المهم أن نوضح هنا أنه إذا كان هناك نفر قد انفق أمواله بطريقة عقلانية ، وآخرين كانوا على العكس من ذلك، فإن هناك من نهج نهج الرأسمالية التقليدية فى العالم الثالث، تلك التى عملت على تكديس الأموال دون ضخها لتنميتها اولا ثم المساهمه فى تنمية الواقع المجتمعى. ثانيا .ويشدد على ذلك (ع.ص) إذا يرى :

هناك نماذج ثانية كانت بتخزن فلوسهامتحبش تصرف على نفسها ، فكانت مكموشه خايفة إن الدولة تقول ليها من أين لك هذا، .... فيه ناس كانت متحبش تطلع فلوسها وكانت تحوش وبس...."

والواقع إن ما سبق ليس فقط هو ما يمثل طريقة تكديس الأموال لدى هذه الشريحة، بل أنها كانت تعمل على أصعدة أخرى، تلك التى تمثلت فى تزوير الفواتير التى كان تقدم الى التوكيلات الملاحية .. إنه فى الوقت الذى كان يسمح التوكيل بإمداد الباخرة بمبلغ معين من الأموال وهو فى الوقت الذى يحتاج ما يفوق ذلك، فإن مكاتب تموين السفن الخاصة كانت تضرب بذلك عرض الحائط وتمون البواخر بما تحتاجه ولكن شرط أن تقوم بتحصيل الأموال المستحقة رأسا من أصحاب هذه البواخر فى مواطنها الأصلية، كما أن بمقدور أصحاب هذه المكاتب أن تحصل فوائد بما يفوق ماقدموه بالفعل.... فإذا كانت هذه المكاتب قد أمدت البواخر بمبلغ معين ، فإنه بالإتفاق مع قبطان الباخرة، يقوم الأخير بالتوقيع على أوراق بيضاء نظير أن يتم

تسليمه مبلغ معين من المال، ثم ما يلبث يقوم صاحب المكتب بعد ذلك تدوين ما يريد من أرقام، على أن يقوم بتحصيلها بعد ذلك من مالك الباخرة أو شركته في الخارج...."

وفي ذلك يقول (م) " ... كان المركب من دول تطلب طلبية كبيرة .. وبعد ما إتنظمت العملية كان لازم مكاتب التوريدات أن تقدم للتوكيل وتطلب منه الموافقة على المبلغ المطلوب لتموين المركب ... وكان التوكيل لأن مفهوش إعتماد كان بيحدد فلوس معينه. ولما كان اللى يطلبه المركب أكثر بكثير من المسموح، فكانوا، يودوا كل اللى يحتاجه ، ويتحايلوا في كده على الجمرك، ويرشوا على الموظفين ويدخلوا كل حاجه ، بس كان المسموح من التوكيل هوه اللى يتقدم فاتورته، ويتحصل عن طريقه الحاجات التانية ، كانوا بيمضوها من القبطان ويطلبوها من ملاك المراكب من بره، وساعات كان القبطان بيمضى على فواتير بيضة، بس هوه بيأخذ حقه، وبعد كدة من أصحاب المكاتب بتأخذ الفواتير دي وتعمل فيها اللى هيه عايزاه، كانوا بيضربوا أرقام جامدة... كان ساعات توصل الى خمسين ومائه الف دولار.."

إذا كان ما سبق يمثل نشاط هذه المكاتب او أصحابها من شرائح الرأسمالية في فترة إعادة تعمير وتنظيم السويس ، فإن غداه تنيظم كل شيء في المدينه وخاصة منافذ الميناء ، فإن تحايل هذه الشريحة ظل هو هو، بل أنهم إستحدثوا آليات أخرى . بعد أن فتحت الدولة عينيها على هذه الآليات وشددت عمليات المراقبه وخاصة عمليات تهريب السجائر والوسكى، كان لابد على هذه الفئة من إستحداث آليات أخرى ، تلك التي تمثلت في التحايل على القوانين حتى يمكن لها أن تستمر فيعمليات التهريب وما كانت الأوراق والموافقات هي المصدر الرئيسي لإتمام العمليات المشروعة، فإنه من خلال هذه الأوراق كان يتم عمليات التهريب ، يتم عملية التموين بأوراق سليمه. ولكن بعد ان تقوم الباخرة باستلام أمدادها، كان يقوم

صاحب المكتب أو من ينوب عنه بكتابةخطاب شكر من الباخرة ومختوم، ولكن هذا الخطاب مكتوب بالقلم الرصاص. ثم بعد أن يصل الى مكتبه ، ما يلبث أن يمحوا هذه الكتابة ويستبدلها بأخرى مكتوبة على الآلة الكاتبة، ويطلب فيها إمداد نفس الباخرة ببعض صناديق السجاير والويسكى التى ما تلبث هى الأخرى بعد إتمام إجراءاتها أن يتم تهريبها وبيعها والإستفادة من الفروق المرتفة فى أسعارها.

وفى ذلك يقول (ص) ... لما الدولة شددت قوى على نشاط المكاتب دى راحت تدور على حيل تانية المهم أنهم كانوا فى الوقت ده مبيصرفوش لحد إلا بطلبات من التوكيل والتوكيل كان يقول فى حدود المسموح... وكان المراكب دى تأخذ الحاجات بتعاتها، وكان الموظفين أو صاحب الشغل يكتب شهادة إنه استلم حاجته ويشكر المكتب، ولكن كل الكلام ده بالقلم الرصاص، وبعد مايروحوا المكتب ويقوموا بمسح هذه الكتابة، وعلى الورقة نفسها اللى مختومة بختم المركب وإمضاء القبطان يقوموا بكتابة طلب من المركب بمدها ببعض كراتين السجائر والوسكى وعشان التوكيل ميتحشرش يقوم يكتبوا أن القبطان هيدفع كاش... طبعاً بعد كده الحاجات دى بتتهرب وتتباع إما فى المينا أو بتتهريب لمصر على طول...."

وكما يعمل توريد الغذاء على تراكم رؤوس الاموال فأيضاً أعمال جمع القمامة والحراسة يمكن أن نفعل نفس الفعل، حيث تقوم الباخرة تسليم مخلفاتها الى موظفى مكاتب توريد السفن مقابل أجر محدد، وهو ما تحدد قيمته من قبل التوكيلات الملاحية، ولكن خارج هذه التحديدات يتم إجراء الصفقات التى قد تكون فى الواقع غير مشروعة بين هذه المكاتب وبين ربان الباخرة، فضلاً عن قيام الأخير ببيع أشياء ثمينة على أنها من المخلفات أو من الأشياء التى تدخل فى باب القمامة. بمعنى آخر إذا كان قانون الملاحة يحرم القاء المخلفات فى المياه الأقليمية أو بالموانى ، فإنه يتم تسلم مخلفات السفن العابرة للمياه الأقليمية المصرية الى هذه المكاتب التى يدورها

تقوم بنقلها الى أماكن تجميعها فى داخل الميناء أو خارجه . وأنه مقابل ذلك يقوم المكاتب بتحصيل الرسوم التى حددتها التوكيلات الملاحية. والواقع أن هذه المخلفات ليست كلها من الأشياء التافهة التى لا تدر ربح، وإنما بالإتفاق مع ربان البواخر يقوم بتسليم أشياء ثمينة على أنها غير ذلك.

ويوضح (ع) ما سبق إذ يقول يا أخى دى الزبالة حتى بتكسب بالألف والألفين دولار فى المرة الواحدة وبالذات فى حرب الخليج ... وفى بعض الناس عملت بالستين والسبعين ألف دولار ، ده مش من مركب واحد ولكن دول من خمس الى ستة مراكب فى الشهر. دى مكنتش زبالة وبس دى كمان كان فيها حاجات كانت جديدة نوفى إتباعت لهم على أنها من ضمن الزبالة إتباعت إما من على الرصيف أو من المخازن بتعتهم...."

ويضيف (ع) أن مثل هذه الأعمال لا يتمتع بها كل مكاتب تموين السفن، وإنما هناك مكاتب بعينها حيث توجد تعاملات خاصة فيها بينها وبين التوكيلات الملاحية" ... يا بيه بتوع التوكيلات دول مافيا بيشتغلوا فى كل حاجة، الواحد من دول يدى أى صاحب مكتب أمر الشغل ويقبض ذى ما هو عايز، ده غير اللى بتأخذه من على المركب، هو طالع واكل نازل واكل، يأخذ من المكاتب ويأخذ من القبطان السجاير بالكراتين والوسكى والبيرة وكل حاجة ممكن تبقى موجودة عند الشيف ستيور والقبطان شغال يقبض من أصحاب المكاتب رايح جاى، يعنى الكل بينفع بعضه...."

ويجدر أن نشير هنا الى أن هذه العملية لا تعتبر حكراً على أصحاب هذه المكاتب إذا يقوم بها فئه أخرى تعمل على نفس المسرح، وهم من يطلق عليهم فى لغة البحر بالبنبوطية أو تجار المخلفات الذين يقومون بشراء الأشياء من البواخر بأسعار قد تقل كثيراً عن ما هو سائد . ليس فقط بالأسعار المحلية وإنما أيضاً بالأسعار العالمية. وفى ذلك يوضح (م) بقوله "...... لاء ده مش بس بتوع المكاتب

اللي بياخدوا الحاجات دي وبيستنفعوا بيها، ده في كمان البنبوطية وتجار المخلفات بيلعبوا اللعبه دى، بيطلعوا يشتروا الحاجات دى من على المركب بأسعار قليلة وده يبقي بيزنس مع القبطان والشيف ستيور ده غير الحاجات التي بيدخلوها معاهم من بره، ويقوموا يبيعها للمراكب أو يعملوا بيها بدل ودى دايما بتكون حاجات ممنوعة يعملوا بيها بدل..."

ويعلق (و) على كل ما سبق فيرى أن مثل هذه الأشياء دعت ملاك هذه السفن الى تحريم عمليات التبادل، هذا فضلاً عن تحريم التعامل مع هذه المكاتب أو حتى شراء ما يحتاجونه من مواد غذائية أو قطع غيار، وذلك من وجهة نظرة يعود الى إرتفاع الأسعار بطريقة باهظة، بالإضافة الى ردائتها، أو قل نتيجة لجشع هذه المكاتب وعدم نظافة التعامل "..... هنا الحاجة غالية قوى ووحشه قوى، الشيب شندلر هنا عايز يولع المركب عايز يأخذ كل الى ما في جيب القبطان، ده بسبب ردائة البضاعة وسعرها العالي ومعاملة الشيب شندلر، وكما مضاربة الشيب شندرية لبعضهم في الأسعار وفى العمولات للقباطين اللي ساعات توصل الى ٥٠٪ ، وكمان للبزنس اللي بيعمله الموظف مع القباطين ..." ويستطرد صاحب هذا الكلام ويرى أن ملاك هذه السفن قد تغلبت على ذلك أيضاً بالتكنولوجيا المرتفعة". .. المراكب دي وسعت من الثلاجات بتاعتها وبدأت تجيب من بلادها حاجة نظيفة وسعرها رخيص، والثلاجات دي خلتها تستغنى عن الحاجة بتاعتنا لغاية لما ترجع بلدها تاني.... وهمه كده كمان بدأوا يتخلوا عن أنهم يمروا من القنال ... لأن بقت مصاريف أو زي ما بيقولوا نولون المركب عالي، عشان كده كل الحاجات دي أثرت على حركة الملاحة في القنال .... الحركة معدتش زى زمان ... الوقت بقى فيه مراكب قليلة قوى.... كان زمان الكونفوى (القافلة) حوالي من ١٨ :٢٣ ، الوقتي بقى من ٥: ٧ مراكب ، كل ده أثر على الملاحة لا وده أثر كمان على الناس اللي كان معاهم فلوس .. الناس

دى معدتش كده.. الناس بقيت تعبانه قوى ... اللى كان معاه فلوس ، بقى معهوش الوقتى ....:"

ويذكر (ص) وفقاً للكلام السابق أن كل الاشياء السابقة بالإضافة الى ممارسات مكاتب التوريدات قد أثرت على فكرة الرواج الملاحى أو أيضاً على المستوى الإقتصادى الإجتماعى لهذة الفئة. وفى ذلك يقول "....إن الحاجات اللى قالها (م) وكمان الحاجات اللى إحنا قولنا عليها زى ضرب الفواتير وتزويد الأسعار والسرقة، وكمان حرب الخليج أثرت على كل حاجه هنا عندنا... دى المكاتب دى لوعملت بما يرضى الله ممكن يكسب كل واحد فيها حوالى ٣٠ الف دولار فى الشهر.. هى مش قنوعيين ، لأنهم عايزين زى زمان كل واحد يجيله فى اليوم شكارة فلوس .. ايوه الفلوس كانت بتيجى فى الشيكاره... عندك واحد زى (ع.ص) كا كل يوم يجيله شيكارة فلوس فيها ١٠٠ ألف جنيه ده كان عنده حوالى ٧ مليون جنيه...."

وإذا كانت الفترات الأولى فى الإنفتاح الإقتصادى وحتى التالية لها، قد سمحت لهذه الفئه أن تراكم رؤوس أموالها سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروع، ذلك ما عبرت عنه حالات الدراسة والمقابلة الجماعية، إلا أن هذه الفئه لم تنعم بمثل ذلك فى الفترات الأولى التى طرحوا فيها اسم الخصخصة أو حتى فى فترة تسريع عمليات الخصخصة .

وليس أدل على ذلك من إغلاق كثير من مكاتب تموين السفن، نتيجة لتقييد عمل هذه المكاتب بجمله من القوانين والتشديدات التى حدثت من عمل هؤلاء نتيجة لتدخل التوكيلات الملاحية فى أعمالهم، فضلاً عن إستخدام هذه القوانين فى صالح الأفراد القائمين على هذه التوكيلات .

ويؤكد ما سبق ذكره (ع) حيث يقول" ... كنا زمان بنشتغل كويس وكان فى مصالح.... كان الواحد فينا بيرزق كويس....وكل واحد عامل خميرة.. .. مكنش

فيه تعقيدات.... الواحد كان يقدر يدخل كل حاجه الجمرك ويطلع منه سواء بطريق رسمى أو عن طريق المصالح... كل حاجه بتمنها..... الوقتى كل حاجه مسدودة كل حاجه فيها قانون.... الحكومة مفتحه عيونها أوى..نازله تحط قوانين خلت معظم المكاتب تقفل......دول عملوا شوية قوانين خدموا فيها اللى بيشتغلوا فى التوكيلات... كأن الحكومة جت عشان تخدم دول بس ..... ومبتعملش لينا .... الوقتى بقوا فى التوكيلات هما أصحاب الشغل وإحنا اللى بنشتغل عندهم دول بيخدوا من الناس أكثر ما بيكسب اللى بينفذ الشغل..... تقولى خصخصة إيه .... خصخصة اى يا عم ما هو إحنا القطاع الخاص ... بس قفلنا وقاعدين دى الوقتى نستنا الدور .... دورنا فى تموين سفن وزباله وحراسة..... لأن زى ما حنا قولنا قبل كده كل حاجه إن الحاجات الغالية عندنا وعدم نظافتها ورفع بنديرة المرور كل ده آثر على الملاحة فى القنال... وحب أقولك برضه إن الجشع بتعنا ساهم فى كده...."

وينبرى (أ) على أثر ما أثاره (ع) فيذهب بقوله ".... أنا مش عارف بالضبط هما يقصدوا أيه بالقطاع الخاص.... مش إنت تقصد يا بيه بالقطاع الخاص والخصخصة إن الأفراد هما الى بيملكوا كل حاجه... الحكومة والجرايد بتقول كده ..... ولا فيه تعريف وقصد تانى.... إن كان كده امال إحنا نبقا ايه .... إحنا إتخدعنا لأننا جينا من اليونان عشان يبقى لينا مكاتب خاصة ومنشتغلش عند حد..... يقوموا عشان يزودوا دخل الدولة يرفعوا بنديرة المرور بتاعة القنال، تقوم المراكب تقل، وكما عشان الحاجة غالية فى السوق فالمراكب ماعدتش بتطلب، وكمان تقوم تخلى التوكيلات تتحكم فى الناس... ياريت إنها بتنفذ القانون على كل الناس لا ده على ناس وناس، لأن اللى بيدفع لهم هو اللى بيمشى حالة..."

وعلى هدى ما سبق، تجمع حالات الدراسة إنه، إذا كانت الدولة تدعو الى خصخصة كل قطاع الدولة، إما بيعها للشركات أو بيعها للأفراد، فإنها تهتم بذلك فى

قطاعات وشركات بعينها، أو أنها تعمل وفق سياسة الخطوة. لأنها فى الوقت الذى تنفذ هذه السياسة فى قطاعات معينه، فإنها تدير ظهرها الى هذا القطاع - يقصد قطاع الملاحة والتوكيلات الملاحية- أو أن دوره لم يحن بعد. لقد خانت الدولة ذلك القطاع، بل الأنكى من ذلك أنها بدلاً من أن تترك هذا القطاع وشأنه للقطاع الخاص. راحت تشدد قبضتها عليه وتتحكم فى كل أموره من خلال بيروقراطيتها. وكأن الدولة تعمل بروحين ، فى الوقت الذى تصفى فيه كل القطاعات التى تتصف بالعمعمة، فإنها تبقى على ذلك القطاع تحت سيطرتها وهيمنتها .

وفيما يتصل بقضية العقلانية التى إتصفت بها الرأسمالية الغربية، يجمع كل من تم مقابلته واجريت عليهم دراسات حالة أن كل الحاالات التى أشرنا الى حروفها الأولى إبتعدت تماماً عن هذه المسألة، إذ شاب تصرفات هذه الفئه النضج التام، إذا أن كلا منهم حاول أن يوظف أمواله فى طريق غير مشروع، فمنهم من سار فى طريق اللهو، والآخر حاول خاصة حينما نضب باب تكديس الاموال نتيجة فتح الدولة عيونها على هذا المجال، راح يقوم بالعمل فى الأعمال غير المشروعة.

المهم فى ذلك أن هذا القطاع أنه كما بدأت هذه الشريحة من فراغ إنتهت إليه أيضاً. لقد طويت صفحة مثل هؤلاء، لأنهم كما كانت الأمور سهلة فى جمع المال، كانت أيضاً سهلة فى تبديدها. إن هذه الفئه لم تتعلم كيف تراكم رؤوس أموالها أو كيف تعيد إنتاجها على أسس عقلانية سليمة، لذا يصدق قول " فرانز فانون" الذى يرى أن مثل هذه البيرجوازية غير مشغولة بالإنتاج أو الإبداع أو البناء، فضلاً عن أنها تعيش لذاتها وحسب.

فى نهاية هذا العمل نود أن نشدد على أننا لانستند فى طرح أوراق هذه القضية الى رؤية محددة ، وإنما إستندنا الى رؤية خاصة تتمثل فى مصلحة وطبيعة هذا العرض ، تلك التى أمعنا النظر فيها من خلال سوسيولوجيا الاشكال الرمزية التى لا تتعلق بالإنحياز الى مجموعة محددة بقدر ما تتعلق بشروط إجتماعية ووجودية .

وإذا كان البعض يرد الأشكال الرمزية الى مصالح طبقة معينه. حيث تساهم الثقافة السائدة فى خلق الإنحياز الإجتماعى للطبقات العليا السائدة فى المجتمع القائم. فأننا نرد هنا بشكل قاطع ، أن هذه الإنحيازات تتبدى حينما يشعر المثقف بوطأة الأزمات التى تكتنف المجتمع. أو التى تنعكس عليه نتيجة إنتهاج سياسات معينه فرضتها ما يسمى بالدولة العالمية.

بيد أن المثقف لايملك سوى أدوات الإنتاج الرمزية أو ما نطلق عليه نحن هنا بالرأسمالية الثقافى ، فإن هذه الوضعية تجعل منه عضواً فى عملية قسمة العمل من جانب ، وناقداً للإستراتيجيات التى تنال من وضعيته ومن وضعية العوالم الإجتماعية التى يدافع عنها المثقف .

أن وقوف سياسات الدولة العالمية من خلال سياسات العولمه ضد الطبقات الإجتماعية برمتها فى العالم الثالث ، تعنى بشكل أو بآخر أنها ضد تراكم الإمتيازات الدنيوية ، أو بقول آخر أنها كما هى ضد الطبقات الفقيرة، فإنها أيضاً تغلق أبواب الربح والعمل فى وجه أكثر المجموعات "السراه" وذلك عن طريق تصدير نماذج تنموية بعينها دون النظر الى الخصوصيات المجتمعية.

إن إمعان النظر فى مسائل العولمه تفضى الى أن التطور الإقتصادى الإجتماعى السياسى مع أفول عقد الثمانينات فرض أيديولوجية واحدة

ووحيدة لعمليات التنمية ، تلك التى يطلق عليها بأيديولوجية السوق ، والتى من شأنها أن عمقت عملية الإستقطاب الإقتصادى والإجتماعى ، وفرضت الرأسمالية المالية على العوالم الإقتصادية برمتها ، ذلك الأمر الذى ساهم فى عملية تجنيسها أو تدويلها ، ناهيك عن ضرب وتقليص دور الدولة فى الإقتصاديات التابعة.

وغنى عن البيان أن الدولة العالمية فى سعيها لتهميش دور الدولة ، وطرح عملية الإستقطاب الجديد كنوع من العولمه المتصاعدة ، ما هو إلا إنحيازا لمصالح النظام العالمى الذى يسعى الى تأبيد التخلف فى المحيط "المدمر" أو ما يطلق عليه بالعالم الثالث ، وإبقاء المراكز مهيمنه ومسيطرة على كل إصقاع العالم . إن إيلاء الإنتباه الى كل القضايا التى طرحناها قبل قليل فى ضوء طبيعة الدولة فى مصر ، وتحالفاتها وإنحيازاتها الإجتماعية ، يعنى أن النظام العالمى وسياساته الجديدة التى نهجها بعيد تدمر دور الدولة وأفول مناشطها أو قل أن حينما قوضت مركزية الدولة ، وحولتها الى السوق ، فإنها أضعفت العمعمه (نسبة الى القطاع العام) ، وقوت من عملية الخصخصة (نسبه الى القطاع الخاص).

وعلى هدى الأفكار السابقة ، فإن الدراسة فى ضوء أهدافها والتساؤلات التى كانت تسعى الى الإجابه عنها ، فإنها أستطاعت أن تخرج بالنتائج التالية ، وهى :

أولاً: أن سياسات العولمه أو التدويل أو تجنيس العالم ، أو الإستقطاب الجديد ، وفق منطق الخصخصة أو ما يسمى بسياسات التكيف والتثبيت الهيكلى ، ما هو إلاثورة مضادة لضرب الدولة ووأد أدوارها التنموية ، فى مقابل أحياء التحالف بين المجتمع والدولة والسوق.

ثانياً: إن خطاب التنمية الذى يطرح نفسه فى كل إصقاع العالم ، يعمل على إنهاض التدويل ، ذلك الذى يسعى الى إنهاض فكرة قيام منظومه إنتاج عالمية ، لاتكون الحدود أو الجغرافيا عائقاً لها فى مقابل ضرب النموذج الوطنى المستقل وتكثيف عملية التبعية.

ثالثا: إن صياغة الخصخصة كمشروع كونى أو أممى يتأتى من خلال فرض خطاب تنموى من خلال بيوت المال العالمية التى تسعى الى إجبار الدائنين (العالم الثالث) للخضوع لأوامر الرأسمال الدولى وفق النهج الليبرالى الجديد أما يطرحه من مفاهيم جديدة مثل التكيف والتصحيح والخصخصة.

رابعاً : إن التحولات التى شهدتها العوالم الإقتصادية المدمرة – أقصد العالم الثالث – خاصة بعد أن طرحت سياسات السوق والخصخصة ، أصابت فى مقتل دور الدولة فى العالم الثالث كصمام أمن إجتماعى ، ومن ثم فقد أثرت سلبياً على دخول ومستويات الطبقات الدنيا والوسطى . وأحرى بنا أن نسجل ، أنه فى الوقت الذى أثرت سلبياً على هذه الطبقات ، فإنها إنحازت لفئات ، أو قل أنها أعادت إنتاج الطبقات الرأسمالية ، التى كانت قد أضيرت فى ظل السياسات الشعبوية التى عرفتها بنيات العالم الثالث غداه إنكسار الإستعمار التقليدى.

خامساً: أن طبيعة المناشط الإقتصادية التى شهدتها الساحة المصرية فى زمن العولمه تعبر بحق عن سيادة النشاط غير المنتجه ، ناهيك عن عدم سيادة ما يطلق بالصناعات الرأسمالية الكبيرة.

سادساً: أن نشوء الرأسمال (الجوانى) فى مصر يأتى من خلال مساعدة الرأسمالى الدولى (البرانى) ، ذلك الذى يسعى بقوة الى سيادة المناخ الرأسمالى ورسملة العلاقات الإجتماعية .

سابعاً : إن سياسات الخصخصة تقف فى صف الرأسمالية المحلية والأجنبية ، فى الوقت الذى تدير ظهرها للطبقات الإجتماعية الأخرى.

ثامناً: أن هناك قطاعاً من الرأسمالية المصرية لم تجن تراكماتها الرأسمالية عن طريق الإنتاج ، بل ولجت دروباً غير مشروعة ، وريعية وغير منتجه ، تلك التى كان على أثرها أن أضحوا من سراه المجتمع. وإذا كان ذلك كذلك فى فترة مخاض الخصخصة ، فإن غداه نهجها كسياسة تنموية للدولة ، فإنها أثرت سلبياً عليها ، الأمر الذى يعنى بالنسبه لنا أن سياسات الخصخصة لم تبق ولا تذر ، وأصابت فى مقتل معظم الطبقات الإجتماعية القائمة فى مصر .

المراجع

أولا : باللغة العربية

ثانيا : باللغة الاجنبية

المراجع العربية

١ - إبراهيم العيسوى ، **فى إصلاح ما أفسدة الإنفتاح** ، كتاب الأهالى رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٤.

٢ - إبراهيم سعد الدين ، **التغيرات الأساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر خلال الفترة : ٥٢ - ١٩٧٠** ، قضايا فكرية ، العدد الثالث ، القاهرة ، ١٩٨٦.

٣ - إبراهيم عامر ، **الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر** ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٤ - أحمد زايد : **لدولة فى العالم الثالث الرؤية السوسيولوجية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٥ - أحمد صادق سعد ، **تاريخ العرب الإجتماعى: تحول التكوين المصرى من النمط الأسيوى الى النمط الرأسمالى** ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨١

٦ - أديث كيروزويل ، **عصر البنيوية** ، ترجمة جابر عصفور ، أفاق ، بغداد ، ١٩٨٥.

٧ - اريك دافيز ، **أزمة البرجوازية الوطنية فى العالم الثالث: تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤٥** ، ترجمة سامى الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٨ - الجهاز المركزى للتعبئة العامه والإحصاء ، **موقف الإنفتاح الإقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٢/٣١/ ١٩٩١** ، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٢.

٩ - السيد الحسينى ، **علم الاجتماع السياسى: المفاهيم والقضايا** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٩٤ .

١٠ - الظاهر وعزيز ، **بنيوية كلود ليفى - شتروس** ، دار الكلام ، الرباط ، ١٩٩٠.

١١ - أنور عبد الملك ، **دراسات فى الثقافة الوطنية** ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ ،

١٢ - برتران بادى ، **الدولة المستوردة : تغريب النظام السياسى** ، **دار العالم الثالث** ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٦.

١٣ - بوتومور ، **علم الاجتماع السياسى** ، ترجمة وميص نظمى دار الطلبة ، الطبعة الاولى ، بيروت ١٩٨٦ .

١٤ - توماكوترو ، وميشيل إسون ، **مصير العالم الثالث : تحليل ونتائج وتوقعات**، ترجمة خليل كلفت ، دار العالم الثالث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

١٥ - جان بياجيه ، **البنيوية** ، ترجمة عارف منيمنه وبشير أوبرى ، منشورات عويدات ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٢.

١٦ جمال حمدان ، **شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٧ - خالد المنبوبى ، دولة العالم : **فى نظرية الدولة وإخراجاتها العربية** ، تبر الزمان ، تونس ، ١٩٩٣.

١٨ - خديجة صفوت ، **الإسلام السياسى ورأس المال الهارب** ، سينا للنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٤.

١٩ - درام.جاى ، **صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب** ، ترجمة مبارك على عثمان ، مركز البحوث العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٩٣ .

٢٠ - درام جاى وكينت هبويت دى الكانزا ، **أزمة الثمانيات فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى ، نظره عامه** ، فى درام جاى (محرراً) صندوق النقد الدولى ، ١٩٩٣ .

٢١ - رغيد الصلح ، **من دولة الخدمات الاجتماعية الى مجتمع المشاركة** ، الاتحاد (جريدة) ، ابو ظبى ، ٩ مارس ١٩٩٦ .

٢٢ - رمزى زكى ، **الصراع الفكرى والإجتماعى حول عجز الموازنة العامه فى العالم الثالث** ، سينا للنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٢.

٢٣ - رمزى زكى ، **الليبرالية المستبدة** ، درا سينا ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٣

٢٤ - روبرت فيتاليس ، **رأسماليون فى الخيال ، أيديولوجيات الطبقة والزبون فى الإقتصاد السياسى المصرى** ، فى ، جدل (مجلة) بيروت، أغسطس ١٩٩١ .

٢٥ - سامية سعيد ، بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينات: دراسة في تطور الرأسمالية المصرية ، قضايا فكرية ، الكتاب الثالث ، ١٩٨٦ .

٢٦ - سامية سعيد ، **من يملك مصر: دراسة تحليلية للأصول الإجتماعية لنتيجة الإنفتاح فى مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٠** ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٦.

٢٧ - سعد حافظ ، **آليات التحول الرأسمالى ومستقبل التنمية فى مصر** ، فى جودة عبد الخالق "محرراً" ، تطور الرأسمالية ومستقبل الإشتراكية فى مصر والوطن العربى ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، الطبقة الأولى ١٩٩٤.

٢٨ - سمير أمين ، **أمبراطورية الفوضى** ، ترجمة سناء أبو شقرا ، دار الفارابى ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩١.

٢٩ - سمير أمين ، **علاقة التاريخ الرأسمالى بالفكر الأيديولوجى العربى** ، دار الحداثه ، بيروت ، ١٩٨٣.

٣٠ - سمير أمين ، **ما بعد الرأسمالية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٨.

٣١ - شحاتة صيام ، **الدولة وإعادة إنتاج الفقر** ، رامتان ، للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٣٢ - شحاته صيام ، **التصنيع والبناء الطبقى فى مصر ١٩٣٠ - ١٩٨٠: تحليل بنائى تاريخى** ، دار المعارف الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٩١.

٣٣ – شحاته صيام ، **العسكريون وبيرقراطية الدولة فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠** ، المنار (مجلة) ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٠.

٣٤ – صادق رشيد ، **أفريقيا والتنمية المستقبلة** ، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، مركز البحوث العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٣٥ – صالح محمد صالح ، **الإقطاع و الرأسمالية فى مصرحول أسلوب الإنتاج الأسيوى** ، دار ابن خلدون ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٣٦ – صبرى حسنين ، **سياسات الخصخصة بين النظرية والتطبيق** ، فى: مجلة ابو ظبى ، غرفة تجارة وصناعة ابوظبى ، العدد٢٨٧ ، فبراير١٩٩٦ .

٣٧ – صلاح عيسى ، **البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة** ، دار ابن خلدون، الطبقة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٩.

٣٨ – ظاهر عبد الحكيم ، **الشخصية الوطنية ، قراءة جديدة لتاريخ مصر** ، دار الفكر للدراسات ، والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ص

٣٩ – عبد الباسط عبد المعطى : **الصراع الطبقى فى القرية المصرية** ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٤٠ – عبد الواحد عبيدة ، **منظومة التخلف بين الأزمات النظرية والعملية للتصنيع**: قراءة نقدية ، الوحدة (مجلة) ، العدد ٤٥ ، السنة الرابعة يونيو ١٩٨٨ .

٤١ – عصام الخفاجى ، **البرجوازية المعاصرة والدولة المشرفية** ، دراسة مقارنة لمصر والعراق ، فى جدل (مجلة) ، بيروت ، أغسطس ١٩٩١ .

٤٢ – فرانسيس فوكوياما ، **نهايه التاريخ وخاتم البشر** ، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الاولى ، الاهرام، القاهره ، ١٩٩٣.

٤٣ – فرنان برودل : **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية (الجزء الثالث)** ، ترجمة مصطفى ماهر ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٤٤ – فؤاد مرسى ، **"التحولات الإقتصادية والإجتماعية فى مصر منذ السبعينات"** ، فى: أحمد عبد الله "محرراً" الإنتخابات البرلمانية فى مصر: درس إنتخابات ١٩٨٧ ، سينا للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ .

٤٥ – فؤاد مرسى ، **الرأسمالية تجدد نفسها** ، عالم المعرفة ، العدد ١١٤٧ ، الكويت ، مارس ١٩٩٠.

٤٦ – فؤاد مرسى ، **هذا الإنفتاح الإقتصادى** ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٠.

٤٧ – فيصل جميل سعد ، **العولمة الجديدة ، ألية جديدة فى تفكيك النظام العالمى الجديد** ، فى: الطريق (مجلة) ، العدد الثانى ، بيروت ، مارس – أبريل ١٩٩٦.

٤٨ – نزيه نصيف الايوبى ، الدولة المركزية فى مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٧٢

٤٩ – محمود متولى ، **الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٥٠ – محمود حسين ، **الصراع الطبقى فى مصر : ١٩٤٥ – ١٩٧٠** ،دار الطليعة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٠٦.

٥١ – محمد السيد سليم ، **التحليل السياسى الناصرى ، دراسة فى العقائد والسياسات الخارجية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٩١.

٥٢ – محمود عبد الفضيل ، **تأملات فى المسألة الإقتصادية المصرية** ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣.

٥٣ – مايكل تانزر ، "الشركات المتعددة الجنسيات" فى : مايكل تانزر وآخرون ، **من الإقتصاد القومى الى الإقتصاد الكونى** ، ترجمة عفيفى الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨١ ،

٥٤ – معين ناصف ، **التطور اللارأسمالى فى بلدان العالم الثالث** ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٨ .

المراجع الاجنبية

55 - Abdel fadil M., **The Polilicut Ecomamy of Naserism: A Study in Emplogment and Economic Distribution Policies in Urban, Egypt (1952 −1972)**, Cambridge Univ. Press, London, 1980,

56 - Allen S.Y, **The Training of Local Development Fund Officials and Decenteralization Organizational Policy and Development**, Univ., of Louisville kenty, 1983.

57 - Chmidt GA., **Modern Egypt: The Formation of a Nation State**, American Univ. press, Cairo, 1988.

58 - Clawson P.,**The Development of Capitalism in Egypt**, Khamsin, NO.9, London,1977.

59 - Cooper M., **"State Capitalism, Class Struture, and Social Transformation in the Third World: the Case of Egypt**, Middle East Studies, No.15, U.S.A, 1983.

60 - Gran P., **Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760 − 1840,** Texas Univ. Press, 1979.

61 - Keness J.M, **The General of Employment .Interstand Money** .Macmillan Press .London.1995.

62 - Thomas C.Y, **Rise of Authortarian State in Pripheral Societies**, Free Press,N.Y., 1986.

63 - Waterbury J., **The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes**, Princetion. Univ. Press, 1983 .

الفهـــرس

صفحة